التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 217 السنة 23 - ديسمبر 2025

خصخصة قطاع الكهرباء .. المقدّمات والتبعات

حول مقترح تعديل المادة (٤٣) من قانون الجمعيات

ملحمة غرامشي في سجون الفاشية الإيطالية

موقفنا

مخاطر الخصخصة

جرت مناقشة موضوع الخصخصة لقطاعات حيوية مراراً، وتناول المنبر التقدمي هذا الموضوع في بياناته وأنشطته، ومثله فعلت جمعيات سياسية وهيئات نقابية، تحذيراً من العواقب الوخيمة التي ستترتب على هذا التوجه، وفي مقدّمتها تخلي الدولة عن التزاماتها تجاه المواطنين في تأمين الخدمات الضرورية في مجالات مثل الصحة والتعليم، وسواهما، فمع تراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية صرنا شهوداً على تغوّل المدارس والمستشفيات الخاصة، التي لا ترتقي خدماتها بالضرورة إلى مستوى ما كانت الدولة تقدّمه، فضلاً عن المبالغ الباهظة التي يتعين على المواطن دفعها، حين تصبح الخصخصة هي السائدة، فيقلّ أو يلغى الدعم الحكومي الذي يحمي المستهلكين.

في الآونة الأخيرة أفصحت الحكومة عن توجه ينطوي على مثل هذه المخاطر وأكثر، هو تخصيص الطاقة الكهربائية التي تعدّ إحدى ركائز البنية التحتية لأي دولة، وعنصراً أساسياً في جودة الحياة والتنمية الاقتصادية، وفي البحرين، يمثّل قطاع الكهرباء جزءاً حساساً من منظومة الخدمات العامة التي تعتمد عليها الأسر والمؤسسات والمصانع.

ومن أكبر المخاوف المرتبطة بخصخصة الكهرباء أنّ الشركات الخاصة تتعامل مع الكهرباء، كما مع أي خدمة أخرى تقدّمها، كسلعة تجارية وليست خدمة عامة، فعندما تتولى شركة خاصة إدارة الكهرباء، يصبح دور الدولة – حتى لو بقيت جهة إشراف – أصعب في ضبط تعريفة الكهرباء أو فرض سياسات طويلة الأمد، حيث ستسعى الشركات الخاصة التي ستوكل لها المهمة إلى تحقيق عائد سريع على الاستثمار، وتستخدم النفوذ الاقتصادي للمطالبة بزيادة الأسعار، وقد تمارس الضغوط لإعادة هيكلة الدعم بما يخدم مصالحها.

قطاع الكهرباء بالذات، هو بطبيعته، ليس مجالاً مفتوحاً للمنافسة الحرّة، لأنه يحتاج استثمارات هائلة، فعند خصخصته ستسيطر شركة واحدة أو عدد محدود من الشركات على الإنتاج والتوزيع، وسيؤدي غياب المنافسة إلى احتكار فعلي يضرّ المستهلكين، وتقلّ الحوافز لتحسين الخدمة إذا كان السوق مغلقاً أمام المنافسين الجدد، وعن هذا كلّه سينجم ارتفاع الأسعار دون مقابل حقيقي في الجودة.

وإذا كانت الدولة، بحكم وظيفتها، ملزمة بتأمين خدمة الكهرباء لجميع المناطق، فإنّ الشركات الخاصة ستركز على المناطق ذات العائد الأعلى، أو تتباطأ في استبدال أو تحديث شبكات المناطق الأقلّ كثافة، وربما تطبق رسوماً إضافية للخدمات الفنية أو الإدارية، ما قد يؤدي إلى اتساع فجوة الخدمات بين المناطق المختلفة في البحرين.

وعلينا أيضاً أن نتوقع أنّ الخصخصة ستؤدي، تلقائياً، إلى تقليل عدد الموظفين لخفض التكاليف، ما يعني استبدال جزء من الكوادر الوطنية بخبرات أجنبية أقلّ تكلفة، وتحويل العقود الدائمة إلى عقود مؤقتة أو ذات مزايا أقل.

التقدمي

مركزية التقدمي: الإفراج عن المعتقلين السياسيين ضرورة وطنية... والبطالة والإسكان والصحة في صدارة الملفات المعيشية المؤرقة

عقدت اللجنة المركزية للمنبر التقدمي اجتماعها الدوري يوم الثلاثاء ١١ نوفمبر ٢٠٢٥ برئاسة الأمين العام عادل متروك، حيث ناقشت أبرز التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستويين المحلي والإقليمي، ووقفت عند الملفات التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة.

وأكدت اللجنة أن القضايا المعيشية باتت تمثل الهم الأول للمواطنين في ظل ارتفاع كلفة الحياة وتراجع الأوضاع الاقتصادية، مشددة على أن ملف المعتقلين السياسيين يظل من أولويات التقدمي الوطنية، داعية إلى الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين ومن بينهم المناضل إبراهيم شريف. واعتبرت أن الإفراج عنهم يمثل خطوة أساسية لتهيئة بيئة انفراج سياسي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

وفي ملف البطالة، عبّرت اللجنة عن قلقها من غياب حلول حكومية جذرية، مشيرة إلى أن الخيارات الثلاثة المقدّمة للعاطلين لم تُحقق نتائج ملموسة، بل تزامنت – وبصورة مقلقة – مع موجة تسريح للبحرينيين في عدد من القطاعات.

وأكدت أن الأزمة تتطلب استراتيجية وطنية شاملة تتجاوز الحلول الجزئية التي أثبتت محدوديتها.

كما أعربت مركزية التقدمي عن استيائها من استمرار التعثّر في ملفات الإسكان والصحة والمتقاعدين، معتبرة أن هذه القضايا تمس الأمن الاجتماعي لمئات الآلاف من الأسر. وانتقدت غياب خطة واضحة لدى الحكومة ومجلس النواب لمعالجة جذور هذه الملفات، والاكتفاء بحلول مرحلية لا تصمد أمام التحديات المتزايدة.

وفي الشأن الاقتصادي، دعت اللجنة المركزية إلى اعتماد سياسات اقتصادية عادلة تعيد التوازن وتحمي الطبقة الوسطى والفئات محدودة الدخل، وتعيد النظر في السياسات المالية التي أثقلت كاهل المواطنين دون نتائج إصلاحية مستدامة، إضافة إلى مراجعة توجهات التخصيص التي تثير مخاوف واسعة لدى الشارع البحريني.

كما تطرقت إلى الأوضاع العربية، مؤكدة تمسك المنبر التقدمي بمبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية كأساس لبناء دول مستقرة، مجددة رفضها القاطع للتطبيع مع الكيان الصهيوني، واستنكارها لاستمرار العدوان على غزة والصمت الدولي تجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جرائم يومية.

واستعرضت مركزية التقدمي التطورات الدولية والتحولات الاقتصادية العالمية، مؤكدة ضرورة قراءة تأثيراتها على المنطقة والبحرين، والدفع نحو سياسة خارجية تحفظ المصالح الوطنية وتدعم قيم السلام العادل ونصرة القضية الفلسطينية.

وفي سياق الاستحقاق الانتخابي المقبل، ناقشت اللجنة المركزية عدة جوانب متصلة بالانتخابات البرلمانية القادمة، مؤكدة حرص التقدمي على الحضور الفاعل وطرح الرؤى التي تعبر عن مصالح المواطنين، كما بحثت اللجنة سبل تعزيز العمل الوطني المشترك ضمن إطار تنسيقية الجمعيات السياسية، مؤكدة تمسك التقدمي بالتعاون والتنسيق لبلورة مواقف موحدة بشأن القضايا الكبرى ذات الاهتمام العام.

وفي ختام الاجتماع، أعربت اللجنة المركزية عن رفضها للقيود الجديدة المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني التي أعلنتها وزارة التنمية الاجتماعية، معتبرة أنها تُضعف دور الجمعيات الأهلية وتحد من قدرتها على أداء واجباتها، داعية إلى مراجعتها بما ينسجم مع دور المجتمع المدني كشريك في التنمية لا كجهة يُفرض عليها القيود، مؤكدة التزام المنبر التقدمي بالدفاع عن حقوق المواطنين، وعن قيم الدولة المدنية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والاستمرار في العمل مع القوى الوطنية من أجل وطن أكثر عدلاً وحرية وتقدماً.

جمعيات سياسية تطالب بإخلاء سبيل إبراهيم شريف وتؤكد أن احتجاز أصحاب الرأي لا ينسجم مع الدستور

دعت أربع جمعيات سياسية بحرينية السلطات المختصة إلى إخلاء سبيل السيد إبراهيم شريف، مؤكدة أن استمرار احتجازه في قضية تُصنف ضمن قضايا الرأي لا يتوافق مع المبادئ الدستورية والضمانات القانونية المعمول بها في البحرين.

وأكدت الجمعيات الموقّعة — المنبر التقدمي، التجمع القومي، المنبر الوطني الإسلامي، والتجمع الوحدوي — أن حرية التعبير تُعدّ من الحريات الأصيلة التي يكفلها الدستور والقانون، وأن احترام هذه الحريات يمثل حجر أساس في البناء السياسي وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

وقالت الجمعيات في بيانها إن احتجاز المتهمين في قضايا الرأي لا ينسجم مع المعايير الحقوقية ولا مع النهج الدستوري الذي يضمن اللجوء إلى القضاء باعتباره المرجعية الأساسية للفصل في هذه القضايا. وأكدت أن تمكين الأفراد من ممارسة حقهم في التعبير السلمي يعد أحد أهم شروط الاستقرار المجتمعي والسياسي.

وطالبت الجمعيات بالإفراج الفوري عن السيد إبراهيم شريف، وتمكينه من ممارسة حقه الطبيعي في التعبير عن الرأي، بما ينسجم مع التزامات البحرين الدستورية والحقوقية، مؤكدة على أن صون التعددية السياسية، واحترام حرية التعبير، وتعزيز سيادة القانون هي ركائز لا غنى عنها لحفظ استقرار الوطن وتماسكه، وللحفاظ على المكانة الحقوقية للبحرين على المستويين الإقليمي والدولي.

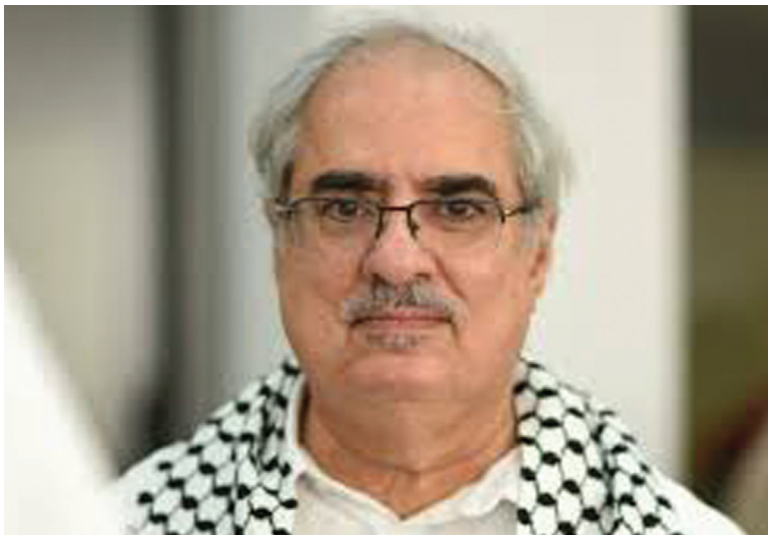

البحرين بحاجة إلى استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد

أكد الأستاذ شرف الموسوي، عضو جمعية الشفافية البحرينية، أهمية تبني البحرين لاستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد، مشيراً إلى أن وجود مثل هذه الاستراتيجية يعد ضرورة لجميع الدول، وليس خياراً تكميلياً، نظراً لدورها في الحد من الهدر المالي وغير المالي وتعزيز كفاءة الأجهزة الحكومية.

وأوضح الموسوي، في الندوة التي نظمها المنبر التقدمي وحملت عنوان «هل البحرين بحاجة إلى استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد؟»، أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تلزم الدول بتقديم تقارير دورية حول مدى التزامها ببنودها، وهي تقارير تخضع لاستعراض دولي في مؤتمر الأطراف الذي يُعقد كل عامين. وبيّن أن العديد من الدول تكتفي بعرض القوانين والجهود، بينما تتجاهل في تقاريرها مستوى التنفيذ الفعلي، وهو ما يقلل من فاعلية الالتزام الدولي.

وأضاف أن جائحة كورونا مثّلت بيئة خصبة لانتشار الفساد حول العالم، نتيجة تعطّل سلاسل الإمداد وتضييق الرقابة على المشتريات العامة، وهو ما أكدت عليه تقارير الشفافية الدولية والبنك الدولي. وأشار إلى أن مؤتمر الأطراف الأخير في أتلانتا شهد اتفاقاً على تأجيل تقارير المرحلة الثانية حتى عام 2026 بسبب تبعات الجائحة، رغم أن الفساد ازداد في تلك الفترة.

وفي سياق توضيح أهمية الاستراتيجية الوطنية، شدد الموسوي على أن وجودها يساعد السلطتين التنفيذية والتشريعية في ضبط الإنفاق، وتنظيم المشتريات، وتفعيل مدونات السلوك، إلى جانب تطوير جهاز إداري قادر على إنفاذ القانون ومواكبة التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

ولفت إلى أن إعداد الاستراتيجية يتطلب مشاركة واسعة من المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والبرلمان، والمؤسسات المهنية، باعتبارها شراكة متعددة الأطراف وليست مسؤولية حكومية منفردة، مؤكداً أن إشراك هذه المكونات يعزز نزاهة التطبيق وواقعيته.

وأشار الموسوي إلى التوجه الدولي الجديد الذي يربط بين مكافحة الفساد وحوكمة المناخ، مؤكداً أن الاستراتيجية الوطنية ينبغي أن تغطي موضوعات مثل إدارة المياه الجوفية، وتنظيم استخدام الأراضي، ومراقبة الاستهلاك، بما يتسق مع المعايير التي أصبحت تعتمدها المنظمات الدولية في ملف الفساد البيئي.

واختتم الموسوي حديثه بالتأكيد على أن البحرين، مثل غيرها من الدول، بحاجة إلى استراتيجية وطنية تُعد وفق المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، باعتبارها خارطة طريق عملية للحد من الفساد وتعزيز الشفافية والاستدامة في إدارة الموارد.

فضفضة

البحر يعود إلى أهله

عيسى الدرازي

قرار اشتراط أن يكون النوخذة على السفن التجارية بحريني الجنسية خطوة تحمل دلالات أبعد من كونها إجراءً إداريًا. فهي تمثل استعادة البحر لأهله، وضمان أن يقوده من تربطه بالبحر هوية وانتماء لا مجرد مصلحة عابرة. وجود النوخذة البحريني لا يلغي الاستعانة بالعمالة الأجنبية المساعدة، لكنه يضع على رأس القيادة من يحرص على صون الثروة البحرية للأجيال المقبلة.

هذا القرار يمكن أن يكون بداية لعملية تطوير أشمل لمهنة الصيد. من الضروري أن ترافقه برامج تدريب متخصصة تكثف مهارات الصيادين البحرينيين، وتؤهل جيلًا قادرًا على الجمع بين المعرفة التقليدية والتقنيات الحديثة. غير أن تطوير المهنة لا يجب أن يتوقف عند لحظة إخراج السمك من البحر، بل يجب أن يمتد ليغطي سلسلة كاملة من الأنشطة الاقتصادية: من الصيد والتدريب إلى البيع والتسويق والتوزيع، وصولًا إلى المستهلك النهائي.

هذه السلسلة قادرة على خلق فرص عمل متنوعة للباحثين عن عمل، ليس فقط كصيادين، بل أيضًا في مجالات مساندة مثل التسويق الرقمي، التجارة الإلكترونية، تشغيل المنصات الرقمية، وإدارة سلاسل التوزيع. عندها يتحول الصيد من مهنة تقليدية إلى قطاع اقتصادي متكامل قادر على تحريك عجلة التنمية وتوليد وظائف جديدة.

التجربة الإماراتية تقدّم نماذج واضحة في هذا المجال؛ ففي الشارقة مثلًا تعمل جمعيات تعاونية في تقديم خدمات متكاملة وتوزع أرباحًا نقدية سنوية على أعضائها. أما في أبوظبي، فتدير الجمعية التعاونية للصيادين منافذ وأسواقًا لبيع الأسماك الطازجة، ما يضمن تصريف الإنتاج بشكل منظم وعادل. هذه النماذج تبين أن الجمعيات التعاونية يمكن أن تكون رافعة اقتصادية حقيقية للصيادين، ومعها تنفتح فرص لتوسيع الاقتصاد البحري بشكل مستدام.

النوخذة البحريني ليس غاية بحد ذاته، بل مدخل لبناء رؤية اقتصادية واجتماعية أوسع. إذا استُغل القرار لتأسيس بنية متكاملة من التدريب والتسويق والتعاونيات، فإن البحر لن يبقى مجرد مصدر رزق تقليدي، بل سيتحول إلى محرك اقتصادي يعيد الاعتبار للهوية البحرية، ويمنح الأجيال المقبلة فرصًا عملية متنوعة.

في محاضرة بملتقى التقدمي الأسبوعي

سبيكة الشملان: «المرأة الفلسطينية .. صمود وبقاء في وجه حرب الإبادة»

قالت الأستاذة سبيكة الشملان إنه وفقًا لأحدث التقارير الراصدة لنتائج العدوان الصهيوني، تحولت غزة خلال عامين فقط إلى واحدة من أخطر مناطق الحروب في العالم بالنسبة للنساء، حيث استشهدت أكثر من ٣٣ ألف امرأة وفتاة منذ أكتوبر ٢٠٢٣، بمعدل يقارب اثنتين كل ساعة، مشيرة إلى أن هذا الرقم يشمل فقط الذين تمّ انتشال جثثهن، ويعتقد أن عدد الشهداء الفعلي أعلى بكثير وقد يكون مضاعفاً تقريباً، بحجم دمار وخسائر هائلة للغاية لدرجة أنه في كثير من الحالات، تم القضاء على عائلات بأكملها دون وجود ناجٍ واحد للإبلاغ عن فقدانهم، وهناك ١٦ ألف امرأة فقدن أزواجهن خلال الحرب، ويتحملن مسؤولية مضاعفة في ظل المجاعة والنزوح وانهيار الخدمات، وفقدت أكثر من ٣١٨ ألف فتاة عامين دراسيين كاملين بسبب استمرار العدوان الصهيوني.

جاء ذلك في محاضرة قدّمتها الشملان في المنبر التقدمي، بعنوان «المرأة الفلسطينية .. صمود وبقاء في وجه حرب الإبادة»، أدراتها الرفيقة بدرية المرزوق، حيث أكدت المحاضرة أن شهادات نساء غزة تقدّم فكرة عن التشريد القسري والتجويع والانتهاكات الصحية التي تعرضت لها النساء، فهن قد اقتلعن من منازلهن بسبب القصف والإخلاء وتدمير البنية التحتية، وعانين من إصابات تشمل بتر الأطراف، ويعاني أطفالهن من سوء التغذية والأمراض المزمنة غير المعالجة والصدمات النفسية. تكشف العديد من الشهادات التي جمعها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عن النساء في غزة عن أنماط متكررة من المعاناة،

ومن أوجه تلك المعاناة الإصابات البليغة والخضوع لعمليات بتر الأطراف، غالباً أكثر من مرة، الإجبار على الفرار بشكل متكرر – بمعدل أربع مرات أو أكثر – وكل ذلك أثناء الإصابة، والجوع بسبب الحصار، الذي تفاقم مع التدمير المتعمد لجميع البنى التحتية لإنتاج الغذاء، والنقص الحاد في الوصول إلى الإمدادات الطبية والإجراءات المنقذة للحياة، والحرمان المستمر من النوم بسبب آلام الشظايا المستقرة في الأجساد، والأصوات المستمرة للقصف، والاستخدام المتعمد للطائرات بدون طيار الصاخبة لبث الرعب ومنع الراحة.

وأشارت الشملان إلى من أوجه معاناة المرأة الفلسطينية في غزة، التعرض للاعتداء الجنسي أثناء الاحتجاز وفي المعتقل، بما في ذلك خلال عمليات التفتيش القسرية التي تنتهك الجسد، ونهب الممتلكات الشخصية وماتحمله النساء من مجوهرات ومال أثناء عمليات الإجلاء القسري من قبل جماعات تتلقى تعليمات من جيش الاحتلال.

وتناولت الشملان في محاضرتها عدة محاور من معاناة النساء في غزّة؛ الأول انعدام الأمن الغذائي، باستخدام قوات الاحتلال للتجويع كسلاح حرب، والمحور الثاني هو انعدام الخصوصية والمساحة الشخصية بسبب النزوح والتنقل المستمر، والمحور الثالث هو الأسر، حيث تعرضت عشرات الآلاف من الفلسطينيات من مختلف الأعمار للاعتقال في سجون الاحتلال، والمحور الرابع هو انعدام الرعاية الصحية الضرورية للنساء بما فيها رعاية النساء الحوامل، ومعاناة النساء في فترات الحيض، وفي المحور الخامس توقفت الشملان أمام جرائم المستوطنين وعنفهم الذي يستهدف النساء والفتيات.

وقالت المحاضرة إنه رغم كل هذه الجرائم، مازالت المرأة الفلسيطية رمزاً للصمود والبقاء، فهي حاضرة في مختلف أصعدة المقاومة وأشكالها، في مجالات الإغاثة الصحية والتعليمية والاقتصادية والثقافية والقانونية والإعلامية والمقاومة المسلحة، حيث تنوعت أدوار النساء بين مقاومة مدنية ومنظمة ومهنية: شاركن في تنظيم الاعتصامات والمسيرات وحملات المقاطعة والمناصرة المحلية والدولية، وساهمن في بناء شبكات تواصل ومساندة لتنسيق الإغاثة وتبادل المعلومات، كما عملن على توثيق الانتهاكات ونشرها عبر منصات محلية ودولية، مما ساهم في كسر حجب المعلومات وزيادة الضغط الدولي.

في ندوة للتقدمي حول خصخصة الخدمات

جناحي يحذّر من «ألم اقتصادي قادم» ويدعو لشفافية أكبر في البحرين

نظّم المنبر التقدمي ندوة بعنوان «خصخصة الخدمات وتساؤلات مشروعة» قدّمها الخبير المصرفي الدكتور خالد جناحي، الذي ركّز بشكل واسع على التحديات الاقتصادية التي تواجه البحرين، وربطها بسياق النقاش المتصاعد حول الخصخصة وإعادة هيكلة دور الدولة في تقديم الخدمات.

شدّد جناحي على ضرورة النظر إلى الخصخصة في البحرين ضمن سياق مالي دقيق، محذّراً من سيناريوهات مستقبلية قد تؤثر مباشرة على الموازنة العامة. وأوضح أن البحرين تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية، ما يجعلها عرضة لتقلبات حادة في السوق العالمية.

وأكد أن هذه المخاطر يجب أن تُدار عبر سيناريوهات واضحة وشفافة تشارك فيها الحكومة والمجتمع معاً، محذّراً من التعامل مع الصدمات المالية بعد وقوعها بدلاً من الاستعداد لها مسبقاً.

أشار جناحي إلى أن النقاش الدائر في البحرين حول الخصخصة لا ينبغي أن يتركز على قبولها أو رفضها، بل على طبيعة القطاعات التي يمكن خصخصتها، ومستوى الشفافية والرقابة والجاهزية المؤسسية لإدارة هذه التحولات.

ولفت إلى أن التجارب الدولية تظهر أن الخصخصة قد تنجح أو تفشل بناءً على كفاءة المؤسسات الرقابية، وليس على الفكرة الاقتصادية المجردة.

أكد جناحي أن الإصلاحات الاقتصادية المقبلة في البحرين – بما فيها رفع الدعم وإعادة هيكلة الخدمات – لن تكون سهلة، وستحمل «ألماً اقتصادياً» لا يمكن تجاهله. وقال إن أهم خطوة هي إشراك الناس بوضوح في فهم هذه المرحلة بدلاً من تركهم لمفاجآت غير مفسَّرة.

وأضاف أن الإيجابية الحقيقية ليست في «تمرير القرارات دون نقاش»، بل في الاعتراف بالمشكلات والعمل على حلول واقعية، داعياً إلى خطاب اقتصادي صريح يشرح للناس كيف ستتأثر حياتهم اليومية وكيف يمكن تخفيف هذه التأثيرات.

ورغم تجنّبه الدخول في تفاصيل الورقة الاقتصادية التي عُرضت في الندوة، إلا أن جناحي أشار إلى أن البيانات الحالية تحتاج إلى نقاش أعمق، خصوصاً تلك المتعلقة بالمديونية والإنفاق العام وكفاءة إدارة المرافق والخدمات. وشدد على أن تطوير هذه البيانات ونشرها بشفافية يشكّل أساساً لأي سياسات إصلاحية ناجحة.

العرادي يدعو إلى نظام انتخابي جديد بإعادة تقسيم المحافظات

دعا الناشط في الشأن العام الأستاذ محمد حسن العرادي، خلال مشاركته في ندوة نظمها المنبر التقدمي بعنوان: النظام الانتخابي.. نظرة جديدة، إلى إعادة النظر في هيكلة المحافظات الحالية وتمهيد الطريق لمشاركة واسعة في الانتخابات المقبلة.

وأوضح العرادي أن نظام المحافظات في البحرين يحتاج إلى إعادة دراسة شاملة، مشيراً إلى أن البلاد كانت تضم خمس محافظات قبل تقليصها إلى أربع. واقترح تقسيم البحرين إلى ست محافظات بمتوسط 200 ألف مواطن لكل محافظة، بما يحقق عدالة في التوزيع الإداري والتمثيل البرلماني، مؤكداً ضرورة أن يكون لكل محافظة عدد متساو من الممثلين في المجلس النيابي، بمعدل يتراوح بين ثمانية مقاعد أو العدد المناسب لكل دائرة.

وفي محور آخر، دعا العرادي إلى «إنهاء عصر المقاطعة» والتهيؤ للمشاركة الفاعلة في الانتخابات القادمة، مؤكداً أن المقاطعة المستمرة منذ أكثر من 15 عاماً لم تعد تحقق جدوى سياسية. وأوضح أن الكتلة الانتخابية في انتخابات 2022 تجاوزت 440 ألف ناخب، وأن نحو 12 ألف مواطن جديد يدخلون سنوياً إلى القاعدة الانتخابية عبر التخرّج من المدارس والجامعات، ما يعني دخول 180 ألف ناخب جديد خلال 15 عاماً، أي ما يفوق 40٪ من القاعدة الانتخابية الحالية.

نوّاب كتلة «تقدّم» : تضارب حكومي يفاقم البطالة... وذوو الهمم محرومون من الفرص

- عبدالنبي سلمان: بيانات وزارة العمل تظهر وجود ٣٢٥ باحثاً عن عمل من ذوي الإعاقة مقابل ٧٦٦ موظفاً فقط في القطاع الخاص
- إيمان شويطر شددت على ضرورة أن تقدّم الحكومة حوافز واضحة ومباشرة للقطاع الخاص لتوظيف ذوي الإعاقة
- الشويخ دعا إلى إنشاء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر مخصصة لهم بالتنسيق بين وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية

وجّهت كتلة «تقدّم" البرلمانية انتقادات واسعة للحكومة بشأن سياساتها في ملف توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤكدة أن التناقض في المبررات الرسمية وغياب الرؤية الموحدة يعمّقان أزمة البطالة ويقيدان فرص هذه الفئة.

وخلال مناقشة تعديل قانون رعاية وتشغيل ذوي الإعاقة، كشف النائب عبدالنبي سلمان عن فجوة كبيرة بين تصريحات الحكومة وواقع السوق، مشيراً إلى أن بيانات وزارة العمل تظهر وجود 325 باحثاً عن عمل من ذوي الإعاقة مقابل 766 موظفاً فقط في القطاع الخاص، رغم ادعاء الجهات الحكومية بتوافر شواغر تفوق هذه الأعداد. وتساءل عن سبب عدم إدراج جميع الباحثين الحقيقيين ضمن قواعد البيانات الرسمية، معتبراً ذلك مؤشراً على ضعف التنسيق الحكومي.

كما أشار سلمان إلى أن تقرير ديوان الرقابة أكد وجود أكثر من 1400 منشأة غير ملتزمة بنسبة التوظيف المقررة لذوي الإعاقة، دون اتخاذ إجراءات رادعة، منتقداً توسع الوزارات والهيئات الحكومية في الاعتماد على شركات الـ«آوت سورس» التي تحرم البحرينيين من الوظائف المباشرة، متسائلاً: «من المستفيد من هذا التوسع على حساب المواطن؟».

وشدد على ضرورة تبنّي سياسات إحلال أكثر صرامة أسوة بدول خليجية مثل السعودية وعُمان والكويت، داعياً وزير العمل إلى «قرع الجرس» واتخاذ خطوات جريئة لخفض الاعتماد على العمالة الأجنبية.

من جانبه، أكد النائب د. مهدي الشويخ أن ذوي الهمم لم يحصلوا حتى على 1٪ من الفرص في سوق يضم أكثر من 600 ألف عامل، رغم أن القانون يفرض نسبة 2٪ على الأقل، مشيراً إلى غياب الارتقاء الوظيفي والدخل الكافي بين من تم توظيفهم. واعتبر أن ما يُطرح من مبررات حكومية «لا يعكس مبادئ العدالة والمساواة التي قامت عليها مملكة البحرين».

وأكد الشويخ أن توظيف ذوي الهمم «استثمار وطني» يجب أن يُنظر إليه كفرصة اقتصادية واجتماعية، داعياً إلى إنشاء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر مخصصة لهم بالتنسيق بين وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية.

وفي مداخلة داعمة، شددت النائب إيمان شويطر على ضرورة أن تقدّم الحكومة حوافز واضحة ومباشرة للقطاع الخاص لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، معتبرة أن التوظيف لن يحدث بشكل فعلي دون حوافز تشجيعية تقلل الكلفة على المؤسسات وتدفع أصحاب العمل إلى الالتزام بنسب التوظيف القانونية. وأكدت أن الدمج الوظيفي لذوي الإعاقة مسؤولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص، وأن الحوافز هي أحد أهم أدوات نجاح هذا الدمج.

كتلة تقدّم البرلمانية: إصلاح التعليم الخاص ضرورة وطنية... والقانون الجديد سيعزز الرقابة على الرسوم ويحمي حقوق المعلمين

أكدت كتلة تقدم البرلمانية، المكوّنة من النواب عبدالنبي سلمان والدكتور مهدي الشويخ وإيمان شويطر، أن إصلاح قطاع التعليم الخاص أصبح ضرورة وطنية ملحّة، في ظل تضخم الرسوم الدراسية وغياب الرقابة وازدياد شكاوى أولياء الأمور والمعلمين.

وقال النائب عبدالنبي سلمان إن مشروع قانون المؤسسات التعليمية الخاصة يمثل خطوة جوهرية لإعادة تنظيم التعليم الخاص وتعزيز حوكمته، مشيراً إلى أن آخر تحديث للتشريع كان عام 1998، رغم تضخم عدد المدارس والجامعات الخاصة الذي تجاوز 13 جامعة. وأوضح أن بعض المؤسسات تحولت إلى كيانات تجارية بحتة ترفع الرسوم دون مبررات، محذراً من ممارسات تضر بالمعلمين البحرينيين ووصف بعضها بأنها «أشبه بالسخرة»، داعياً لفرض نسب توظيف تدريجية للكوادر الوطنية.

ووصف النائب د. مهدي الشويخ الرسوم الدراسية في بعض المدارس بأنها «فلكية»، مشيراً إلى مدارس تتقاضى ما يصل إلى 8000 دينار سنوياً للمرحلة الثانوية، وهو مستوى يتجاوز حتى كلفة التعليم الجامعي في بعض الدول. وشدد على ضرورة تضمين القانون نصاً واضحاً يلزم المدارس بتعيين معلمين بحرينيين للمواد الوطنية حفاظاً على الهوية والقيم.

وفي السياق ذاته، أكدت النائب إيمان شويطر أن مشروع قانون المؤسسات التعليمية الخاصة سيفرض رقابة أكبر على الرسوم الدراسية، وسيحد من تضخمها غير المبرر، مشيرة إلى أن غياب الرقابة الحالية أرهق الأسر البحرينية وجعل الرسوم التعليمية تمثل عبئاً مالياً كبيراً على مختلف الشرائح. وشددت على أن القانون الجديد سيعزز حماية حقوق الطلبة والمعلمين ويعيد التوازن بين الجانب التعليمي والجانب التجاري في هذه المؤسسات.

سلمان: أزمة صناديق التقاعد نتيجة تراكمات من الأخطاء والإهمال

حذّر النائب عبدالنبي سلمان من استمرار تدهور أوضاع الصناديق التقاعدية بسبب تجاهل الحكومة توصيات إصلاحها منذ 2004، مؤكداً أن الأزمة ليست جديدة بل نتيجة تراكمات وإهمال طويل.

وقال سلمان خلال مناقشة تعديلات قانون التأمين الاجتماعي إن الصناديق تعرضت لاستنزاف كبير عبر تمويل مشاريع خاسرة مثل «طيران الخليج» وبنوك وشركات أخرى بمئات الملايين دون استرداد الأموال.

وأوضح أن الحكومة لم تنفذ توصيات لجنة التحقيق النيابية رغم موافقتها عليها قبل عقدين، متسائلاً عن جدوى الحديث اليوم عن «إنقاذ الصناديق بـ22 مليون دينار».

وأكد أن إصلاح التأمينات يحتاج قرارات جريئة من أعلى المستويات، وأن إيقاف زيادة الـ3٪ والتقاعد المبكر لـ10 آلاف موظف عام 2018 فاقما الأزمة، داعياً إلى المسارعة بإصلاح شامل يحمي 108 آلاف متقاعد من ضغوط المعيشة المتزايدة.

في مؤتمر الاتحاد للعام للنقابات

سلمان: سوق العمل البحريني لا يحقق شروط العمل اللائق... والمشكلة في غياب الإرادة

أكد النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالنبي سلمان أن واقع سوق العمل في البحرين ما زال بعيدًا عن المعايير التي نصّت عليها الاتفاقيات الدولية المعنية بالعمل اللائق، رغم مرور عقود على المصادقة عليها، مشيرًا إلى وجود فجوة واضحة بين التشريعات المعلنة والتطبيق الفعلي على أرض الواقع.

جاء ذلك خلال مشاركته في جلسة «واقع سوق العمل البحريني لا يحقق شروط العمل اللائق» ضمن أعمال مؤتمر «العمل اللائق والتنمية الاجتماعية» الذي ينظمه الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين خلال الفترة من 9 إلى 10 نوفمبر 2025.

وقال سلمان إن البحرين لا تزال تفتقر إلى ركائز أساسية، مثل إقرار حدٍّ أدنى للأجور وتوفير بيئة عمل مستقرة، إلى جانب انتشار التلاعب في عقود العمل، رغم وجود منظومة قانونية متقدمة وبرامج حكومية ممتدة منذ السبعينات، ومنها مشروع «10 آلاف متدرب»، الذي لم ينجح – حسب تعبيره – في خفض البطالة بسبب غياب استراتيجية وطنية واضحة وواقعية.

وأضاف أن أزمة سوق العمل لا تكمن في نقص القوانين أو المبادرات، بل في ضعف الإرادة الفاعلة لتطبيقها، موضحًا أن المجتمع المدني والسلطة التشريعية قدّما منذ عام 2004 رؤى واستراتيجيات لتحقيق العمل اللائق وضمان أولوية العامل البحريني، إلا أن معظمها لم يُنفذ. وأشار إلى أن التعقيدات الإدارية والتدخلات في بعض الشركات الكبرى، مثل «جارمكو» و«أسري»، أدت إلى ممارسات تمسّ حقوق العمال، منها الفصل التعسفي دون رقابة رسمية فاعلة.

وأعرب سلمان عن قلقه من اتساع ظاهرة العقود المؤقتة والفصل غير المبرر، معتبرًا أن ذلك يضعف منظومة الحماية الاجتماعية ويهدد استدامة الصناديق التقاعدية، خاصة أن جزءًا من هذه العقود لا يشمل الاشتراك في التأمينات الاجتماعية، ما يفاقم التحديات المستقبلية.

وأكد النائب أن التحولات الاقتصادية العالمية وازدياد الاعتماد على الاقتصاد الرقمي يفرضان على البحرين مراجعة شاملة لرؤية 2030، وتحديث التشريعات بما ينسجم مع المتغيرات الجديدة. واختتم بالقول إن الاستقرار الاجتماعي ركيزة لا غنى عنها للتنمية المستدامة، وأن تحقيقه يتطلب إرادة سياسية جادة تربط بين إصلاح سوق العمل وتعزيز الضمان الاجتماعي وتوفير بيئة عمل عادلة ومحفزة.

وزارة العمل: 702 منشأة تقدّمت بطلبات تقليص عمالة منذ 2022 و37% من المتأثرين بحرينيون

أعلنت وزارة العمل أن 702 منشأة تقدّمت بطلبات لتقليص العمالة منذ عام 2022 وحتى نهاية أبريل الماضي، حيث شملت الطلبات 585 حالة إغلاق جزئي و117 حالة إغلاق كلي. وبلغ عدد العمال المطلوب الاستغناء عنهم 4494 عاملًا، بينهم 1685 بحرينيًا يمثلون 37٪ من إجمالي المتأثرين، مقابل 2806 عمال أجانب بنسبة 63٪.

وأوضحت الوزارة أنها رفضت عددًا من الطلبات لعدم استكمال الوثائق المطلوبة أو لعدم الالتزام بمدة الإخطار القانونية البالغة 30 يومًا، مما ألزم أصحاب العمل بدفع كامل التعويضات للعاملين. وأشارت إلى أن أبرز مبررات المنشآت شملت الخسائر المالية، فقدان تراخيص مزاولة المهنة، إعادة الهيكلة، وانتهاء عقود مشاريع وخدمات.

وأكدت الوزارة أنها تلقت بعض الشكاوى من العمال بشأن مبررات التقليص، إلا أن معظمها لم يقم على دلائل كافية في ظل تقديم أصحاب العمل مستندات تدعم طلباتهم.

وجاءت هذه البيانات في مذكرة موجهة إلى مجلس الشورى حول مشروع قانون نيابي يقضي بإلزام المنشآت الراغبة في تقليص العمالة بتقديم تقارير مالية مدققة لثلاث سنوات. وأبدت الوزارة تحفظها على المقترح، معتبرة أن التقليص قد ينتج عن أسباب متعددة غير مالية، وأن اشتراط تلك التقارير يشكل عبئًا إضافيًا خصوصًا على المنشآت الصغيرة.

تقرير أممي يحذر من تفاقم أوجه عدم المساواة ويطالب بوضع حقوق العمال في صميم السياسات الاقتصادية

حذّرت منظمة العمل الدولية من أن عالم العمل يشهد تحولات سريعة ومزعزعة للاستقرار، مع اتساع فجوات عدم المساواة وتزايد انعدام الأمن الوظيفي، مما يترك ملايين العمال دون سبل عيش مستقرة أو حماية أساسية. وجاء هذا التحذير في تقييم جديد أصدرته المنظمة، دعت من خلاله الحكومات وأصحاب العمل ومنظمات العمال إلى إعادة توجيه السياسات الاقتصادية بحيث تضع الكرامة الإنسانية وحقوق العمال في مركز عملية صنع القرار.

وقالت ماريا هيلينا أندريه، مديرة مكتب أنشطة العمال في منظمة العمل الدولية، إن التقرير «يجمع أصوات وخبرات ومقترحات النقابات العمالية في جميع أنحاء العالم»، مؤكدة أن العمال حدّدوا أولويات مشتركة لتعزيز العدالة الاجتماعية وبناء مستقبل عمل أكثر شمولاً. وأوضحت أن وتيرة التغير الاقتصادي والتحولات في أسواق العمل تتجاوز قدرة أنظمة حماية العمال على مواكبتها، مما يعمّق مظاهر عدم المساواة ويزيد من انعدام الأمن لدى فئات واسعة من القوى العاملة.

ويبيّن التقرير أن التغير التكنولوجي، وضغوط التغير المناخي، والتحولات الديموغرافية، وضعف آليات الحماية الاجتماعية، تشكّل مجموعة من العوامل التي تعيد تشكيل بيئات العمل بسرعة تفوق سرعة الاستجابة السياسية. ويحذر التقييم من أنه من دون اتخاذ إجراءات عاجلة، فإن أوجه عدم المساواة القائمة مرشحة للتفاقم، لاسيما بالنسبة للعاملين في الوظائف غير الرسمية أو المؤقتة أو منخفضة الأجر.

كاريكاتير خالد الهاشمي

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

نقابتا عمال «ألبا» و«صلب» تبحثان التعاون وتعزيز بيئة العمل في قطاع المعادن

قام وفد من نقابة عمال «ألبا» برئاسة ياسر الحجيري بزيارة إلى مجموعة فولاذ القابضة، حيث التقى برئيس نقابة عمال «صلب» عادل تقوي وعدد من ممثلي النقابة. وجرى خلال اللقاء بحث أبرز القضايا العمالية في قطاع المعادن، والتحديات المشتركة، وسبل التنسيق لتعزيز بيئة عمل آمنة ومستقرة.

تناول الطرفان تأثيرات عمليات الدمج الجارية في مجموعة فولاذ وما قد توفره من فرص لتحسين بيئة العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية. كما قام الوفد بجولة ميدانية في شركتي البحرين للحديد و«صلب»، التقى خلالها بالعمال واستمع إلى مقترحاتهم بشأن تحسين ظروف العمل.

وأكدت نقابة «ألبا» وجود ارتياح عام بين العمال تجاه أداء الإدارة التنفيذية واهتمامها بتطوير بيئة العمل. كما بحث الوفد مع إدارة الموارد البشرية في مجموعة فولاذ فرص التعاون في مجال التدريب والتأهيل المهني للكوادر العمالية.

وشدد رئيس نقابة عمال «ألبا» على أهمية تعزيز التعاون النقابي وتبادل الخبرات بما يخدم مصالح العمال في القطاع الصناعي، خصوصًا قطاع المعادن.

الأيام: 15 نوفمبر 2025

خصخصة قطاع الكهرباء .. المقدّمات والتبعات

قبل ما يزيد على عقدين من الزمن، بدأت البحرين مرحلة جديدة في إدارة قطاعي الكهرباء والماء، حين تمت ترسية مناقصات تنفيذ محطة «العزل» في عام ٢٠٠٤ كأول محطة لتوليد الكهرباء تبنيها وتشغّلها شركات القطاع الخاص. وقد مُنحت المناقصة حينها لتحالف شركات متعددة الجنسيات، تبعها بيع محطة الحد لإنتاج الكهرباء والماء في عام ٢٠٠٦ إلى شركات أجنبية أخرى، ثم الترخيص ببناء وتشغيل محطتي الدور ١ والدور ٢ للقطاع الخاص. ومع تقادم المحطات الحكومية الأخرى التي تديرها هيئة الكهرباء والماء، أصبحت الحكومة خارج عملية دائرة عملية انتاج الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٢، فيما تقلّص دورها في إنتاج المياه إلى نحو ٥,٣٪ فقط من إجمالي الإنتاج اليومي.

فلاح هاشم

خلال تلك الفترة، تناولت الصحافة المحلية هذا التحول بملفات موسعة، تضمنت تحقيقات ومقابلات وتصريحات رسمية. وكان من أبرزها تصريحات وكيل الكهرباء والماء آنذاك، المهندس مجيد العوضي، في أبريل 2004، التي أكد فيها التزام الحكومة بتجنيب المجتمع أي تبعات اجتماعية أو معيشية قد تنتج عن عمليات الخصخصة. وقد ركّز بشكل خاص على ملف البحرنة، مشيراً إلى أن نسبة البحرينيين في قطاع الكهرباء والماء تجاوزت 91٪، مع طموح لرفعها إلى 93٪.

وتعزّز هذا الخطاب لاحقاً في عام 2007 خلال مناقشة مشروع قانون إنشاء هيئة الكهرباء والماء، حين أكد وزير الكهرباء والماء آنذاك، الشيخ عبدالله بن سلمان آل خليفة، أن الوزارة لن تستغني عن موظفيها البحرينيين، معتبرةً إياهم "رأس مالها" ومؤكداً تقديرها وافتخارها بهم.

وفي السياق ذاته، شدد وكيل الوزارة في تصريحه في 2004 على التزام الحكومة بالمحافظة على أسعار الخدمة، بما في ذلك تعرفة استهلاك الكهرباء والماء ورسوم توصيل الخدمة للمواطنين. وأعاد التأكيد في 2007 على أن تحويل الوزارة إلى هيئة لا علاقة له بالتعرفة، إذ إن التعرفة تُقرّ بقرار من مجلس الوزراء، ما يعني أنها تخضع أيضاً لمراجعة النواب. وبالتالي، فإن الهيئة ليس لها أي دور في تحديد الأسعار، وأن الحكومة ممثلة بوزارتي الكهرباء والماء والمالية، وبمصادقة مجلس الوزراء، هي الجهة الحصرية المختصة بهذا القرار. وفق نص تصريح الوكيل

كان هذا التوجه منسجماً مع المبادئ الدستورية التي تنص على العدالة الاجتماعية، والتي تُعد إطاراً موجهاً لسياسات الدولة الاقتصادية والمعيشية، وخصوصاً ما يتعلق بفرص العمل وتكاليف الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء، التي تشكّل ركناً أساسياً في مستوى المعيشة للمواطنين.

إلا أن الواقع اليوم يكشف تراجعاً ملحوظاً في مستوى البحرنة. فبحسب إحصائيات هيئة الكهرباء والماء، لم ترتفع نسب البحرنة إلى 93٪ كما كان مأمولاً، بل انخفضت إلى نحو 84٪ داخل الهيئة نفسها. أما في الشركات المشغلة للمحطات، فقد أصبحت النسب أكثر انخفاضاً، فالمحطة الأكبر التي كانت تُدار حكومياً بكادر بلغت بحرنةُ وظائفه 82٪ في بداية خصخصة قطاع الأنتاج، لا تتجاوز نسبة البحرينين العاملين فيها حالياً 40٪. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى غياب تشريعات واضحة تضمن أولوية المواطن في العمل، وإطلاق يد الشركات في جلب العمالة الأجنبية دون ضوابط كافية، وهي المشكلة ذاتها التي تمتد إلى قطاعات أخرى.

أما فيما يتعلق بأسعار الخدمات، فقد شهد المواطنون زيادات فعلية في تعرفة الكهرباء والماء. ورغم المحافظة على الدعم في "البيت الأول"، إلا أن هذه الزيادات أثرت بشكل مباشر على أصحاب الأعمال الصغيرة، وعلى عموم المواطنين عبر ارتفاع رسوم توصيل الخدمة وأجرة العدادات. كما انعكست بصورة غير مباشرة على عموم المواطنين جراء ارتفاعه على قطاعات الخدمات وتجارة التجزئة.

وينص دستور مملكة البحرين، كغيره من الدساتير، على مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس حقوق أساسية مثل الحق في العمل والتعليم والصحة، مؤكداً مسؤولية الدولة في التدخل الإيجابي لضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق مستوى معيشي لائق للمواطنين. وعند إقرار زيادة تعرفة الكهرباء في عام 2016، تم تبرير القرار بضرورة ترشيد الاستهلاك وتقليل العجز في الميزانية ودعم استدامة القطاع. ومع ذلك، لم يكن الدين العام حينها قد وصل إلى مستوياته الحالية، ولا كان العجز المالي قد بلغ نسبه الراهنة، ولم تكن ضريبة القيمة المضافة قد ارتفعت إلى 10٪، ولم تكن علاوة المتقاعدين السنوية قد أوقفت. وبرغم ذلك، كان للزيادات أثرٌ مباشر واضح على معيشة المواطنين.

واليوم، ومع التوجه نحو مناقشة تغييرات جديدة قد تؤدي إلى انسحاب الدولة بالكامل من قطاع الكهرباء والماء، والاكتفاء بدور "الهيئة الناظمة"، يبرز سؤال جوهري: هل هناك رؤية واضحة أو التزام صريح من الحكومة لضمان عدم انعكاس هذه التغييرات سلباً على المواطنين؟ أم أن المؤسسة التشريعية سيكون لها موقف آخر يحمي مبدأ العدالة الاجتماعية ويراعي الحقوق الدستورية للمواطنين في العيش الكريم؟

هل هناك رؤية واضحة أو التزام صريح من الحكومة لضمان عدم انعكاس هذه التغييرات سلباً على المواطنين؟

البطـــــالـــة ومنهجيـــة الـ Outsource

تستمر مداولات وتساؤلات مجلس النواب حيال أزمة البطالة في البحرين، وسط غموض وعدم وضوح وتناقضات صارخة بين ردود بعض الجهات الرسمية والحكومة تجاه الحلول المنتظرة منذ سنوات لحلحلة هذا الملف المعضلة.
الغموض هنا لا يعني بالضرورة عدم اهتمام الحكومة بإيجاد الحلول او حتى جزءاً من هذه الحلول المنتظرة، وإنما يكمن من وجهة نظرنا، في عدم وجود الجدية المطلوبة للتعاطي مع ملف بهذه الأهمية، وما ينطوي عليه من المخاطر والتداعيات المتوقعة جرّاء إهماله كثيراً، بل وأحياناً حتى التقليل من مخاطره وانعكاساتها على الوضعين الاقتصادي والمعيشي وحتى الأمني، إن شئنا الدقة اكثر.

عبد النبي سلمان

لقد أشرنا في مقالات سابقة إلى ضرورة الاهتمام بهذا الملف والتعاطي معه من منطلقات وطنية تستطيع أن تقرأ بصورة بجدية وشجاعة أكثر معضلة البطالة وتداعياتها المحتملة من عدة زوايا، بدلاً من الاستمرار فقط في تجميل الصورة إلى ما لا نهاية، متيقنين أن ما يمكننا فعله اليوم ربما لن يكون مجدياً او حتى متاحاً فيما بعد!

لذا علينا التفكير بصوت أعلى ومسؤولية أكبر تجاه هذه القضية الشائكة والتي تدلّ كافة المؤشرات المتاحة أنها ليست في طريقها إلى الحل حالياً على الأقل، حيث أن اجتزاء الحلول او الترقيع فيها قد سبق أن جُرّب مراراً دون أن نستطيع كدولة ومجتمع إحداث اختراقات في مسار حلّ المشكلة بطريقة يمكن الركون إليها، بحيث تكون الحلول ممكنة وفعالة وقادرة أن تحدث تحولاً نوعياً حقيقياً، يعيد لنا كمجتمع أولا وللعاطلين والباحثين عن عمل، شيئاً من الثقة الضرورية أننا على الأقل أصبحنا على الطريق الصحيح، أو حتى أكثر جدية وحرصاً على إيجاد حلول، تكفل تعزيز عوامل الثقة وتوجد حلولاً تقبل الاستدامة وتريح فئات واسعة من الباحثين عن عمل وأسرهم وتحرك بدورها دوران عجلة الاقتصاد وتعزز عوامل الثقة في قدرة الاقتصاد الوطني وتعطي إشارات إيجابية حقيقية للمستثمرين في الداخل والخارج على قدرة الاقتصاد الوطني على توليد فرص عمل لأبناء الوطن بدلاً من الأجانب الذين بسببهم تضاعفت أرقام التحويلات الخارجية من العملة الصعبة لبلدانهم كما تضاعفت كلفة الخدمات المقدّمة لأعداد متزايدة وغير مبررة من الأجانب.

الكثير من تلك التناقضات في المواقف الرسمية أظهرتها الأرقام التي تمت مناقشتها واقتراحها في إحدى جلسات مجلس النواب الأخيرة، حين طرحت قضية تشغيل العاطلين عن عمل من ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تقترح رفع نسبة تشغيلهم من 2٪ لتصل إلى 4٪، فكان ردّ الحكومة واضحاً ومباشراً عن وجود وظائف في السوق المحلي لذوي الهمم تفوق أعداد العاطلين عن عمل من هذه الشريحة المهمة، حيث جاء ردّ وزارة العمل، المسؤولة عن ايجاد فرص لهم لدى القطاعين الخاص والعام إن امكن، بأن لديها اكثر من 325 باحثا عن عمل في الوقت الحالي، إلا أن السؤال بقي معلقاً دون إجابة؛ لماذا إذا لا يتمّ الاستفادة من الوظائف التي تفوق أعداد الباحثين لدى القطاعين لتشغيل العاطلين منهم ولماذا الانتظار !!؟

وعلى الجانب الآخر نجد ردًّا لا يتسم بحس المسؤولية، ايضاً في تقديرنا، أتى، هذه المرة، من غرفة تجارة وصناعة البحرين التي ذكرت في ردّها على تساؤلات مجلس النواب من أن تشغيلهم سوف يعيق الاقتصاد الوطني، وأن النسبة يجب أن تبقى على ما هي عليه، علما بأن تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية الأخير قد ذكر أن هناك اكثر من 1462 شركة قطاع خاص لا تلتزم بمعايير تشغيل هذه الفئة من العاطلين، خلافاً للقانون، ووزارة العمل بدورها لا تستطيع محاسبة وإنفاذ القانون على هذا الكم الكبير من الشركات المخالفة، بحسب رد وزير العمل خلال جلسة مجلس النواب المشار اليها، وهنا تكتمل حالة الإرباك وعدم الجدية وضياع البوصلة التي تفضحها النقاشات التي أجمع على خلاصاتها مجلس النواب تجاه شريحة مهمة من العاطلين، فما بالنا بالشريحة الأكبر منهم من القادرين على العمل بكل طاقاتهم، التي يظلّ مصيرها غامضاً، في ظل عدم جدية الحلول القائمة!؟

ذكرت أثناء مداخلتي في الجلسة المعنية جزءاً مما ذكر هنا وربطت ذلك بفكرة أن الجميع بمن فيهم الحكومة ووزارة العمل وحتى بعض شركات القطاعين العام والخاص باتت بالفعل تحت قيود ما سمي بالـ outsource وكذلك برامج التخصيص، التي تلقي بظلالها بشكل واضح وجلي في تقييد حتّى أصحاب القرار أنفسهم في القطاعين، طالما هناك جهات تنتفع وتعتاش بطريقة او بأخرى من هذا التوجه غير المحمود الذي بدأنا نستشعر ثقله علينا وعلى الوضعين المعيشي والاقتصادي، وآن الأوان أمام الحكومة، وهي تبحث عن حلول أن تعيد الأمور إلى نصابها وتفعل، بل وتفرض عملية الإحلال ولو تدريجياً، في بعض المهن والقطاعات الاقتصادية حتى نستطيع ان نشرع حقيقة في إيجاد حلول مستدامة لمعضلة البطالة التي أضحت مؤرقة للجميع في وطننا الغالي.

ذكر تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية الأخير أنّ هناك اكثر من ١٤٦٢ شركة قطاع خاص لا تلتزم بمعايير تشغيل العاطلين من ذوي الاحتياجات الخاصة

قراءة نقدية لملاحظات الحكومة على المشروع بقانون

بتعديل المادة (٤٣) من قانون الجمعيات

أحالت الحكومة إلى مجلس النواب المشروع بقانون بتعديل المادة (٤٣) من قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة، الصادر عام ١٩٨٩، مرفقاً بمذكرة تعترض عليه واشتملت على ملاحظات عديدة، والمشروع بقانون المذكور مقدّم من نواب كتلة «تقدّم»: إيمان شويطر، عبد النبي سلمان، د. مهدي الشويخ، إضافة إلى النائبين زينب عبد الأمير وأحمد عبد الواحد قراطة، وصوّت مجلس النواب بالموافقة عليه بالأغلبية في جلسة ٦ فبراير ٢٠٢٤ في دور الانعقاد الثاني من هذا الفصل وقرر إحالته للحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون.

حسن إسماعيل

التعديل المقترح لا يتعارض مع أحكام قانون الجمعيات

ورد في مذكرة الحكومة المرفقة مع مشروع القانون أن تعديل المادة (43) من قانون الجمعيات يتعارض مع أحكام قانون الجمعيات، مستندة في ذلك، كمثال، على الفقرة الثانية من المادة (4) من القانون لإثبات هذا التعارض، والتي تنصّ على أنه: (ويجب ألا يشترك في تأسيس الجمعية أو ينضم إلى عضويتها من حُكِم عليه في جريمة مخلّة بالشرف أو الأمانة إلا إذا رُد إليه اعتباره).

غير أن حكم هذه المادة دليل على صحة ومشروعية تعديل ما نصّ عليه مشروع القانون، وليس دليلاً على تعارضه، ذلك أنه لا يجوز، قانوناً، حرمان من اشترك في تأسيس الجمعيات الأهلية أو انضمّ إليها بعد توافر شروط العضوية فيه، فمن لم يُحكَم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، من حقّه أن يكون قيادياً فيها، بل لا تحرمه من هذا الحق وإن حُكِم عليه بهذه الجريمة بصورة دائمة، بل يظل هذا الحق قائماً بعد أن يُرَد إليه اعتباره، ويتفق هذا مع ما هو مقرر في الفقه والقضاء بأن حقّي الانتخاب والترشح حقان متلازمان لا يجوز الفصل بينهما، ويتوافق مع ما تنصّ عليه الأنظمة الداخلية للجمعيات الأهلية بحق العضو بعد مدة معينة من قبول عضويتها في الترشح لعضوية مجلس إدارتها.

وبإنزال ما تقدّم على واقع من ترشح لمجالس إدارة الجمعيات الأهلية منذ تعديل المادة (43) وتمّ رفض ترشحه، سواء كان مؤسساً للجمعية أو عضواً انضم إليها بعد التأسيس، لم يصدر بحقه حكم في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، وإلا لم يتم قبوله عضواً فيها.

التجريد المدني محدد المدة وليس دائماً

ترى الحكومة في معرض ملاحظاتها على مشروع القانون أن الشخص الذي يفقد اعتباره ويحرم من بعض الحقوق السياسية ويُجعَل غير صالح لتولي بعض المناصب العامة أو الخاصة هو في الغالب نتيجة أحكام جنائية صدرت في مواجهته؛ لأنّ المشرع البحريني، كغيره من التشريعات، تبنى بالنص في قانون العقوبات على عقوبة التجريد المدني، ومعنى هذه العقوبة هو حرمان المحكوم عليه من كل أو بعض الحقوق والمزايا التي حددتها المادة (53) من قانون العقوبات، منها الحرمان من الحق في تولي الوظائف والخدمات العامة، والحق في أن يكون ناخباً أو منتخباً في المجالس العامة، والحق في أن يكون ناخباً أو منتخباً في الهيئات المهنية والنقابية. وبإنزال ما تقدم على واقع من ترشح لمجالس إدارة الجمعيات الأهلية منذ تعديل المادة (43) في عام 2018 وتمّ رفض ترشحه، لم يصدر في مواجهته حكم جنائي أو حكم يشتمل على عقوبة التجريد المدني، وأنه على افتراض وجود مثل هذا الحكم بالتجريد المدني وهو افتراض غير قائم على الحقيقة، فإن مذكرة الحكومة تتجاهل أن هذا الحرمان ليس أبدياً لا نهاية له بنصوص صريحة في قانون العقوبات؛ فالمادة (59) منه تنصّ على أن "الحكم بالسجن يستتبع الحرمان من كل الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة 53 وذلك من يوم الحكم حتى نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها بأي سبب آخر».

الحاجة مُلحة لتعديل المادة (٤٣)

تبرر الحكومة معارضتها لمشروع القانون بعدم وجود سبب جديد أو حاجة مُلحة لتعديل النص، ذلك لأن قبل صدور التعديلات الدستورية لعام 2002، وقبل صدور قانون مباشرة الحقوق السياسية عام 2002، لم يكن قانون الجمعيات يتطلب شرط التمتع بالحقوق السياسية لعضوية مجالس الإدارة، وكان يكتفي بشرط التمتع بالحقوق المدنية فقط، لكن في عام 2018 أقرّ مجلس النواب تعديل المادة (43)، فاشترط التعديل أن يتمتع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات

بالحقوق السياسية إلى جانب الحقوق المدنية.

وأن هذا التعديل جاء بناءً على اقتراح من مجلس النواب، وذلك إدراكاً لأهمية الجمعيات ودورها الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع البحريني، ولضمان سلامة تمثيلهم للمجتمع وصلاحيتهم لإدارة العمل العام، وأن هذا التعديل كان متفقاً مع المصلحة العامة.

إن هذا التبرير الذي ساقته الحكومة يجعلنا نسأل: هل كان هناك سبب جديد وحاجة ملحة لتعديل نص المادة (43) في عام 2018 لإضافة شرط التمتع بالحقوق السياسية لمن يتولى قيادة الجمعيات الأهلية؟ ولماذا لم تُعدَّل المادة (43) من قانون الجمعيات بعد صدور دستور 2002، أو بعد صدور قانون مباشرة الحقوق السياسية عام 2002؟ لماذا انتظر المشرِّع حتى عام 2018، أي بعد مرور أكثر من 15 سنة، ليشترط تمتع من يترشح لمجلس إدارة الجمعية الأهلية بحقوقه السياسية؟

في الإجابة على هذه

التساؤلات نشير إلى الحقائق التالية:

الحقيقة الأولى: هل هناك من ينكر أو لم يعايش في ظل قانون الجمعيات الأهلية عام 1989، وفي ظل أصل المادة (43) حين كانت تشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية فقط؟ وقد توسع نشاط هذه الجمعيات وتعدد في ظل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، وكانت شريكًا فاعلاً ومؤثرًا في إقرار ميثاق العمل الوطني والمشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية، وكان دورها حيويًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع البحريني.

الحقيقة الثانية: هل هناك من في مقدوره أن يتجاهل أن التعديل الذي أجراه المشرع على المادة (43) في عام 2018، بحرمان من لم يتمتع بحقوقه السياسية من أن يكون عضواً في مجالس إدارة الجمعيات، قد ساهم إلى حد كبير في فقد الجمعيات لمن كان من أعضائها يتمتع بخبرة العمل التطوعي، وترتب عليه ضعف حراك الجمعيات الأهلية كشريك فاعل في التنمية؟

الحقيقة الثالثة: إنّ الحكومة في مذكرتها المرفقة مع مشروع القانون هي من تجاهلت الحقيقتين سالفتي البيان حين أوضحت أن تعديل المادة (43) عام 2018 جاء بناءً على اقتراح من مجلس النواب، وذلك إدراكاً لأهمية الجمعيات ودورها الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع البحريني.

ولكن هذا الادراك كان خاطئاً ذلك أن نشاط وعمل الجمعيات الأهلية حيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع البحريني قبل تعديل المادة عام 2018 ، إذاً فإن ما جاء في مذكرة الحكومة من قول بأن مجلس النواب هو من اقترح تعديل المادة (43) عام 2018، وذلك إدراكاً لأهمية الجمعيات ودورها الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع البحريني، لا محل له؛ لأن الدور الحيوي كان متحقّقاً وموجوداً، بل إن هذا التعديل قد ساهم في تأكُّل حيوية نشاط الجمعيات.

إذا نصل إلى أنه طالما لم تكن هناك حاجة ملحة أو سبب جديد في التعديل على المادة (43) عام 2018، فالحاجة ملحة وقائمة ومتوافرة لتعديل ذات المادة على النحو الذي نصّ عليه مشروع القانون في الأهداف التي يسعى إليها هذا التعديل، ولعل من أبرزها وأهمها ما نصّ عليه ميثاق العمل الوطني في الفصل الأول حين اعتبر نشاط المجتمع المدني من المقومات الأساسية للمجتمع، وأن هذا النشاط يجب ألا يُحرم منه من كان يتمتع بالكفاءة والخبرة في العمل التطوعي الأهلي، وأن التعديل سيعيد للجمعيات الأهلية دورها الحيوي في المجتمع.

تعديلات

مخالفة للدستور

تستند الحكومة في معارضتها لمشروع القانون على أحكام المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية، وتعديلاته التي جرت عام 2018 للتدليل على تعارض التعديل المقترح مع المادة المذكورة من قانون مباشرة الحقوق السياسية، ونرد على ذلك بما يلي:

تجنّب رأي الحكومة الإشارة إلى أن الهدف أو السبب الرئيس من التعديلات التي أجراها المشرع على المادة (43) من قانون الجمعيات عام 2018، وهو حرمان قيادات وأعضاء الجمعيات المنحلة من تولي قيادة الجمعيات الأهلية الخاضعة لقانونها، ولم تلاحظ أن التعديلات التي أجراها المشرع على المادة الثالثة من قانون مباشرة الحقوق السياسية هي غير دستورية، فهي لا تنال وتنتقص من حق الاقتراع العام ومن سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات جميعها، كما نص عليه الدستور فحسب، بل تمتد إلى النيل من حقوق المواطنة، إذ تلاحق المواطن مدى حياته، فلا يفلت منها إلا بوفاته، عندما تمنعه من حق الترشح لمجلس النواب حتى وإن رد إليه الاعتبار أو حصل على عفو خاص. كما أنها تتعارض مع مبدأ شخصية العقوبة التي نصّ عليها الدستور حين تمنع قيادات وأعضاء الجمعيات المنحلة من حق الترشح، فتخلط ما بين الجمعية السياسية التي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وبين قيادات وأعضاء الجمعية الذين لهم شخصيتهم الطبيعية المستقلة عن الجمعية التي ينتمون إليها. فالعقوبة دائماً شخصية بمعنى أنها لا تلحق إلا شخص الجاني، ولا تنال أحداً غيره، ولا يكاد يخلو دستور واحد من دساتير العالم من نصّ مماثل، وقد أكد مبدأ شخصية العقوبة القرآن الكريم في قوله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى).

بالإضافة إلى تعارضه مع مواد أخرى في الدستور وما نصّ عليه العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، تناولناها في أكثر من مرة حول عدم دستورية تعديلات المادة الثالثة من قانون مباشرة الحقوق السياسية، ولعل من أبرز ما أشرنا إليه أنه من المثير للاستغراب في هذه التعديلات أنها تمنع فئات واسعة من المجتمع، وهم قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية التي تمّ حلها، من الترشح لمجلس النواب، لكنها تجيز لهم الحق في الانتخاب والمشاركة في العملية الانتخابية، وهو ما يتعارض مع ما هو مقرر في الفقه والقضاء الدستوري على أن حقّي الانتخاب والترشيح هما حقان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدونهما، ولا تتحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا ما أُفرِغا من المضمون الذي يكفل ممارستهما ممارسة جادة وفعالة، ومن ثم كان هذان الحقان لازمين لزوماً حتمياً لإعمال الديمقراطية في محتواها المقرر دستورياً ولضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة في حقيقتها عن الإرادة الشعبية ومعبرة تعبيراً صادقاً عنها

ولعل الجديد في هذا الشأن الذي يتعين الإشارة إليه هو ما جاء في مذكرة الحكومة بأن معظم حالات الحرمان من الحقوق السياسية، على أساس أن الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة تمس النزاهة الشخصية وتؤثر على ثقة المجتمع في الفرد، وتؤكد في ملاحظاتها الثالثة على أن فقدان الحقوق السياسية يتعارض مع حسن السمعة، ولا يتفق مع المصلحة العامة، ولا يتناسب مع احتياجات تلك الكيانات، بل إنها ترى في مشروع القانون المقترح أنه يشكل تهديداً للسمعة الطيبة لهذه الجمعيات وللمصلحة العامة.

غير أن الواقع يكشف عن عدم صحة قول الحكومة المشار إليه، إذ ترشح عدد من أعضاء الجمعيات الأهلية لمجالس إدارتها، بعضهم كان مؤسسًا منذ تكوين هذه الجمعيات وبعضهم كان عضوًا فيها، وتم رفض ترشحهم من قبل الوزارة المعنية، وبعضهم كان قد شغل مجالس إدارتها في فترات سابقة، بل إن معظم المشتغلين بالعمل الأهلي التطوعي وتمّ رفض ترشحهم هم من خيرة أهل البحرين، بينهم محامون وباحثون ومدرسون وأطباء ومهندسون، وسيدات ورجال وشباب تمتلئ قلوبهم بحب الخير، تتشابك أياديهم من أجل صالح الوطن والإنسان ذوي السمعة الطيبة، ويستحقون التقدير والاحترام، ولم نجد من بين هؤلاء، كما جاء في مذكرة الحكومة، من صدر بحقهم حكم جنائي أفقدهم الاعتبار، أو مس بنزاهتهم الشخصية مما يؤثر على ثقة المجتمع وسمعتهم به.

بصراحة

إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد

ما تعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال الصهيوني خلال العامين الماضيين منذ أكتوبر ٢٠٢٣ حتى أكتوبر ٢٠٢٥، بعد إعلان وقف إطلاق النار، هو إبادة جماعية قلَّ نظيرها في العصر الحديث، ارتكبت فيها من المجازر والمذابح الدموية المروعة ما فاقت مجازر ومذابح النازيين الألمان في الحرب العالمية الثانية في أعوام ١٩٣٩/١٩٤٥، حيث ظلَّ الصهاينة يلاحقون النازيين على مايعرف بمحرقة "الهولوكوست" ضد اليهود في ألمانيا، طوال العقود الماضية ، فدفع الألمان الثمن غالياً على جرائم النازيين في الحرب، باستمرار الابتزاز الواضح من قبل الصهاينة.

فاضل الحليبي

انطلاقاً من تعامل الصهاينة مع الألمان، فإنه على الفلسطينيين والمؤيدين للحق الفلسطيني، ملاحقة القتلة الصهاينة على تلك الإبادة الجماعية وتقديمهم للمحاكم لتأخذ العدالة دورها في القصاص من القتلة، ومهما كانت الظروف الحالية، يجب أن تستمر الجهود المبذولة من الجهات القانونية والحقوقية الدولية الداعمة للقضية الفلسطينية لكي يحاكم الصهاينة القتلة في محكمة لاهاي.

وبالعودة لموضوعنا نقول إنّ الوقائع والأحداث الدولية تشير باتجاه نشوء نظام دولي جديد قائم على التعددية، فلن تعود الإمبريالية الأمريكية تتحكم في مقدرات وخيرات الشعوب والبلدان، ولن تفرض إرادتها على العديد من الدول والشعوب الحرة التي تقف في وجهها، ولن تخشى تهديداتها، فالصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وغيرها تقف عائقاً أمام أطماع الإمبريالية الأمريكية، كما أن تلك الدول تشكّل أعمدة رئيسية في منظمة بريكس، إذا قدَّر لها الاستمرار سوف يكون لها شأنٌ كبيرٌ على شتَّى الأصعدة السياسية، العسكرية، الاقتصادية، المالية، الصناعية والتكنولوجية، مما يعني أنها سوف تستحوذ على الاقتصاد العالمي، ولكنها ستواجه الصعوبات والمعوقات التي تضعها لها الإمبريالية الأمريكية المتوحشة في محاولة منها لعرقلة تقدمها وعدم السماح لها بالتفوق، فمجموعة بريكس بصدد إصدار عملة خاصة، وإنْ تمَّ ذلك سوف تكون ضربة قاصمة للدولار، فقد لا تقوم له قائمة في المستقبل، لهذا تعمل الإمبريالية الأمريكية على خلق بور التوتر والخلاف في أكثر من منطقة في العالم، واستخدام القوة لفرض إرادتها على البلدان والشعوب التي لا تروق لها، غير الابتزاز والتهديد الذي يُمارس تجاه الدول المستقلة مثل فنزويلا، حيث تريد واشنطن إسقاط نظامها الوطني وإحلال نظام عميل محله، وليس هناك من خيار أمام الشعب الفنزويلي وشعوب أمريكا اللاتينية وأحزابها التقدمية واليسارية غير الصمود والثبات والتصدي للعدوان الأمريكي، مثلما صمدت كوبا الاشتراكية لأكثر من خمس وستين سنة أمام الإمبريالية الأمريكية.

ما يجري في العالم هو مخاض لولادة نظام عالمي جديد قائم على تعدد الأقطاب، تقول دراسة حول إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد، بسعي الصين والقوى الكبرى لتأسيس نظام متعدد الأقطاب، من خلال تبيان المنظور الصيني للتغيرات في النظام الدولي والمطالبة بإعادة تشكيله في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية، ووجود بوادر ومؤشرات بينت تراجع القوة الأمريكية فعليًا، وظهور قوى تعديلية مُوازِنة كروسيا والصين، حيث تعمل هذه الأخيرة على توطين نفوذها ومكانتها على المستوى الدولي خاصة من خلال التموقع في المنظمات الدولية.

يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة في بنية النظام العالمي وتوازنات القوى الدولية، تتجاوز في تأثيرها وعمقها التغيرات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة. وكما يشير هنري كيسنجر في كتابه «النظام العالمي": "نحن نعيش في فترة تاريخية يتمّ فيها إعادة تشكيل جذرية للنظام العالمي، حيث تتزامن أزمة في مفهوم النظام ذاته مع تحولات في موازين القوى العالمية تتجلى في صعود قوى عالمية جديدة، وتراجع نسبي للهيمنة الغربية، وتغيرات جذرية في طبيعة القوة ومصادرها، وتحديات غير مسبوقة تواجه المؤسسات الدولية التقليدية» .

دروس غـزة .. امتحـان سقـط فيـه الكثيـرون ونجـح القليلـون

استميحكم العذر فى هذه المحاولة للتوقف أمام ما يمكن أن نعدّه دروساً وعبر نخرج بها مما جرى لغزة من توحشٍ وهمجية وعدوانٍ غير مسبوق من كيان محتل. كثيرة هي الدروس، بعضها مؤلم وموجع، وبعضها باعث للأمل، فما حدث لم يكن مجرد حربٍ عسكرية من كيان غاصب ومحتل ،بل كان اختبارًا أخلاقيًا وإنسانيًا كشف عورات العالم، وفي الوقت نفسه أيقظ ما تبقى لهذا العالم من ضمير حيال ما لم يكن يوازن أو يتوازن ..!

الدرس الأول: سقوط الإنسانية. غزة لم تكن ساحة قتال فحسب، بل مرآة لانهيار كل معاني الإنسانية وأمام عدسات الكاميرات، أطفالٌ يُنتشلون من تحت الركام، مستشفيات تُقصف، ومدارس تُحوّل إلى مقابر، ومجتمعٌ دولي يكتفي ببيانات "القلق" و"الشجب" و"التنديد"، وعبارات «نأسف». لقد سقطت المبادئ والقيم التي تغنّى بها العالم المتحضر حين قُتل الأبرياء وصمتت المؤسسات، حدث ذلك حين اعلن الغزاة مجدداً هويتهم الإرهابية، وأكدّوا ما قال عنهم محمود درويش «الإرهابيون بامتياز، هم القتلة بامتياز، هم القراصنة بامتياز، هم قطاع الطرق بامتياز».

الدرس الثاني: ازدواجية المعايير: غزة عرّت النظام الدولي، وأظهرت أن العدالة والحرية ليست للجميع، فالدول التي تتحدث عن «حقوق الإنسان» و«كرامة الشعوب»، و«القيم الإنسانية» لم تقف متفرجة فحسب، بل وجدناها تبرر القصف وتدافع عن القاتل، وتساوي بين الجلاد والضحية باسم «حق الدفاع عن النفس»، أو بذرائع لا مكان للمنطق فيها، إنه نفاق ودجل سياسي بأوضح صوره، حيث تُصان القوانين في مكان وتُخرق في آخر، بحسب هوية القتيل وجنسية الجاني.

الدرس الثالث: حياد متواطئ؛ الحياد في غزة لم يكن حيادًا شريفًا، بل كان تواطؤًا أنيقًا مغلفًا بالدبلوماسية، من يلتزم الصمت أمام الإبادة، ومن يختبئ وراء "الوساطة المتوازنة"، إنما يمنح القاتل وقتًا أطول ليقتل أكثر. هذا الحياد الذي تلبّس ثوب "الإنسانية" كان في جوهره شريكًا في الجريمة، وهو الذي منح العدوان غطاءً أخلاقيًا زائفًا.

الدرس الرابع: صمود لا يُقهر: رغم كل شيء، غزة لم تُهزم، بل هزّت العالم، شعبٌ محاصر منذ أكثر من عقد ونصف، يُقصف ويموت، لكنه لا ينكسر. صموده أصبح مدرسة في الإرادة ودماء أبنائه أصبحت وقودًا لصحوة جديدة، ويمكن القول بمنتهى الثقة إن غزة لم تكن فقط ضحية، بل كانت رمزًا للكرامة المقاتلة، ومرآةً تُعيد تعريف معنى البقاء والحرية.

الدرس الخامس: صحوة الضمير العالمي: وهنا الدرس الأهم الذي لا يجوز إغفاله، رغم توحش العدوان وصمت المؤسسات، فقد شهدنا صحوةً عالميةً غير مسبوقة، تجلّت في المواقف الشعبية من نيويورك إلى لندن، ومن مدريد إلى سيدني، حيث خرجت الملايين من البشر — عربًا وغربيين، مسلمين ومسيحيين ويهودًا يهتفون باسم غزة، ويدينون الاحتلال، ويطالبون بالعدالة. حتى بعض الدول الغربية التي طال صمتها، بدأت تُراجع مواقفها، وتُدرك أن استمرار دعمها الأعمى للعدوان يعني تواطؤًا مع القتلة، وإضرارًا بسمعتها أمام شعوبها. نعم، جاءت المواقف متأخرة، لكنها — رغم تأخرها — تشكل بارقة أمل في أن العالم بدأ يستيقظ، وأن الضمير الإنساني لا يموت، وإن نام طويلًا.

الدرس السادس: موقف جامعتنا العربية، وهي الجامعة التى احتفلت قبل شهور بالذكرى الثمانين لتأسيسها بوصفها منظمة إقليمية وكيان مؤسسي يضمّ الدول العربية لتحقيق أهداف وتطلعات الشعوب العربية وتعزيز تضامنها، وهى التى اعتبرت القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى، هذه الجامعة يكفي القول إنها بدت وكأنها «ميتة إكلينيكيا»، وظلّت فى دائرة الاجتماعات بمخرجاتها التي ظلت فى إطار الشجب والتنديد والمطالبات وادانة كل ما تعرض له الشعب الفلسطيني وما يتعرض له حاليا من عدوان وانتهاكات، وباختصار كيان عربي لا أثر له فى المحطات المفصلية من تاريخ العرب، لذلك لم يكن مستغرباً أن نسمع من يطالب بإلغاء الجامعة العربية وتحويل مقرّها الى مواقف للسيارات، فمواقفها أكثر من القرارات ..!!

بكل بساطة ووضوح: غزة لم تكن حدثًا عابرًا، كانت درسًا مفتوحًا، امتحانًا مكشوفًا لضمائر العالم، ومرآةً حقيقية كشفت ما نخفيه من جبن أو شجاعة، من خوف أو يقين، من إنسانية أو ادعاء، غزّة قالت لنا: ليس النصر ما يكتبه المنتصرون، بل ما يثبته الصامدون وليس الهزيمة ما يحدث في الميدان، بل ما يحدث في الوعي، غزة ولّدت وعيًا جديدًا، وفضحت ازدواجية المعايير، وأثبتت أن الشعوب — لا الحكومات — هي التي تملك مفاتيح الضمير الإنساني.

ختاما نقول ، ما جرى في غزة ليس مجرد مأساة، بل امتحان سقط فيه كثيرون، ونجح فيه القليلون..!.

خليل يوسف

(قف)

صندوق النقد الدولي أداة غير محايدة

فهد المضحكي

تعلو أصوات كثيرة متساءلة عما إذا كان صندوق النقد الدولي أداة محايدة لاستنقاذ الأمم والشعوب، أم أنه أحد أوراق الهيمنة العالمية المالية التي خلفها النظام العالمي منذ ثمانية عقود تقريبًا، هذا النظام الذي تكرس بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ونشوء وارتقاء النظام الدولي الجديد، بقيادة الولايات المتحدة، وفي عهد بوش الأب.

هذا الحديث ينقلنا إلى تعليق لمنصة الأخبار "INDEPENDENT" عربية، ملخصه، أن الجانب الأمريكي يمتلك حق النقض "الفيتو" بحكم الأمر الواقع، بحيث يسمح له بمنع أي عملية يعتبرها مخالفة لمصالحة، على سبيل المثال في خريف ١٩٥٦، عندما هاجمت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مصر، منح البيت الأبيض قرضًا طلبته لندن، ما وضع الجنيه الإسترليني في وضع صعب، وأجبر الحكومة البريطانية على التخلي عن حملة السويس.

يذهب الصحافي وأستاذ الفلسفة الألماني أرنست فولف، إلى التعليق على فكرة حيادية صندوق النقد الدولي، بالقول : "إنها ترّن في أذن الساسة، كأن الصندوق مؤسسة حيادية، يكمن هدفها الرئيس في ترك العالم الاقتصادي يعمل بأكبر قدر ممكن من النظام، وفي تصحيح الاختلالات بأسرع وقت متاح".

لكن الحقيقة، هي أنها إحدى المؤسسات التي أنشأتها القوة العظمى الجديدة، الولايات المتحدة، لتفرض ليس هيمنتها العسكرية فحسب، بل الاقتصادية أيضًا على العالم. وقد عرفت أدوار الصندوق في مراحله المختلفة جدلًا واسعًا، حول نجاعتها من جهة، وحول مدى ارتباطها بأجندات سياسية توجهها من جهة أخرى.

وهو بصدد الحديث عن سياسة الكيل بمكيالين التي يتبعها صندوق النقد الدولي يقول الكاتب والإعلامي التونسي شريف الزيتوني، غالبًا ما نهتم نحن العرب أننا نعيش أفق ضيق شعاره المؤامرة. ونتهم بأننا نبرر فشلنا بالارتماء وراء هذه الفكرة "المزعجة"، دون أن نبني لأنفسنا أي مشروع بعيدًا عن خيارات الدعم الخارجي، لكن عندما تكون المؤامرة حقيقية الكيل بمكيالين واضح، علينا أن نقولها بلا حرج لأننا وقتها نتخلص من خوف المواجهة.

إن البداية بهذا الكلام في موضوع محوره اقتصادي قد يراه البعض مجانيًا ، لكن عندما يكون الاقتصاد هو "المؤامرة" الفعلية لهذا العالم. وعندما تتصرف قوى التحكم الدولية وفق منطق غير عادل، وقتها من حقنا أن نقول الكلام السابق بكل جرأة.

ولسنا نحن المتابعين بعيدًا وغير المختصين من علينا قوله فقط، بل دولنا في زوايا الضعف وفي سبيل إرضاء تلك القوى ترضى الصمت الذي تكون مضاره دائمًا أكثر من كلمة الحق.

ما جرنا إلى الحديث في هذا الموضوع هو بلاغ لصندوق النقد الدولي عن منح مبلغ 15،6 مليار دولار كدعم لأوكرانيا، لإنقاذ اقتصادها المنهار بسبب الحرب الروسية. 15،6 مليار دولار هو ميزانية كاملة وربما حتى أكثر لبعض بلداننا العربية، لكن ، كما يقول الزيتوني، "الصندوق السخي"، منحها وبشكل سريع وبشروط مسهلة ودون حتى ضمانات واضحة، لكييف في شكل دعم جزئي، وهو ليس الدعم الوحيد منذ بداية الحرب، حيث يضاف أليه ما تم تقديمه من أمريكيًا وأوروبيًا وآسيويًا، من أجل إنقاذ الحليف المهَدّد في وجوده.

في الضفة الجغرافية الأخرى، هناك بُلدان ليست فيها حرب، وشعوبها في وضع اقتصادي صعب وقدّمت ضمانات بما تقدره، لكن الصنع "المُذل" مازال يمارس عليها ضغطًا للتنازل أكثر. هو تنازل في ظاهره إصلاحات اقتصادية، لكن في حقيقته شروط سياسية، من بينها اتخاذ مواقف ضد روسيا مثلًا ومزيد التغول الرأسمالي ومنح راحة لأصحاب الأعمال وحتى التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي الذي يبقى وسيلة الابتزاز الأرخص تجاه الدول الفقيرة.

صندوق النقد الدولي كما كان دائمًا هو "كيان" شبيه بدولة افتراضية قوية، تمارس كل أنواع الممارسة السياسية، لكن بشكل غير عادل بين الدول. التي تعطي "بيعتها" وتكون ضمن "معسكره" كحال أوكرانيا ودولة الاحتلال يكرمها بسخاء كبير، والدول "غير المضمونة" رغم صغرها ومحدودية إمكانياتها مثل تونس أو لبنان أو غيرهما، توضع أمامها كل العراقيل وبحجج في الكثير من الأحيان واهية وظالمة ومستفزة، مما يجعلها أمام امتحان السيادة، إما بالتهديد بتغيير تحالفاتها وهذا ناجح وممكن ويحتاج فقط الجرأة، أو البحث عن خيار داخلي عبر خلق موارد قادرة على ترقيع الخلل الكبير في الموازنات.

لا يستخدم صندوق النقد الدولي نفس السياسات في جميع الدول حيث تواجه كل دولة ظروفها وتحدياتها الاقتصادية الخاصة بها. ومع ذلك، يتبنى صندوق النقد الدولي مجموعة من الإجراءات الموحدة التي يوصي بها الأعضاء بإتباعها، والمعروفة باسم "الشروط"، والتي تهدف إلى معالجة بعض القضايا مثل التضخم والعجز المالي ومشاكل ميزان المدفوعات.

وفي هذا الشأن ، تقول الباحثة الاقتصادية بسنت عبدالفتاح: "على الرغم من أن صندوق النقد الدولي يدعي أنه يستخدم إجراءات سياسية مصممة حصرًا للظروف الخاصة بكل دولة، فإن هذا الادعاء ليس صحيحًا لأنه عادة ما يستخدم" مطرقة واحدة لكل المسامير"، بحث يُقدم برامج لا تعتد بالظروف الخاصة بكل دولة، بما يعني أنها غير مناسبة للظروف الاجتماعية أو الاقتصادية للدولة محل التطبيق، بل قد يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية بدلًا من حلها، لذلك، يتعين على صندوق النقد الدولي، قبل منح أي قرض، تقييم حالة الدولة بدقة لمعرفة الإصلاحات والإجراءات الاقتصادية اللازم تنفيذها لتتجاوز تحدياتها وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ".

حـــــول أدوات النضـــــال الطبقـــي

في كل موضوعٍ نطرقه عادةً تكون مادته النَفس العمالي، وهذا راجع لكون الطبقة العاملة رئة المجتمع التي يتنفس بها، عساني أكون صائباً بهذا الفهم وعسى مجتمعنا يتفهم ذلك، فعملنا النقابي كطبقة عاملة ليس اختيارياً، بل عبارة عن عملية تاريخية تتم عبر نشأة قوى تُختصر بكلمة (بروليتاريا)، بهدف تطوير الكفاح العمالي لكي يرتقي نحو تمثيل أسمى، ويشمل ذلك العمل على الوصول إلى قبة البرلمان، ليكون ممثلو العمال شركاء في اتخاذ القرارات التشريعية، كون ذلك إحدى الطرق الفعالة لبلوغ حوارٍ تفاوضي على أرضية جديدة للحفاظ على مكتسباتنا التي يحاول البعض استغلال نفوذه ومركزه بتمطيط بعض القوانين.

المطلوب تضافر جهود الأطراف المختلفة لكي نتحاشي تدمير آليات بنى المجتمع والوطن، والحفاظ على المنجزات وتقدمها وسرعة نموها، كما يتحتم علينا أن نفهم بأن عملنا التطوعي التلقائي الجاد أساس لتطور آليات عمل وكفاح الطبقة العاملة كونها المركز المهم، فالجماهير العمالية بكل أطيافها تعترف بالتطور الواسع في عالم اليوم، حيث أن الرأسمالية بعنادها في ممارسة الاستغلال والاضطهاد والهيمنة على اقتصاد الشعوب الكادحة تستمر في مواصلة نهب بسبق الإصرار والتعمد، ساعية لإخضاع الكادحين لقوانينها ديكتاتوريا، فالنقابات المهنية تولد في مجالات الحرية السياسية وفي مناخ ديموقراطي، حيث تترعرع في ساحة الحريات الديموقراطية العامة، وحين تقام علاقات بين مُضطَهَدُ ومُضطَهِدُ ومُستغَل ومُستغِل بالطبع لا تتوافر فيها لا حرية الكلمة ولا ديموقراطية للعامل، الذي يراد حرمانه من كافة حقوقه، بتغييب الديمقراطية والعدالة اللتين تنصفانه طبعاً.

يحمل الصراع التاريخي بين الطبقة العاملة والراسمالية قوانين خاصة به، حيث تسّخرالرأسمالية كل الأدوات والوسائل لخدمة مصالحها في صراعها مع الطبقة العاملة، ولكن في أتون هذا الصراع تتصدى الطبقة العاملة لمستغليها بإصرار لم يتوقعه النظام الرأسمالي، وهو يفشل في الضغط على القوى الكادحة كونها ترفض الخضوع للهيمنة التي تريد المؤسسات البرجوازية فرضها عليه، وهنا لا نعني عدم توظيف هذه المؤسسات البرجوازية في النضال المطلبي.

إن الطبقة العاملة التي تعمل ضمن المصانع والمؤسسات عليها أن تدرك بأنها تخوض عملاً ديموقراطياً أيضاً، يؤدي، بالتأكيد، إلى تشكيل عمل اجتماعي بقالب جديد، يجعلها تنتقل من المرحلة الحالية التقليدية إلى مرحلة أكثر نضجاً، وبالطبع سنلمس بأن طبقتنا تتجه نحو آفاق جديدة حتى لو واجهتها بعض الاخفاقات في مسيرتها النضالية، لأنها تتمتع بتجربة تاريخية، تؤثر في تطور المؤسسات ايجابياً لصالح العمال، وذلك بفضل مرونة الحركة النقابية وإدراكها لطبيعة العمل المؤسساتي.

إن تجاربنا أعطتنا تصوراً جديد في تاريخ مسيرتنا، حيث أصبحنا اليوم نبدع في كثير من الميادين رغم الضغوطات التي نعاني منها في الحقل العمالي، لأننا اليوم نعيش مرحلة مختلفة، حيث انتقلنا من مرحلة التقوقع إلى مرحلة الصراع مع المناوئين لفكر الطبقة العاملة، وهي بداية وعي جديد في الجسد العمالي.

إننا نتفهم الإفرازات المستجدة على الساحة العمالية، حيث جهل البعض لإتقان كيفية التوسع للطبقة العاملة لمفهوم التكاتف العمالي بغض النظر عن المفاهيم التي تعكر وحدة الصف العمالي.

في مرحلة سيطرة الطبقة البرجوازية على الطبقة العاملة حيث استطاعت فرض هيمنتها عليها عن طريق عملائها المندسين في صفوف العمال، وذلك لعزلها عن مؤسساتها النقابية أو تحييدها بعد غسل أدمغة ضعفاء النفوس، كما حدث في بولندا، حيث السيطرة على نقابة ((حوض اجدانسك)) التي تزعمها ((ليش فاليسيا))، حيث تمّ إيقاعهم في فخ محكم لمأرب سياسي كبير، لذا علينا توخي الحذر واليقظة، هنا يتحتم علينا تحرير أنفسنا بالخروج من دائرة اللاوعي والدخول في مسار حلقات التوعية لنكون حاضرين لمرحلة تاريخية جديدة تجسد الحصول علىمكتسبا ت واسعة في مجال وسيلة مفاهيم محددة في مبادرة جادة الخطى.

تعتبر إدارات المؤسسات والمصانع إن كل عامل هو جزء من المؤسسة، وبالتالي يصبح وسيلة إنتاج، أي هو جزء من هذه الهيكلية المنتجة، بينما الواقع هو أن العامل منتج يبيع قوة عمله، لا علاقة له بعضوية المصنع إلا عبر قوة العمل التي يبيعها ومن عائدها يعيش طيلة حياته. صحيح أن العامل يمثل ضرورة في حلقة العمل الإنتاجي لكنه وظف لكسب أجر مقابل الإنتاج الموكل له، حيث أنه أحد أعمدة الطبقة العاملة التي هي وسيلة الإنتاج، وهو بالطبع يدرك ضرورة وحدود عمله.

ولكي نتقن حدود بذل جهودنا العملية دون أن يتربص بنا مالكو وسائل الإنتاج ليجعلونا لقمة سائغة، يتسلقون على أكتافنا ليحققوا أرباحاً يجعلهم يعيشون في ترف ونعيم لابد لنا من تناول جرعات من الوعي والثقافة التي نزداد بها ارتقاءً.

قاسم الحلال

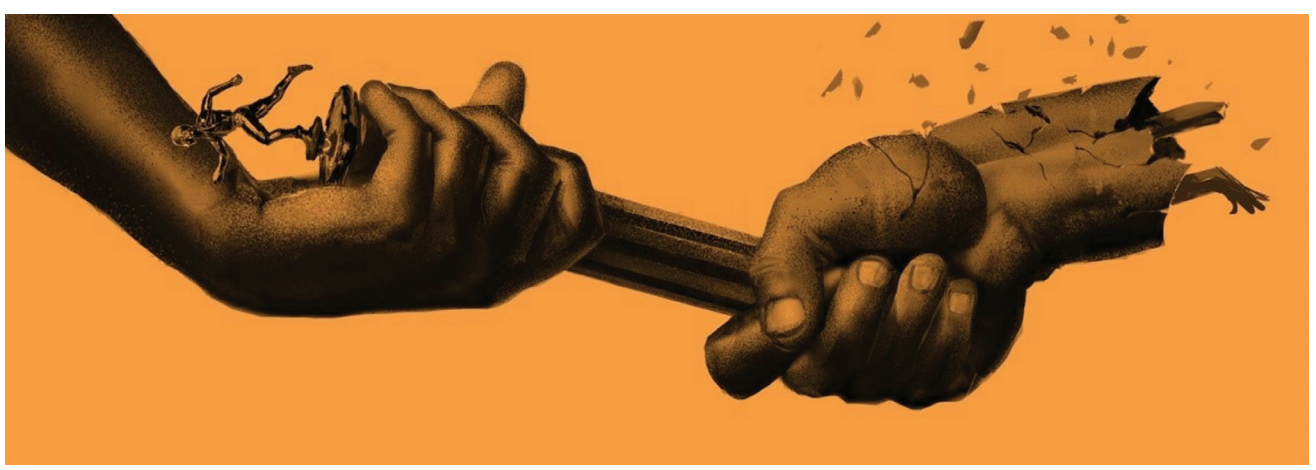

غرامشي بعد اعتقاله في ١٩٢٦/١١/٢٨

ملحمة غرامشي في سجون الفاشية الإيطالية

في منتصف مايو ١٩٢٤، توافد سبعة وستون شخصا من مختلف مناطق إيطاليا إلى بحيرة "كومو" في الشمال الإيطالي. كان الهدف المعلن لهؤلاء الزوار «العاملين» في إحدى الشركات التجارية المسجلة في مدينة "ميلان" ، هو قضاء بضعة أيام جميلة في جولات جبلية على ضفاف البحيرة، كمكافأة من الشركة على أدائهم وإخلاصهم في العمل. على الرغم من وصول المجموعة على دفعات متفرقة، إلا أن كل شئ كان منظماً على نحو دقيق للغاية، بدءاً من استقبالهم في محطة القطار الرئيسية من قبل فتاة كانت تمسك بجريدة وتلوح بها للتهوية من شدة الحر (إشارة سرية للتعرف عليها)، ثم تقودهم بصمت إلى حيث كان أحد الشباب ينتظرهم في محطة التلفريك الجبلي ليرشدهم بعدها إلى مكان إقامتهم في كوخ جبلي إشتهر لاحقا بإسم "كابانا مارا".

محمد ديتو

أمضى الزوّار بضعة أيام في ذلك المكان الهادئ. كل صباح، وبعد الإفطار، كانوا ينطلقون في مجموعات صغيرة في جولات جبلية تأخذهم عبر ممرات ضيقة تؤدي بهم إلى مقصدهم المنشود: وادي فسيح من العشب الأخضر تنتشر فيه زهور النرجس البيضاء. هناك، وتحت ظلال الأشجار كانوا يتناقشون ويتجادلون حتى موعد عودتهم إلى مكان إقامتهم قبل حلول الظلام. إمعاناً في التمويه كانوا في جولاتهم الجبلية ينشدون الأغاني التي تمجد القائد الفاشي "موسيليني" حسب الأعراف المتبعة آنذاك. أعلى الوادي كانت مجموعة صغيرة من الشبان والشابات تتناوب حراسة المجتمعين على مدار الساعة بعيون يقظة تجاه أي تحركات يمكنها أن تثير الشبهة.

تلك كانت بعض تفاصيل إنعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي الإيطالي في ذلك العام وفق الوثائق وذكريات بعض المشاركين فيه، والتي أشار لها العديد من مؤرخي سيرة "غرامشي" (لا يزال الحزب إلى يومنا هذا ينظم جولات سنوية لذلك المكان التاريخي). كانت التنظيمات اللوجستية، والسرية المطلقة التي احاطت بذلك المؤتمر بمثابة "أعجوبة تنظيمية" حقاً، بالنظر الى شراسة القمع الذي تعرض له معارضو النظام الفاشي، وخاصة الشيوعيين. كان جهاز المخابرات الفاشي يعلم بأن هناك مؤتمراً هاماً سوف يعقد، ولكنه كان يجهل مكان انعقاده وتوقيته، ومن سيحضره.

من العاصمة روما حضر "غرامشي" للمشاركة بعد أن نجح في خداع المكلفين بمراقبته من عملاء المخابرات (كان في تلك

الفترة نائبا في البرلمان الإيطالي ممثلاً عن محافظة "فينيتو"). أجندة مؤتمر "كومو" كانت تتمحور على مسألتين: كيف ينبغي التعامل مع القمع الفاشي الذي بدأ يفتك بالحزب في عنف غير مسبوق؟ وما هي سياسة التحالفات التي يجب على الحزب إتباعها؟

غرامشي بعد عودته من الخارج (قضى سنتين في موسكو وفيينا ممثلا للحزب) لم يتمكن، خلالهما، من توحيد الأجنحة المتصارعة بداخل الحزب؛ يمين طالب بالاندماج مع الحزب الاشتراكي من أجل ملكية دستورية، ويسار متطرف لا يؤمن بالتحالفات ويطالب بانتزاع السلطة على غرار ما فعله البلاشفة في روسيا، وجناح وسَط مثّله غرامشي طالب بالتحالف مع الجزء الثوري من الحزب الاشتراكي في إطار جبهة واسعة تطيح بالفاشية. للأسف كان التصويت لصالح الجناح الأكثر راديكالية وهو ما بدا لغرامشي بأنه غير واقعي على الإطلاق. كان واضحاً له أنّ قاعدة الحزب أكثر راديكالية من قيادته، وأنه مهما كانت بنية التنظيم متماسكة، فإن إرتباك البوصلة السياسية لقيادته ستؤدي بالحزب إلى التهلكة في نهاية المطاف. لاحظ العديد من دارسي سيرة غرامشي بأنه لم يكن خطيباً لامعاً، خاصة بالنظر الى صوته الخافت، وكان محبوبا فقط لدى دائرة ضيّقة من رفاقه، كما أنه لم يمتلك مهارات تنظيمية استثنائية بالمقارنة مع قيادي آخر مثل "بورديغا" زعيم الجناح المتطرف ومؤسس الحزب الفعلي الذي امتلك كاريزما قيادية، وشعبية واسعة لدى قواعد الحزب آنذاك.

بدا الإنهاك والأسى واضحاً على غرامشي في نهاية المؤتمر، وإنتابه شعور بالقلق على ما يمكن أن تؤول إليه الأمور في ظل استمرار هذه الانقسامات الداخلية، مقابل تزايد وتيرة القمع الفاشي.واصل عمله كنائب في البرلمان مع بقية رفاقه على الرغم من كونهم أقلية ضيئلة مقابل إكتساح نواب الحزب الفاشي لغالبية المقاعد. تسارعت الأحداث خلال العامين اللاحقين على ذلك المؤتمر باتجاه ترسيخ الديكتاتورية الإيطالية وزعيمها "موسيليني" لسلطتها على كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي ليلة الثامن من نوفمبر 1926، تمّت مداهمة شقة غرامشي في روما وإعتقاله في إطار حملة اعتقالات طالت كل قيادات وكوادر الحزب. أشار العديد من المؤرخين الى أن إستهانة غرامشي بالمدى الذي يمكن أن تصل إليه الفاشية في قمعها ربما كان أحد العوامل التي سهلت اعتقاله. حتى آخر لحظة، كان يعتقد بأن حصانته البرلمانية ستحميه، ولم يتوقع بأن العدو الذي يتعامل معه لن يبالي بأي قوانين وأعراف.

بعد مضي عشرة أيام على إعتقاله، تمّ إخطار غرامشي من قبل سلطات السجن بأن الحكم قد صدر ضده بالنفي الداخلي لمدة خمس سنوات، وهو نوع من الأحكام التي تصدر عادة ضد السجناء الخَطِرين بنفيهم الى أماكن معزولة من المملكة الايطالية بدون الحاجة إلى أي محاكمة. سرت شائعات في السجن بأن مكان نفيه سيكون «الصومال» إحدى مستعمرات إيطاليا آنذاك، ولكن سرعان ما تبدت له الحقيقة حين وجد نفسه مع رفاقه متجهين في رحلة مضنية بالقطار من روما الى نابولي في الجنوب الإيطالي، وبعدها إنطلقوا بحراً إلى جزيرة "أوستيكا" التي وصلوها في السابع من ديسمبر 1926. حين وصل غرامشي وعشرة من رفاقه في قيادة الحزب إلى تلك الجزيرة بدأوا بتنحية خلافاتهم الحزبية جانباً، وتوحيد مواقفهم للتصدي لمحاولات السلطات كسر صمودهم. قرروا افتتاح مدرسة للتعليم في تلك الجزيرة – بعد موافقة السلطات بالطبع– وقام غرامشي بإلقاء سبعة محاضرات في التاريخ المصري القديم حتى لا يثير ريبة المراقبين من شرطة السجن.(هناك فيلم جميل أخرجه المخرج الإيطالي "إيملي باربوجي" عام 2016 بعنوان "Gramsci 44" يحكي عن الأربعة وأربعين يوماً التي قضاها غرامشي في تلك الجزيرة). تفاجأ غرامشي ورفاقه بأنه في التاسع عشر من يناير 1927، قررت محكمة عسكرية في «ميلان» استجوابهم تمهيدا لمحاكمتهم.

وهكذا غادر غرامشي الجزيرة مع رفاقه متجهين في رحلة شاقة نحو مدينة" ميلان" استغرقت تسعة عشر يوماً ذاق فيها كل ألوان العذاب، أشدّها وطأة عليه كانت حين تم تقييده بالسلاسل على ظهر السفينة وبقربه سجين مصاب بالصرع ظل طيلة أربعة عشر ساعة يصرخ عليه بشدة. وصل «ميلان» في السابع من فبراير 1927، وبقي معتقلاً فيها لمدة عام منتظراً محاكمته التي بدأت في 28 مايو 1928، مع خمسة وثلاثين من قادة وكوادر الحزب بتهمة التمرد والتحريض على قلب نظام الحكم. في إحدى جلسات المحاكمة طالب ممثل الإدعاء العام "ميشيل إسغرو" القضاة مشيرا بيده إلى غرامشي: «علينا إيقاف هذا الدماغ عن العمل لمدة عشرين عاما!».

وهذا ما تمّ بالفعل، ففي الرابع من يونيو 1928 تمّ النطق بالحكم على غرامشي: عشرون عاماً وأربعة شهور وخمسة أيام. تمّ نقله إلى سجن "توري" في أقصى الجنوب الإيطالي، ومن هناك بعث برسالة مؤثرة إلى شقيقه في التاسع عشر من ديسمبر 1929 كتب فيها: «عزيزي كارلو، لا بد أنك أدركت بأنني غير مُحبط ولا أشعر بأنني هُزمت على الإطلاق، إذ حتى لو تمّ الحكم عليّ بالموت، فإن الإحساس بالسكينة لن يفارقني، إذ يبدو لي أن الإنسان يجب أن يصل إلى قناعة عميقة بأن قواه الأخلاقية (إرادته على المقاومة، وقدرته على تحقيق الانسجام بين الغاية والوسيلة) توجد في أعماق ذاته لا خارجها، لذلك فهو إنسان لا ييأس، ولا يسمح لنفسه أبداً بأن تقع فريسة تلك الحالة المزاجية المبتذلة التي تتسم بالتطرف سواءً في التشاؤم أو التفاؤل. إنّ عقلي قادر على الجمع بين هذين الشعورين، بل وأن يتجاوزهما؛ فعقلي متشائم، ولكن إرادتي متفائلة. مهما كان الموقف الذي أواجهه، فإني قادر على تَخيّل الأسوأ، وسأتصدى له بكل ما أملك من قوة الإرادة. وبالنظر الى أنني لا أثق بالأوهام، فإنّ شعوري بخيبة الآمال أمر نادر أيضا.. لقد كنت دائما مُسلحاً بنوع من الصبر غير المحدود؛ صبرٌ قوي يدعم صمودي ومقاومتي، وليس صبر الضعيف والمستسلم."

قضى غرامشي ما يقارب خمس سنوات في سجن "توري"، وهناك بدأت حكاية "دفاتر السجن" حين سمحت له إدارة السجن بإمتلاك أقلام ودفاتر للكتابة، ومن تلك النقطة تحديداً، وبدءاً من فبراير عام 1929 وحتى منتصف عام 1935، ملأ غرامشي أكثر من ثلاثين دفتراً في مواضيع فلسفية وسياسية وثقافية وتاريخية، وبحجم تجاوز الثلاثة آلاف صفحة، بالاضافة الى ذلك كانت هناك ما يعرف برسائل السجن، وهي تختلف عن دفاتر السجن (غالبا ما يتم الخلط بين الإثنين). تزامن كل ذلك النشاط الفكري مع تدهور مستمر في صحته، وبازدياد في نوعية الأمراض التي أنهكته وعانى منها (السل في النخاع الشوكي، تصلب الشرايين، النقرس، ارتفاع ضغط الدم، الأرق المزمن).

بدءاً من عام 1935 حتى ،1937 السنة التي توفى فيها، تنَقل "غرامشي " بين ثلاثة عيادات ملحقة بمعتقلات قريبة من العاصمة "روما". كل المؤشرات أكدت بأنه كان يعيش إحتضاراً بطيئا ومؤلما، وأن مقاومته لأمراضه الجسدية أخذت تضعف بالتدريج، وعلى الرغم من تصاعد حملات التضامن العالمية الداعية لإطلاق سراحه بالنظر إلى تدهور حالته الصحية، إلا أن السلطات الفاشية رأت في ذلك دليلاً على أهميته الكبرى، وأصرّت على إكماله لمدة عقوبته.

من جانبه كان موسيليني يتفادى وفاة غرامشي في السجن حتى لا يتحوّل إلى شهيد في عيون أنصاره، ولذلك وافق في نهاية المطاف على إطلاق سراحه، ولكن الأمر إستغرق أكثر من سنتين من المعاناة مع الإجراءات البيروقراطية قبل أن يوقع القاضي قرار إطلاق سراحه في صباح الخامس والعشرين من إبريل 1937، وحين أحضرت "تاتيانا" شقيقة زوجته ورقة القاضي لتطلع غرامشي عليها، بدا مذهولاً وبالكاد مصدقاً من أنّه سيكون حرّاً في النهاية. في مساء ذلك اليوم انهار غرامشي في دورة المياه بعد أن أصيب بجلطة بالدماغ شلّت حركته، وتدهورت صحته خلال اليومين التاليين بشكل متسارع إلى أن توفى في فجر السابع والعشرين من إبريل 1937.

«نظرية الثورة الثُلاثية» في الصين والتحليل الماركسي (٤)

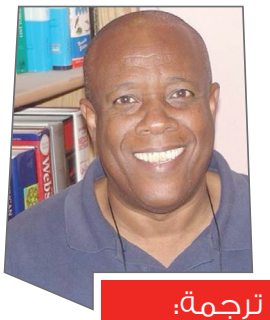

ترجمة:
غريب عوض

٣. الثورة هي "ثورة إصلاحية"
بمعنى تحسين وتطوير النظام الإشتراكي ذاتياً

أ. أشار ماركس بأن "الإشتراكية هي إعلان إستمرار الثورة". بإمكاننا أن نتحدث عن ثورة إصلاح بمعنى التطوير والتحسين الذاتي المستمر لعلاقات الإنتاج الإشتراكية والبُنية الفوقية. لماذا نحتاج إلى القيام بثورة إصلاحية؟ يرى ماركس أن المجتمع الإشتراكي الذي نشأ لتوهِ من الرأسمالية يحمل حتماً آثاراً وبقايا مُتنوعة من المجتمع القديم في جوانب عديدة فيه. من الضروري التخلص من القيود والعوائق التي تُعيق بها الأنظمة والآليات القائمة في مجال علاقات الإنتاج والبُنية الفوقية تطور قوى الإنتاج، وذلك لتحقيق التكامل تدريجياً، وتغيير الوضع العام، وتحقيق "قفزة ثورية" منهجية. عملياً، لم تنشأ الإشتراكية مُباشرةً في الدول الرأسمالية المُتقدمة، بل في سلسلة من الدول النامية حيثُ كانت مُستويات الإنتاجية مُتخلفة نسبياً.

في بيئة لم يتطور فيها إقتصاد السلع بشكل كامل، ينبغي للدول الإشتراكية أن تسعى إلى إزالة آثار وإرث المجتمع الإقطاعي القديم، وأن تتغلب، بالتزامن مع تطوير إقتصاد السوق، على آثار وإرث المجتمع الرأسمالي القديم. وعلى هذا الأساس، يُمكننا إظهار تفوقنا المؤسسي القوي على الرأسمالية، بل وهزيمة النظام الرأسمالي على نِطاق عالمي. في الدول الإشتراكية، تواجه ثورة الإصلاح أعباءً ومشاكل مُتعددة، وهي تستغرق وقتاً أطول مما توقعهُ الكثيرون، وأهدافها ومهامها صعبة وشاقة. بدأت ثورة الإصلاح في الصين في خمسينيات القرن الماضي، وهي فترة شَهدت مجموعة من الإنجازات المُهمة، لكنها شَهدت أيضاً بعض الأخطاء. كان الإصلاح والإنفتاح الذي بدأ في أواخر سبعينيات القرن الماضي، على حد تعبير الأمين العام شي جين بينغ، «الثورة العظيمة الجديدة التي قادها الحزب في ظِل الظروف التاريخية الجديدة». وكما قال دنغ شايو، «الإصلاح هو الثورة الثانية للصين».

شَهدت الحِقبة الجديدة، تطبيق ثورة الإصلاح، بمخططها الشامل «الخمسة في واحد»، وخطتها الإستراتيجية « الأربعة الشاملة»، ومفاهيمها الرئيسية المُتمَثلة في «المفاهيم الخمسة للتنمية»، و «العُظماء الأربعة»، و «الحوكمة الوطنية»، في المجالات الرئيسية لتعميق الإصلاح الشامل. ثورة الإصلاح ليست شاملة وعميقة فحسب، بل تتميّز أيضاً بخصائص وأهداف واضِحة، تواجه الصعوبات، وتُقدم توجيهاً واضِحاً.

ب. إن هدف ثورة الإصلاح هو الحكم الوطني. ويكمن شمول وعُمق ثورة الإصلاح في خطتها الشاملة التي تهدف "أولاً تحديث نظام الحكومة في الصين وقدراتها"، من خلال التركيز على "تحسين وتطوير النظام الإشتراكي ذي الخصائص الصينية". تتضمن هذه الخطة الرئيسية ستة أهداف إصلاحية مُحددة، تهدف إلى تعميق منظومة الحضارة الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية والبيئية، ونِظام بناء الحزب. وفي الوقت نفسه، تُبرز الخطة المزايا الثلاث عشرة المُهمة للنظام الوطني ونظام الحكومة في الصين. ولضمان التقدم المُنظم لثورة الإصلاح، وضمان وجود قواعد يجب إتباعها، وترسيخ إنجازاتها وتطويرها على وجه السُرعة، تحركت اللجنة المركزية للحزب في الوقت المناسب لوضع المبادئ التوجيهية المناسبة "لإدارى البلاد على نحوٍ شامل وفقاً للقانون"، والتي تُمثل إمتداداً إضافياً لثورة الإصلاح. بإعتبارها "ثورة واسعة النطاق وعميقة في مجال الحكم الوطني"، فإن هذه المبادئ التوجيهية" لحكم البلاد بشكل شامل وفقاً للقانون" تعمل على تعزيز إجراءات الشرعية والمؤسسية والتوحيد والتشغيل لثورة الإصلاح.

يعتقد تيارٌ مُعيّن في الرأي العام أن تحديث نظام الحوكمة الوطنية في الصين ورفع قدرتها على الحوكمة يهدف إلى مواكبة الدول الرأسمالية الغربية مُمثلة في الولايات المتحدة، ويزعم أن حوكمة الدول الغربية ناضِجة تماماً. هذه أول أخطائي الخطيرة، مع وجود مُغالطات خطيرة في هذا الموقف. وتُعطي الولايات المتحدة أدواراً رئيسية لنظام الحكم الوطني القائم على "فصل االسُلطات" ونظام الحزبين الذي يحتكر بموجبهِ فصيلان سياسيان بُرجوازيان تولا المناصب العامة. وفي ظل نظام الحزبين، تتواطأ المجموعتان البرجوازيتان الرئيسيتان لمنع ظهور حزبٌ ثالث مُنافس، وعلى وجه الخصوص، لمنع ظهور الحزب الشيوعي. وحتى الأحزاب الإجتماعية الديمقراطية التي لا تتحدى نظام البرجوازية لم يُتح لها موطئ قدم. والنتيجة هي أن الحكومة الفيدرالية تُعاني مُنذُ سنوات طويلة من مشاكل مالية، وقد فشلت مؤخراً فشلاً ذريعاً في مواجهة جائحة كوفيد 19. الكفاءة الإيدارية للحكومة مُتدنية، والمشاكل الإجتماعية لاتُحل بسبب الجدل والخلافات المُستمرة.

الخداع والإحتيال هُما السائدان في السياسة والإعلام، بينما تلجأ الحكومة إلى الأستفزازات العسكرية والتهديدات وأعمال العدوان المُتكررة ضد الدول الأجنبية. لايمكننا النُهوض بأنظمة الحكم الوطنية بشكل علمي إلا بفهمنا العميق للأمراض المُزمنة المُتأصلة في إدارة الدول الرأسمالية، سواء كان في أمريكا الشمالية، أو شمال أوروبا، أو الهند؛ ولا يمكننا بناء قُدرات حُكم أكثر تحضُراً وتقدُماً من تلك الموجودة في الغرب إلا من خلال تحسين وتطوير النظام الأشتراكي ذي الخصائص الصينية.

جـ. إن التحدي الذي تعاملت معه الثورة الإصلاحية هو الإصلاح الإقتصادي. وعلى عكس الإستيلاء الثوري على السُلطة، تُركز ثورة الإصلاح بإستمرار على إصلاح النظام الإقتصادي، مُستخدمةً إياه كآلية لدفع الترويج المنسق للإصلاح في مجالات أُخرى. وبهذه الطريقة، فإنها تُزيل العقبات وتُزيل العوائق أمام تحرير وتطوير القوى المُنتجة، وبالتالي أصبحت مفتاح نجاح الإقتصاد الصيني مُنذُ الإصلاح والإنفتاح. وعلى مدار أكثر من أربعين عاماً من ثورة الإصلاح، تحسن النظام الإقتصادي الأساسي للصين خلال المرحلة الأولية من الإشتراكية بشكل مُطرد، وأصبح الجمع العضوي بين الإشتراكية وأقتصاد السوق أقرب، وأصبحت فكرة التنمية التي تُركّز على الإنسان مُتجذرة بعمق في قلوب المواطنين، وحققت مفاهيم التنمية الخمسة الجديدة، وهي الإبتكار، والتنسيق، والخضرة، والإنفتاح، والمُشاركة نتائج سريعة. لقد اقتربنا من تحقيق هدف بناء مجتمع مزدهر شامل. فقد حقق الوضع الإقتصادي الجديد الذي يُركّز على جودة التنمية

بقلم: محرر مجلة
Cheng Enfu and
Yang Jun

بدلاً من سرعتها، نتائج رائعة. ومع ذلك، في ظل هذا الوضع الجديد، تعتبر الولايات المتحدة الصين "مُنافِسُها الأول"، وتحاول، بإستخدام العديد من الأساليب، إقصاء الصين عن التبادلات الإقتصادية وغيرها، ساعيةً إلى "فك الإرتباط" بين الصين والإقتصاد العالمي الذي تُهيّمن عليه الولايات المتحدة.

في الحِقبة الجديدة، يَتَطلّب الأمر مزيداً من الإصلاح والأنفتاح في أسرع وقت مُمكن لتطبيق نمط تنمية جديد تُشكّلُ فيه الدورة المحلية قوامة الرئيسي، وتدعم فيه الدورتان المحلية والدولية بعضهما البعض.

وفي الوقت نفسه، يجب الحِفاظ على "المُلكية العامة كقوام رئيسي، والنظام الإقتصادي الأساسي الذي يُهيمن عليه الإقتصاد المملوك للدولة، والتنمية المُشتركة لمُختلف أشكال المُلكية".

لا تزال هُناك صعوبات كثيرة، ولا يزال الطريق طويلاً قبل أن نُرَسّخ حقاً "نظام التوزيع الأساسي الذي يعتمد التوزيع حسب العمل كقوام رئيسي، مع تعايش أنماط التوزيع المُتعددة"، وحتى نُقلّص الفجوة في الدخل، ونُحقق الرَخاء والسعادة المُشتركين، ونُحل التناقُضات الإجتماعية الرئيسية الجديدة، ونبني قوة إشتراكية.

هُناك إتجاه في الرأي العام يرى أن الهدف الأساسي للإصلاح في النظام الإقتصادي السوقي الإشتراكي هو مواكبة النظام الإقتصادي السوقي الرأسمالي الغربي الذي تُمثِلَهُ الولايات المتحدة. ويصف أتباع هذا التوجه النظام الإقتصادي في الدول الغربية بأنهُ ناضج تماماً.

وهذا هو الخطأ الجسيم الثاني. ففي الواقع، يتسم أقتصاد السوق الرأسمالي في الولايات المتحدة بِطابع إحتكاري قليل، ويرتكز على هياكل إحتكارية. ويؤدي هذا إلى أزمات إقتصادية ومالية مُتكررة تُعرّض اقتصادات الدول الأخرى والأقتصاد العالمي بأسرِه للخطر. وقد أدى ذلك إلى أستقطاب في الثروة والدخل، مُولِداً صراعاً حاد بين طبقة الأثرياء الذين يُمثلون 1٪ من السُكان والطبقة العاملة التي تُشكّل مُعظم الـ 99٪ المُتَبَقية. علاوة على ذلك، عزز إقتصاد السوق الرأسمالي الأمريكي هيمنة الدولار الأمريكي الإحتكارية، وفَرَض إحترام حقوق المُلكية الفكرية، ناهباً دولَ أُخرى.

وكثيراً ما شن حُرُوباً تجارية هيمنية، وحُرُوباً علمية وتكنولوجية، وحُرُوب موارد، أثبتت أنها الأساس الأقتصادي للإمبريالية والعسكرة الأمريكية الجديدة. ولن نتمكن من تحسين وتطوير نظام إقتصاد السوق الإشتراكي الصيني إلا بالإعتراف الحقيقي بالأمراض المُزمِنة التي يعجز نظام إقتصاد السوق في الدول الرأسمالية، كالولايات المتحدة والهند ودول شمال أوروبا، عن التغلُب عليها. وبِهذِه الطريقة فقط، يُمكنُنا تعزيز نظام أقتصاد السوق المُتمحّور حول الإنسان، ونظام مفتوح قائمٌ على المُساواة والمنفعة المُتَبادَلة، بطريقة عِلمية.

البطالة وأبو شلاخ البرمائي

«أبو شلاخ البرمائي» هي رواية لغازي القصيبي، أصدرتها المؤسسة العربية للدراسات والنشر عام ٢٠٠٢. تمزج الرواية بين الخيال والواقع بمزيج من السخرية السوداء. تتمركز أحداثها حول شخصية عربية أصيلة تتلو الأكاذيب، وتتضمن إسقاطات على الواقع العربي.
تتخذ الرواية شكل حوار مطول بين شخصية أبي شلاخ والصحفي توفيق، الذي يحاور أبا شلاخ طوال الرواية ويسأله عن مختلف جوانب حياته. ويُستشف من الاسم أن «أبا شلاخ» شخص كثير الكذب و«الشلخ». فالشلخة تعني المبالغة العظيمة، وأبو شلاخ هو صاحب الشلخات الدائمة المتكررة.

جلال إبراهيم

عند التأمل في واقعنا السياسي، نجد أن بعض المسؤولين الرسميين لا يختلفون عن شخصية أبي شلاخ، فالتصريحات والإحصائيات والأرقام التي يطلقونها تتعارض مع الواقع، وتثير سخط المواطنين وسخريتهم.

تُمثل شخصية «أبي شلاخ» في الرواية تجسيداً ساخراً للخطاب السياسي المجرد من المضمون، حيث يستخدم الوزير في الرواية لغة ملتوية وحججاً واهية لتمرير روايته المشوهة للواقع. وهذا ما يعكسه واقعياً بعض المسؤولين الذين تتحول تصريحاتهم إلى طقوس كلامية مكررة، تفتقر إلى المصداقية ولا تعبر سوى عن فجوة عميقة بين الخطاب الرسمي والمعاناة اليومية للمواطن. فكما يقدم أبو شلاخ في الرواية «الحقائق المائية» – في إشارة إلى برائيته – يقدم بعض الوزراء «إحصائيات هوائية» تتبخر عند أول مواجهة مع الواقع.

على سبيل المثال لا الحصر، أحد الوزراء في الدول العربية يتباهى مراراً خلال العام بتوظيف آلاف المواطنين العاطلين عن العمل، زاعماً أن نسبة البطالة لا تتجاوز 4٪ وهي من أدنى النسب عالمياً. بينما يعلم الجميع أن نسب البطالة الحقيقية في هذا البلد النفطي في تزايد مستمر.

ويأتي مسؤول آخر ليتفاخر بأولوية تدريب المواطنين وتأهيلهم وتوظيفهم في القطاعين العام والخاص. في حين أن الواقع يُشير بوضوح إلى سيطرة الوافدين على معظم المهن، وأن الأسبقية في التوظيف تُمنح للأجنبي على حساب ابن البلد.

شخصية أبي شلاخ تنتمي إلى الموروث الخليجي، فقبل انتشار الصحف والإذاعة والتلفاز، كانت وسائل الترفيه محدودة، كانت بعض القصص والمغامرات الخيالية التي يرويها أبو شلاخ يصدقها كثيرون في المجتمع.

أما في زمن التطور الهائل في وسائل الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي، فإن «تشليخات» المسؤول لا تنطلي حتى على أبسط الناس.

وإذا كان «أبو شلاخ البرمائي» في رواية القصيبي يقدم أكاذيبه في إطار فني هزلي يدفع القراء إلى الضحك والتأمل، فإن «الوزير أبا شلاخ» في واقعنا العربي يقدم خطابه المتناقض مع الواقع في قالب جاد ومنمق، مما يجعله أكثر خطراً وأعمق تأثيراً. فالأول يثير السخرية كرد فعل طبيعي على اللامعقول، بينما يثير الثاني الغضب والإحباط كرد فعل على التعتيم المنظم. وهنا تكمن المفارقة الأليمة: أن تتحول الشخصية الكاريكاتورية إلى نموذج حي لممارسات رسمية في عالمنا العربي.

يتمحور الاختلاف الجوهري بين شخصية «أبي شلاخ البرمائي» في رواية غازي القصيبي و«المسؤول الشلاخ» في الغاية من ممارسة «التشليخ»؛ فبينما يتخذ منها الأول وسيلة للمبالغة والسخرية في وصف الأحداث، يمارسها الثاني بهدف طمس معالم الواقع وتبديل الحقائق.

عن إرث الراحل الدكتور إبراهيم غلوم

عصمت الموسوي

كان مساءً مختلفاً وجميلاً، حين تحلقنا في ندوة حوارية حول بواكير القصص القصيرة التي كتبها الراحلون أحمد كمال وعلي سيار والشيخ عبدالعزيز بن محمد آلْ خليفة ومحمود يوسف وآخرون في مطلع الخمسينات، جمعها الراحل الدكتور إبراهيم غلوم وحققها لتصبح لاحقاً أساساً لأطروحته للماجستير، وكانت أيضاً ضمن مشروعه الممتد سلسلة بواكير، إذ ذهب إبراهيم إلى البدايات وإلى أول الاشياء من أجل توثيق الأصول في المسرح والشعر والصحافة والقصة القصيرة والنقد الأدبي.

هذه هي الفعالية الحادية عشر التي تُقام تكريماً لذكرى الدكتور إبراهيم غلوم بعد رحيله، وقبلها بأسبوع استضافت مسقط وبتنظيم من الجمعية العمانية للكتّاب والأدباء ندوة «عمان والخليج في فكر د. إبراهيم غلوم» وتضمّنت تدشين كتاب حوى أبحاثاً وشهادات حول حضوره وانتاجه الفكري بأقلام عمانية وخليجية، إضافة إلى فعاليات عديدة سابقة انطلقت وتتابعت بعد رحيله، وشملت التكريم والندوات وإصدار الكتب المختصة حول نتاجه في حقول الأدب المختلفة.

ينطلق الراحل إبراهيم غلوم في مشروعه الثقافي النقدي الأكاديمي الممتد والمتشعب والمتنوع على مدى 50 عاما من أنّ الثقافة بكلّ أشكالها ما هي إلا أداة للتغيير المجتمعي ورافعة للتطور الاجتماعي والسياسي والديمقراطي، وأنّ مهمة النقد، حسب إبراهيم، هي تحليل الخطاب وتفكيكه وكشف المضمر فيه وصولاً إلى جذر المشكلات وكيفية تشكلّها بمرور الوقت، وقد شاركتُ شخصياً مع الدكتور إبراهيم في ندوة ثقافية أعدّتها جريدة الوسط عام 2014، استعرض فيها بدايات تشكل الصالونات والمجالس والمنتديات الثقافية المؤثرة ودورها النهضوي الإصلاحي، حيث قال: إنّ ما هو موجود حالياً يفتقد إلى الحوارات المعمقة والنقد الحقيقي، متسائلاً: أين هو التغيير الذي أحدثته قياساً بمجالس الماضي؟

وفي مادة الأدب الشعبي التي أدخلها الدكتور إبراهيم ضمن المقرر الدراسي الجامعي، اشتغل وشغل طلابه على النظر إلى التراث المحلي وصونه وتحليل طقوسه ومظاهره بشكل منهجي، لما له من أهمية في تعزيز الوعي المجتمعي والهوية البحرينية. قال إبراهيم: إنّ الغوص والفرجان والأغاني والرقصات الفلكلورية مهمّة لمعرفة كيف عاش الناس وكيف تشكّل وعيهم عبر الزمن من خلال بيئتهم ومتطلبات عصرهم، ودعا في أكثر كتاباته إلى إحياء الوعي بالبحر والزرع وكلّ ما اتصل بالموروث: «إنها ذاكرتنا الوطنية الجمعية المُوحدة لنسيجنا المجتمعي الجديرة بالحفظ، والعمل على توظيفها في الفن والمسرح والأدب والقصة بدلاً من الاستهانة بها أو استلهام واقتباس أعمال من خارج منظومتنا المحلية الغنية».

وقد وجدت زوجته «كاسيتات» لأعمال طلابه الأكاديمية حول الموروث الشعبي، وهي بحاجة إلى تفريغ ودراسة وتحليل، كي لا تضيع وتتبدد، وحسب الدكتورة فوزية فإنّ لدى ابراهيم قدرة عجيبة على دمج الموروث الشعبي في كلّ شيء متصل بحياتنا حتى في المادة العلمية، وهو ما استندت إليه أستاذة الكيمياء في تأليف كتبها الثلاثة: «ثمار البحرين»، «أوراق وأزهار»، «الأشربة الصحية» وغيرها. وحين بنى إبراهيم بيته في الرفاع زرع فيه النخيل أولاً واعتنى بها بنفسه، كما زرع أشجار ونباتات البحرين الأصلية والأصيلة، انطلاقاً من حبّه وعشقه لكل ما أنبتته هذه الأرض والتي وظّفها كثيراً في دراسة الموروث الشعبي. وفي زيارة لبيتي ذات مرة ،سألني إبراهيم وهو يتجوّل في الحديقة، أين النخيل؟ معقباً: أزيلي هذه الأشجار الإمبريالية وازرعي النخيل.

والمتابع لتجربة الراحل يصعب عليه حصر الإرث الذي خلفه، بل أن بعض أعماله الأخيرة كما تقول زوجته الدكتورة فوزية الصالح كانت جاهزة وفي طريقها إلى الطباعة قبل أن يرحل، وكان دائم الحديث عنها أثناء مرضه، وظلّ الأمل يحدوه في استعادة صحته ووضع اللمسات الأخيرة عليها ودفعها إلى المطبعة، وله مسرحيات على هيئة مخطوطات ومُثلت في قطر والعراق ومصر والكويت قبل أن تطبع، وعلى جهازه المحمول هناك تسع مسرحيات وقصص قصيرة جاهزة للإخراج منذ زمن، وقد شغله العمل الأكاديمي وأسفاره ودوره كمحكم للجوائز الادبية والمسرحية عن المضي قدماً فيها واستكمالها.

ثمّة مادة جمعها الراحل، وكانت أيضاً معدّة كمشروع لكتاب، لكن لم يتم التطرق إليها من قبل المختصين والمتابعين وطلابه المخلصين، جاءت في برنامج إذاعي ثقافي كويتي، يقدّمه الدكتور عبد العزيز السريع «قراءة في كتاب» وكان لإبراهيم نصيب الأسد في المشاركة فيه.

لدى عائلة إبراهيم والمهتمين بالفكر الذي حمله والإرث الذي تركه والتكريم الذي حظي بها والجوائز التي حصل عليها رغبة في جمع كلّ ذلك والبناء عليه والاستفادة منه وتمكين الأجيال الجديدة من الاطلاع عليه راهناً ومستقبلاً، لذا أنشأت العائلة موقعاً إلكترونياً، واشترت بيتا أثرياً قديماً لضمّ كلّ أعماله وكتبه وأبحاثه ومشاركاته الثقافية والنقدية في مختلف الأنشطة الأدبية والمسرحية، لكن كل تلك الجهود الجبارة تنهض بها حاليا زوجته الدكتورة فوزية وابناها أنمار ونزار، وهي جهود فردية تظلّ قاصرة وصعبة مهما عظمت، فهذا العمل المتميّز يحتاج إلى فريق مختص وعمل مؤسسي، والأهم إلى تمويل مالي، ومراكز الأبحاث الثقافية والمسرحية والمكتبات المركزية والجامعات في عموم منطقة الخليج والعالم العربي – وخاصة جامعة البحرين التي أنتج وأبدع فيها وقدّم خيرة الطلاب – وكذلك رجال الاعمال والميسورون مدعوون جميعاً لاحتضان هذا المشروع الثقافي الوطني ودعمه، ولتكن البداية ترميم البيت التراثي الجميل الذي يصلح كمحطة ثقافية وسياحية في قلب مدينة المنامة.

في ثنايا أوراق الراحل وبين كتبه وأفكاره ومشاريعه السابقة واللاحقة تقبع كنوز وبذور لأفكار جميلة وواعدة من شأنها إن ظهرت للنور أن تسهم في تعزيز التنمية الثقافية لوطننا وفي إغناء الفكر التنويري للراحل المبدع إبراهيم غلوم من أجل إبقاءه حياً في الأذهان والوجدان.

الجذور .. وما رآه إبراهيم غلوم باكراً

ما تأخذه إليك الكتابة عن الرُّموز، الخروج من دائرة حميمية العلاقة الشَّخصية، رحيلاً نحو دائرة أوسع، دائرة المحبَّة، الوطن، والإبداع. هكذا فقد نكون قادرين اقتراباً بمشاعل تنير لنا درب الأثر الخلّاق، الذي تركه الرَّمز أثناء حياته وبعد رحيله ... تجربة عطائه الخلّاق مازالت تعيش مثمرة ألق عطائها، بمعنى استمرارية تدفُّق النَّهر وخصوبة الأرض وإنارة طرق الإبداع المظلمة.

أودُّ أن أوجز القول مستعيداً هذه الذّكرى من الطُّفولة، كمن يرمي حجراً في بركة ماء، إثر سقوط الحجر في بقعة منه، هي مركز التَّجربة وثقلها، تبدأ دوائر صغيرة في التَّشكُّل واحدة تلو الأخرى، يرشدنا جامع الحكمتين ناصر خسرو شارحاً «كلَّما كانت هذه الدَّائرة الأولى أكثر تفتُّحاً، فإنَّ تلك الدَّوائر الأخرى تسير بعدها في التَّرتيب».

سماء عيسى

لكأنَّني أتحدّث عن الجذر، الذي منه تشكُّل الشَّجرة وتنمو، مرتوية بأصالة الأرض و عطر ذكرياتها دون الحديث عن ثمارها اللاحقة، إذ كلُّ ما هو لاحق، سليل تجربة طويلة من الإبداع المتراكم جيلاً بعد جيل، هكذا يبدو لي ظهوره المتميّز منذ سبعينات القرن الماضي، يبدو هكذا أيضاً رحيله وهو يَعِدُ في أوج إبداعه، بين البداية والنّهاية، العمل الجادُّ لتأسيس وتطوير التَّجربة الإبداعية في الخليج كافَّة، أعطى هذه التَّجربة روحه ودمه وعصارة فكره وثقافته المشروعة أبوابها للرياح التَّغيير، دون تحفُّظ لتجربة دون أخرى.

اهتمامات أستاذنا الرَّاحل إبراهيم غلوم سارت نحو تأسيس نقد أدبي جادٍّ في الخليج بسواعد أبنائه، كان ذلك مطلع سبعينات القرن الماضي، مع أهمّية ذلك تاريخياً، إلّا أنَّ الأهمّ التَّوجُّه المبكّر لأستاذنا نحو جوهر الإبداع في نقده للتَّجربة، بعيداً عن غشائها الخارجي، غشاء البهرجة والصُّراخ أملاً في كسب رضا المؤسَّسات الدَّاعمة، ومحبَّة استقبال سهولة التَّجربة ومتعة حضورها، ذاهباً إلى توفيق سِيَر مبدعين ساهموا – بصمت – في أثراء التَّجربة الإبداعية في البحرين، مثل كتابه الوثائقي عن الأستاذ أحمد المنّاعي.

التقيتُه باكراً وأنا تلميذٌ في ثانوية الشُّويخ بالكويت، في جلسة غداء بمنزل الأستاذ عبدالله محمَّد الطَّائي، في ستّينات القرن الماضي، لاحقاً – وبعد لقاءات عديدة بالقاهرة – حضرتُ جلسة نقاش نيله رسالة الماجستير في الأدب العربي بمعهد البحوث الأدبية تحت إشراف متميز للدُّكتورة سهير القلماوي، ومناقشة عميقة للدُّكتور عزّ الدين اسماعيل، كان الطَّائي قبلاً منه أستاذاً زائراً في المعهد إيّاه، ألقى محاضرات في أدب الخليج العربي، حدَّثني إبراهيم غُلُوم لاحقاً أنَّ المعهد كلّفه بمراجعة نصوص هذه المحاضرات، وتوضيح بعض مما هو غير واضح قبل صدورها في كتاب من المعهد، حيث أنَّ الأستاذ الطَّائي تُوفّي بعد فترة وجيزة قبل مراجعتها النّهائية، بعد ذلك التَّاريخ افترقنا مع رحيله إلى تونس ليكمل أطروحة الدُّكتوراه بها، ثم لتبدأ صفحة جديدة من علاقته بنا كعمانيّين، مع بداية تردُّده المثمر لتأسيس مهرجان المسرح الخليجي، وضيفاً على النَّادي الثقافي، وأستاذاً مناقشاً لأوّل أطروحة ماجستير في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السُّلطان قابوس، أطروحة الدُّكتور محسن بن محمود الكندي، في أدب الأستاذ الطّائي، والتي لاحقاً طُبعت في كتاب من عدّة أجزاء، هي اليوم المرجع الأهمّ لدراسة أدب هذا الرَّائد الكبير.

طوال تلك اللقاءات التي جمعتنا، كان ما تتركه – وحتّى الآن – الانتماء الوطني الخلّاق لأستاذنا الرَّاحل، عودة إلى مابدأتُ به الحديث عن الجذر الذي يغذّي الأغصان والأوراق والثّمار، الجذر الذي مازال – وسيظلُّ – يمد أجيال المعرفة في الخليج، بالعمل الإبداعي الجادّ، تواصلاً مستمرّاً مع ينابيع الثَّقافة وامتزاج جسورها وتداخل أوردة وشرايين دمائها.

كتاباته النَّقدية عُنيت – باكراً – بدراسة الصّراع بين طموحات تأسيس المجتمع المدني في الخليج، والتَّكوين القَبَلي العشائري الرَّاسخ كعائق أمام تطوّره، مطالباً أستاذنا طلائع المبدعين الدُّخول في هذا الصّراع إيجابياً، وليس في العزلة الاغترابية للمثقَّف التي تضعه منبوذاً ومهمَّشاً وأسيراً لأبراجه العاجية المغلقة، كمنبوذ يدين الباحث المجتمع مبرّئاً مبدعيه، كما هو حال فهد العسكر، وصقر الشّبيب، هو الباحث إيّاه الذي حذَّر من التَّنظير الإبداعي، الذي قد يؤدي بالمثقَّف الدخول في صراع غير متكافئ مع المؤسَّسات الثَّقافية التَّقليدية الحاكمة، معجّلاً ذلك بانكفاء مبدعيها، كتب «لقد خلقت هذه الكتابات ضحايا يتضرَّجون بالدّماء والدّموع أمام قسوة تلك السُّلطة، وصاغت وسط مجتمع يرتكز نظامه الاجتماعي على رواسب تلك السُّلطة مصائر مظلمة، لم تكن شخصيّات القصَّة تنتهي إليها اختياراً، وإنّما تنتهي إليها لأسباب تتَّصل بغياب الوعي بالحرّية والعمل بالعقل».

هكذا تعامل إبراهيم غُلُوم مع رموز من رحل من أبناء وطنه، عبر كتابات أحيا بها تراثاً كان مغموراً، وكان مدفوناً في تراب الزَّمن وغبار الأيّام، يكتب في مقدّمته عن مسرح المعاودة «كلّ ما نستطيع أن نحاوله، هو أن نُزيل قليلاً من غبار تلك الصُّورة غير المكتملة»، ممتدّاً ذلك العمق البحثي المتميّز إلى دراساته عن عبدالله الزَّائد، وتأسيس الخطاب الأدبي الحديث، ودراسته في توثيق مسرح إبراهيم العُريَّض.

يعيد إبراهيم غُلُوم الحدث الدّيمقراطي في البحرين، ليس إلى مكنون الحركة الوطنية كإنجاز أساسي لنضالاتها وتضحياتها فحسب، بل أيضاً إلى مساهمات الحركة الفكرية والأدبية منذ الشَّيخ إبراهيم بن محمَّد آل خليفة، وعبدالله الزّائد، وعبدالرّحمن المعاودة، وصولاً إلى التَّجارب النّضالية التي انخرط فيها عددٌ من مبدعي الحداثة الإبداعية المعاصرة كقاسم حدّاد، وسعيد العيوناتي، وعلي الشَّرقاوي، وعبدالله خليفة، معلّلاً أنَّ أهمّ خصائص نضج الحركة الأدبية في البحرين هو أنَّ موجات الحداثة بها لم تقف عند حدّ تفاعل الشِّعر بالشِّعر، والسَّرد بالسَّرد، إنّما تجاوزت ذلك إلى تقاطع الإبداع بالواقع وبالإنسان، بصورة كرَّست تشخيص الثَّقافي والاجتماعي في الإبداعي، مقوّضة جميع إمكانيّات عصيان الإبداع للحلم والحرّية ومثابرة الإنسان والنُّهوض بصوته النّضالي في المراحل المفعمة بالوطنية، والمنغمسة مع آلام المجتمع.

يجد القارئ أمس واليوم وغداً، شجاعة وموضوعية هذا الباحث الجادّ، ناقداً قانون الجمعيّات، واصفاً إيّاه بنقض الحرّيات المكفولة، داعياً إلى التَّحرُّك نحو ألّا تسقط الشَّخصية الاعتبارية للجمعية الثَّقافية في ضوء صيغة التَّأسيس التي انتهت إليها اللائحة النَّموذجية.

كتب ذلك أوائل تسعينات القرن الماضي، وكأنَّه يكتب اليوم داعياً، مثلما كتب آنذاك «أرى حقيقة أنّ هناك ضرورة قصوى لأن تقوم المسارح الأهلية وأسرة الأدباء والكتّاب وجمعيات الفنون التشكيلية والموسيقية بإعادة صياغة مناهج عملها، وإعداد برامج تتناسب مع التحرّك في المجتمع المدني، بوصفها قوى ثقافية خلّاقة ومؤثرة في حركة المجتمع، بدلاً من أن تظلّ في مقرّاتها المحفوفة بالعزلة والنسيان، عليها أن تبحث عن دورٍ وسط ما تكفل لها المرحلة السياسية الجديدة من حريّات».

ذلك النداء المحمّل بالفهم السياسي العميق للواقع السياسي آنذاك، ما يزال حاضراً في مجتمعنا، وكان الراحل ما يزال يردد ما رآه باكراً، ما يراه اليوم، مستشرفاً ما يراه غداً، لوطنه الذي كان منذ الأزل وطناً للإبداع المتجدد.

الإنسان صفر بالمائة: في مواجهة وهم المنصّات

د. زهراء المنصور

في وقت تُقاس فيه القيمة بعدد المشاهدات والإعجاب، وتُختزل الحياة بحسب نبض رقمي، يأتي سؤال الإنسان عن إدراك الوعي: هل هو حقيقي، أم يتبع التأثيرات الرقمية؟ يأتي المسرح؛ الفن الأقدم، في مواجهة أكثر أعدائه شراسة وحداثة: المنصة، بكل ما تحمله من سلطة تقنية، ووعي زائف، وجاذبية قاتلة. انطلق المؤلف عيسى الدرازي عبر نصه «0٪» الذي جسد فيه انطفاء الإنسان في هذا العالم الذي تتلاشى فيه الحدود بين الإنسان والآلة/ الوعي والمحاكاة/ التقليد والأصل.

يبدأ العرض بهمهمات بشرية تغلب عليها همهمات أخرى مصطنعة، حتى تغلب الأخيرة الأولى، في فضاء يعطي روح الرموز الرقمية والجدران المعدنية المحدودة، وإن بدت بلا نهاية؛ وشخصيات العرض الأربعة تتحرك بـ»رقمنة»، كأنّها بيانات بشرية، بلا أسماء أو هويات واضحة، اختزلها المؤلف حسب العالم الرقمي في صفات وظيفية مجردة ومنطفئة. في هذا الفضاء البارد، لا نسمع إلا صدى الأوامر والرسائل المشفّرة. الجسد غائب، والصوت مشوّش، والزمن متقطّع. كل ذلك يشكّل ما يمكن تسميته «المسرح ما بعد الإنساني»؛ حيث الكائنات الدرامية ليست بشراً حقيقيين، بل محاكيات لأنفسهم، انعكاساتٌ على شاشة لا تنطفئ.

تُطلّ «المنصّة» في النص لا كأداةٍ تواصل، بل كقوة عُليا تتكلّم، وتقرّر، وتعيد برمجة الواقع. تقول الجملة المفتاحية: «لمنصّة تقرّر ما هي الحقيقة»، وهي جملة تختصر تحوّل السلطة في عصرنا من الإنسان إلى الخوارزمية. وتتحوّل المنصّة إلى إله رقميّ، يمنح الوجود لمن يُشاهَد، ويمحو من لا يُتابَع. حتى «التمرد» يصبح مشهداً قابلاً للبثّ. إنها سلطة جديدة، تُخضع الفرد من خلال المشاركة الطوعية، وتحوّل الرغبة في الحرية إلى طاعة مموّهة. هنا تبرز المفارقة: الإنسان يظن أنه يبثّ صوته، بينما هو يُعاد إنتاجه داخل نظام لا يرى إلا بياناته.

وحتى يبين العرض أن الإنسان سلعة؛ تُتكرر مشاهد متتالية حين تذوب اللغة الأخلاقية في قاموس السوق: الربح والخسارة/ المزاد/ المتابعون/ والمشاهدات. حينها تتحول القيم إلى مؤشرات، والكرامة إلى نسبة مشاهدة، ترتفع كلما ارتفع غير المألوف وغير الأخلاقي، حتى تلك المشاهدات المبنية على الفضول، وليس المتعة، والتي كانت تظهر بجملة «شاهد قبل الحذف»، لم يعد لها مدلول يسترعي الانتباه كما كان للعلاقات الاجتماعية التي تحولت إلى علاقات اقتصادية. فأصبحت المنصة مصنعاً لإعادة تدوير الإنسان بما يناسب القائمين عليه، والسوق، وليس مكاناً للتعبير الحر!

وحينما تَسأل إحدى الشخصيات عن كونهم نسخاً أم أصلاً، يصبح السؤال نفسه خيانة للنظام الذي يتبعه السائل! لأنه –في هذه اللحظة– تتضح الفكرة المركزية لنص الدرازي؛ فالسؤال هو شكل من أشكال الحرية والعتق، لكنه في العالم الرقمي يساوي العطب والفساد! لأن النظام لا يحتمل التساؤل، فهو مكلف بالنسبة له، بل يعيد تهيئة السائل للدخول مرة أخرى في الصف بمجرد الشك وإثارة الأسئلة التي تقتلع مسامير الثبات لدى المتحكمين فيها، ومن يصر على التمرد، يكون مصيره الطرد، مع التنكيل باختلافه عن «القطيع».

يستخدم العرض أيضاً للرد على السؤال الفلسفي العميق: هل لا يزال الإنسان كائناً فاعلاً، أم تحول إلى بيانات وهوية قابلة للإلغاء أو التحديث؟ فاستخدام الكود، واللغة الخوارزمية، وهي لغة هجينة تجمع بين المفردات التقنية المناسبة للحالة، مثل تكرار رموز No Signal/ Update/ Error ليس زينة شكلية، بل تجسيداً لخلل التواصل الإنساني، ومحاكاة للغة الجافة، والشاشة الصماء تغير الأنظمة كلما حان الوقت لـ"التحديث من الإصدار القديم والانتقال إلى المنصة الجديدة"، في إشارة إلى أن هذه الدورة لا تنتهي، لتحول الإنسان من كائن حي، إلى ملف يُمسح حسب الرغبة.

وحتى لا نستغرق بعيداً بوصفنا ضحايا مستسلمين لقوى تفوقنا، هذا العرض لا يتحدث عن التكنولوجيا بقدر ما يوصل فكرة الاغتراب الإنساني في ظل هذه التكنولوجيا. فالمنصة ليست جهازاً، بل ذهنية، آلية تفكير تبتلع الإنسان وتعيد تشكيله في قالب قابل للبيع والشراء والتداول. وإذا كان المسرح –منذ الإغريق– هو فن استعادة الوعي الإنساني، فإن نص «0٪» يضعه في مواجهة وجودية مع زمن يُلغى فيه حضور الممثل لصالح الصورة، وتستبدل المتابعة بالتجربة. لكن المفارقة المضيئة هنا أن المسرح وحده القادر على تذكيرنا أن الجسد موجود، حتى في طغيان الآلة، والصوت البشري قادر على هدم أي تنافس إلكتروني؛ حيث الصوت الحقيقي لا يمكن بثه أو نسخه، مهما كانت الجودة.

عمل المخرج علي عادل على رؤية فنية مدروسة تضيف إلى نص الدرازي الفلسفي؛ حيث هيّأ في عمله الفكرة الموحدة، وأسلوباً متماسكاً في جميع عناصر العرض. ومن دواعي فهم

المخرج للنص، أن ينجح في إبراز الموضوع الرئيسي والرسالة الجوهرية للعمل بشكل مؤثر وجذاب. وقد بدأ المخرج علي عادل منذ بوستر العرض، الذي غيَّب فيه وجوه ممثليه، واستبدل وجوهاً رقمية متماثلة بهم، كدلالة أولى للمتلقي، وربطه بعنوان العرض «0٪» التي تعني –في سياق الأعداد والرياضيات– أن النسبة معدومة، في إشارة إلى انعدام الآدمية مقابل الرقمية.

وضمن السيمائية التي تحلل العلاقة بين العلامة والمتلقي والتأويل، حسب طريقة تشارلز بيرس السيمائية، يعمل العرض على إظهار منظمته الكاملة؛ حيث الصورة البصرية على توازٍ مع النص، وقيام المخرج بتأثيث الفضاء كلهً بالشكل الرقمي: الخلفية، والأرضية، وحتى أجساد ممثليه الأربعة الذين تماثلوا في زي موحد رسمي أسود، بلا تمييز حتى في الجندر، وفي تعدد الظل آخر العرض. ولعل المكعبات الأربعة التي وُضع عليها (الباركود)، وهو التمثيل الضوئي لبيانات على شكل خطوط معينة، ظهرت من بعيد على شكل حجر النرد، لكنها لم تخّل بالمشهد العام. وحتى الشاشات التي كانت تتغير مع الحوارات، عمقت الفكرة أكثر في شكل الرقمنة التي ظهرت عليه. وتأكيداً على فهم المخرج لسؤال النص ومعناه، وضع –في ربع الشاشة الخلفية التي ظهرت أكثر من مرة– شاشة التلفزيون في وقت ما قبل الفضائيات؛ حيث كان البث محدوداً بساعات معينة، وكانت هذه الشاشة بمثابة علامة أن البث لم يبدأ بعد؛ وظهورها في جزء من الصورة دلالة على انتهاء هذه الفترة وتوابعها من عمر الإنسانية، باعتبار ظهور الأحدث والأسهل.

طبيعة الأداء بين الممثلين متوازنة في الأداء الجماعي، دون هيمنة أو غياب لأي ممثل على حساب آخر، والتجسيد الذي يجب أن يكون متسقاً ومتقناً مع رؤية العرض؛ لأن الجميع يظهرون بلا تمييز، حتى مع تأكيد العرض لبعض العبارات المهمة المكتوبة بالنص مثل: أنا للبيع/ المنصة والسوق سيداي المبجلان، والتي كُررت أكثر من مرة لترسيخ الفكرة. ورغم أن المؤلف عيسى الدرازي لم يعط شخصياته أسماء، في إشارة إلى محو الصفة البشرية عنهم، واعتبارهم أرقاماً قابلة للحساب والمحو وإعادة الإنتاج، وأعطاهم بدل ذلك توصيفات هي: متربص/ متمرد/ تافه/ وجشع، لكن هذا سيبدو صعباً، كون هذه الشخصيات تتصرف وفق ترتيب رأسي، من الأسفل إلى الأعلى، ابتداء من الممثل الذي

يمثل النموذج العصري في الظهور بأي صورة من أجل إعلاء نسبة المشاهدات، في حين أن صفتيْ المتربص والمتمرد لا تُعرفان إلا عند قراءة النص وتتبع سلوك الشخصيات. وحتى الممثلة الوحيدة بينهم، لم تُعرف بصفتها التي سماها بها المؤلف؛ لأن طبيعة شخصيتها محايدة، ومكملة لبقية الأدوار ضمن المجموعة، وليست بسلوك متفرد، رغم إضافتها جملة "حتى أنت يا بروتوس" التي وردت في مسرحية "يوليوس قيصر" لشكسبير، في إشارة لخيانة أقرب الناس وطعنه مع المتآمرين، وتلك خيبة كبيرة، لا تتوافق ووجود الشكل الآلي في التعامل بينهم، إلا إذا كان المؤلف والمخرج لهما مقصد لم يصلني شخصياً.

لهذا ستكون قراءة الشخصيات أوضح لو قرأت من الأعلى إلى الأسفل، حتى يمكن تبرير أفعال الجشع وتصرفاته التي تتكئ على متطلبات الأعلى منه. ورغم هذا، يمكن التبديل بين الشخصيات باعتبار عدم نمطيتها. تجدر الإشارة أيضاً إلى المؤثرات الصوتية والموسيقى المؤلفة خصيصاً للعرض، والمتناسبة جداً مع برودة الوضع، وعدم إنسانية الحدث؛ حيث إنها أصوات بلا روح، وتلك إجادة جاءت منسجمة مع أداء الممثلين، واستخدام بعضهم الأداة الصوتية التي ساهمت في إظهار روح للحوار المتكرر/ المكثف/ البارد وغير الآدمي.

في النهاية، يقدّم العرض المسرحي «0٪» حدثاً يتجاوز حدود سرد عصري للإنسان، إلى فضاء تأملي، يفضح فيه انهيار الإنسان في العالم الافتراضي، عبر نص مكتوب بروح باردة، وبشكل أفقي، يكشف بشكل واضح وفاضح تحكم السوق والمنصة، وكشف ضعف النفس البشرية وتعاملها مع المؤثرات والمغريات، لكنها تضمر حرقة على الإنسان الذي فقد آدميته. العرض يسجل عجز الإنسان عن مغادرة المنصة، وكل محاولة للتحرر تُعاد برمجتها بوصفها محتوى جديداً، أو حدثاً لا يوجد فيه تصاعد، بل حدثاً مكثفاً لا التباس فيه، ولا يحتفي بالتقنية أو منصة، بل يحاكمها في العودة إلى الوعي، عسى أن نسترد النسبة الكبيرة المفقودة من الوعي والحرارة والنبض فينا.

عرضت هذه المسرحية في مهرجان البحرين المسرحي الرابع،من تأليف عيسى الدرازي/ إخراج علي عادل/ تمثيل: طارق شناعة،عالية إبراهيم،أحمد المحفوظ، علي أبوديب/تأليف موسيقى حسن شمس/الفيديو والتقنيات: محمود الشيخ، عبدالله كويد/ سينوغرافيا فاطمة منصور ومن إنتاج مسرح الصواري

ليلى المطوّع تكتب مرثيّة الماء والنّخيل

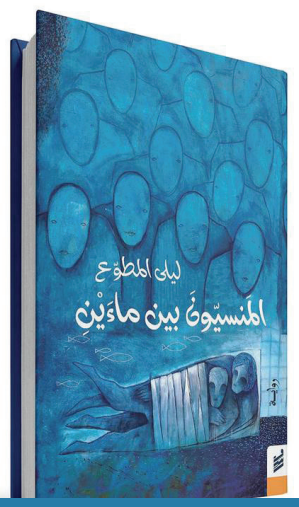

قالت: «الجميع هنا سيكتب سيرة الأرض، وأنا أكتب سيرة الماء»، وفعلتْها. فبعد ثماني سنوات من البحث في بطون الكتب والتنقيب في ذاكرة الأحياء، قدمت لنا الروائية ليلى المطوّع سيرة ماءين وليس ماءً واحداً: ماء البحر وماء الينابيع العذبة، في تماهٍ مع بلدنا ـ نحن الاثنتين ـ «البحرين» أو دلمون «الأرض الطاهرة المقدّسة، أرض الخلود التي لا يوجد فيها مرض أو موت أو حزن»، والتي لجأ إليها جلجامش بحثا عن السلام والخلود.

د.بروين حبيب

يبدأ هذا التأريخ المائي للبحرين من العنوان «المنسيون بين ماءين» مع ملاحظة أن الروائية لم تذكر باللفظ كلمة البحرين، إلا في موضع واحد من روايتها ذات الـ430 صفحة، حين كتبت على لسان شخصيتها الرئيسية ناديا جملة موارية أطلقت عليها البلاغة القديمة اسم التورية «ما معنى أن أحمل البحرين في هويتي ويدفن الماء العذب والمالح». فعنوان الرواية الذي أجده موفقا، يحدد الإطار الزماني والمكاني لها، هو تاريخ المنسيين، من زمن الأساطير إلى وقتنا الحالي في هذه الأرض، التي شكّلها الماء شريطة أن تبقى في حمايته ومحاصَرة به. وكل حكايات الرواية التي تعددت يربطها خيط ناظم هو الماء (اللفظة التي تكررت مئات المرات في الرواية) بدءا من الحكاية الأولى، التي تستحضر شخصية الشاعر طرفة بن العبد أشهر شخصية بحرينية في تاريخها القديم، ولكن في ظل امرأتين هما، سليمة التي وطأت دمه ليعيش لها وليدها، بعد أن ضحت بابنتها الوحيدة قربانا لتتدفق عيون الماء من جديد، وأخت طرفة الخرنق، التي أتقنت فنون كيد النساء لتنتقم من قاتلة أخيها، فأغرت الملك بسليمة حتى قتل زوجها وهربت لتنقذ نفسها وجنينها.

وليست قصة سليمة هي القصة الأسطورية الوحيدة في الرواية، بل تنوعت أساطيرها من العربية مثل، أسطورة الدبران المغرم بثريا، إلى الأكادية كقصة جلجامش، إلى الأسطورة الفينيقية حول المرأة التي لا يعيش لها طفل، ولا تنتهي لعنتها إلا بوطء دم شريف، إضافة إلى الأساطير الخليجية وأشهرها أسطورة درياه، الذي «يعيش في العالم السفلي في البحر وفي الجحور، يقتات بجذور النباتات، يدس جذرها في فمه يشرب ماءها وينمو بضوئها، والذي انقطعت كل صلته بالعالم الخارجي، من يُرِدْه فليذهب إلى ساحل البحر ويُنادِيه. حيث اشتهر بكونه خاطِفاً للصيادين».

هذه القصص مدمجة في بناء يراوح بين الماضي بأساطيره والحاضر بانعكاس هذه الأساطير على واقعه، وثنائية الماضي والحاضر ليست إلا واحدة من سلسلة ثنائيات حفلت بها الرواية بدءا بالماءين اللذين وردا في العنوان: العذب الفرات والملح الأجاج، وثنائية البحر واليابسة وصراعهما الأبدي وانتصار الإنسان لليابسة ضد البحر، وثنائية الأسطورة التي تخلق واقعا، والواقع الذي يحن إلى زمن الأساطير، لأنه صار أسوأ من الماضي. تُروى جميع هذه الثنائيات من خلال حيلة فنية حيث تلد الرواية روايات، وتتناسل من الحكاية الأم حكايات، سمّتها ليلى المطوّع أدبيات أهل الجزر أو واقعات، احتلت متفرقة نصف حجم الرواية تماما 211 صفحة (قصة سليمة 42 صفحة، قصة أيا ناصر 64 صفحة، قصة درويش 43 صفحة، قصة مهنا 62) وبعضها مثل قصة آيا ناصر، أو مهنا يمكن أن تكون أقصوصة مستقلة بحجمها وبصياغتها. كما نجد في الرواية قصصا أخرى متفرعة، وإن لم تأخذ حيّزا كبيرا مثل «سيرة عين اسمها حوز» أو «سيرة عابد الجصاص» الذي يبني المساكن في البحر، وإن كانت جميع هذه الحكايات مثل روافد مائية تصب في نهر الرواية، الذي تشكّل حكاية ناديا مجراه الأساسي.

ناديا المرأة التي تعيش في عصرنا ولكن تتمظهر فيها كل الأساطير المتعلقة بالماء، من خلال ارتباطها بجدتها، والقصص التي تركتها لها متقمصة في وجدانها، أو من خلال الواقعات المكتوبة، ولكن أيضا من خلال أحلام وكوابيس نوبات الصرع، التي كتب عنها أحمد الشحوري في غلاف الرواية الخلفي: «تبرع الكاتبة في استثمار نوبة الصرع استثمارا تقنيا لافتا، وتعمد إلى تكسير نسق علامات الوقف وخرق منطقها، لجعل ناديا تنطق عن ذاكرة جدتها نجوى»، فهذه الحيلة الفنية سمحت لليلى المطوّع أن تدفع بسردها إلى الأمام غير مراوح في فتنة الأساطير، وأتاح لها أيضا أن تربط بين الماضي والحاضر بخيط يدق أحيانا حتى لا نكاد نراه في قصص آيا ناصر ودرويش، ويسمك حتى نمسكه بأيدينا في قصة مهنا أحد أجداد ناديا، وتكاد تصرح هذه الشخصية الأساسية، بأنها ليست سوى انعكاس مرآتي لحيوات أشخاص حقيقيين، أو

أسطوريين عاشوا قبلها على هذه الأرض المحاطة بالماء فتقول في الرواية، «هذه ذكرى نبتت في ذاكرتي، فجأة، وصارت واضحة. وهذه معاناة جديدة. رأسي مثقل بذكريات، في أحيان أشعر بأنّها ليست لي، بل لشخص آخر واقتحمت ذاكرتي».

فهذه الشخصية الأساسية صوت سارد متواز أحيانا ومتقاطع أخرى مع جميع الحكايات الواردة في الرواية، سواء عبر رابطة الدم (مهنا، الجدة) أو عبر ما تراه في نوبات صرعها، أو عبر شغفها، بل هوسها بتتبع تحولات البحر واليابسة. ولناديا نصيب أيضا من لعبة السرد متعددة الأصوات، فما بين ضمير الغائب وضمير المتكلم والحكايات المدونة في الواقعات، يعود صوتها بين فصل وآخر ليعيدنا إلى الحاضر بتغيراته التي كانت – للأسف – كارثية، «دمرنا كل شيء! كل هذا انتهى؛ لأننا نحن البشر بحاجة دائمة إلى المساحة، وإلى التوسع ماذا يعني جرف آلاف النخلات؟! وقطع مئات الأشجار وتدمير البيئة والاستيلاء على أرض كانت للمخلوقات التي تحيا معنا في هذه الجزيرة؟!»، بل هناك مقطع نجد فيه تماهيا بين ليلى المطوع وناديا، حتى إننا لا ندري صوت من الذي يقول «لم خذلنا البحر؟ لم سمحنا بكل هذا؟ ما معنى أن أكون ابنة الجزيرة وألا أنهض من غفوتي إلا والبحر تلاشى؟ ما معنى أن أحمل البحرين في هويتي ويدفن الماء العذب والمالح»، مقابل صوت أيوب زوج ناديا، الذي له رأي مغاير يتّسق مع الذين يرون أن النخل يجب أن يجرف لأنه يستهلك كثيرا من الماء، ويرون أن هناك كثيرا من المساحات المائية فلا ضير أن تَقضم منها الأرض ما قدرت عليه، فيقولون بلسان أيوب: «ولكن ماذا يعني البحر؟ إنه في كل مكان؟ المعجزة أن نبني يابسة عليه، وأن نسكن البحر، نطوّعه ليكون تحت خدمتنا».

للنخلة حضور طاغ في رواية «المنسيون بين ماءين»، فهي توأم الماء كلاهما تعرّض لجور الإنسان، رغم أن وصية الأسلاف كانت «لا تنم في أرض لا نخلة فيها»، ورغم ما كان يعتقد من خلود النخلة لأنها شربت الماءين: الماء العذب والمالح. وترسم لنا الروائية في كلمات معدودة سيرة ذاتية مؤلمة لهذه الشجرة، التي تعد عمّة الإنسان، تكتب عنها: «كنت شجرة مقدسة، ثم شجرة ذات خير، ثم توجر بي، زيّنت الشوارع وعطشت، وعُرِّضت للأسر، واقتلعوني وعيناي إلى السماء أنتظر منها قطرة ماء» فرغم أن البحر ردم فازداد حجم الجزيرة بمقدار الضعف إلا أن مصير النخيل كان عكسيا، تناقص حجمه وتحولت جزيرة المليون نخلة إلى جزيرة النخلة اليتيمة، التي ستلاقي مصير أخواتها رغم عنادها.

وما يعزي النخلة أنها ليست الوحيدة من لاقت مصيرا أسود على يد ما يُزعم أنه تحضّر وتطوّر، فالجزيرة كلها تغيرت «لا ساحل بقي على حاله كل السواحل صارت مدفونة، لا تلة لا وادي، لا محميات لأشجار القرم، ولا تلال أثرية، لقد جُرِف كل شيء، وأزيل تاريخ الأرض لبنَاء المجامع التجارية والمطاعم ودكاكين تبيع مستلزمات منزلية لا يحتاج الناس إليها».

وتبقى المرأة حاضرة في الرواية في كل تفصيل من سليمة إلى ناديا مرورا بنساء كثيرات مثل، نجوى الجدة، وتنثر الروائية في صفحات روايتها علاقة النساء الملتبسة بالبحر، يتجلى ذلك أكثر ما يتجلى في طقوس عودة الرجال من رحلة الغوص، حيث تكشف النسوة أجسادهن للبحر ويركضن على الساحل وهن يصرخن بأصوات مرعبة يلفحن بشعورهن يخضن الماء عاويات، عسى أن يخشاهن البحر، وهو طقس لا حضور ذكوريا فيه، فهناك «اتفاق ضمني في الجزيرة على ألا يخرج الرجال حين تواجه النسوة البحر»، وهي مواجهة فيها كثير من التحدي يصل إلى درجة أنهن يكوين البحر برأس السعف المشتعل لعله يتوب ويعيد أحبابهن. ورغم ذلك فالعلاقة ليست دائما صدامية بين البحر والنساء، إذ منحهن البحر القدرة على نقل الأخبار من خلال الموج، فكلما حركن شعورهن بشكل أقوى ناحية اليمين مالت السفن يسارا. وهن ينادين بصوت عال: يا بحر يا بحر، «وكلما صرخت امرأة ارتفع موجه عاليا».

«المنسيون بين ماءين» حكاية وطن لم يفِ للبحر فتنكّرت له اليابسة، كتبتها روائية وصفت نفسها في آخر سطر من روايتها بأنها «الطائر الحزين، كلما قلّ الماء، بان الحزن على وجهي».

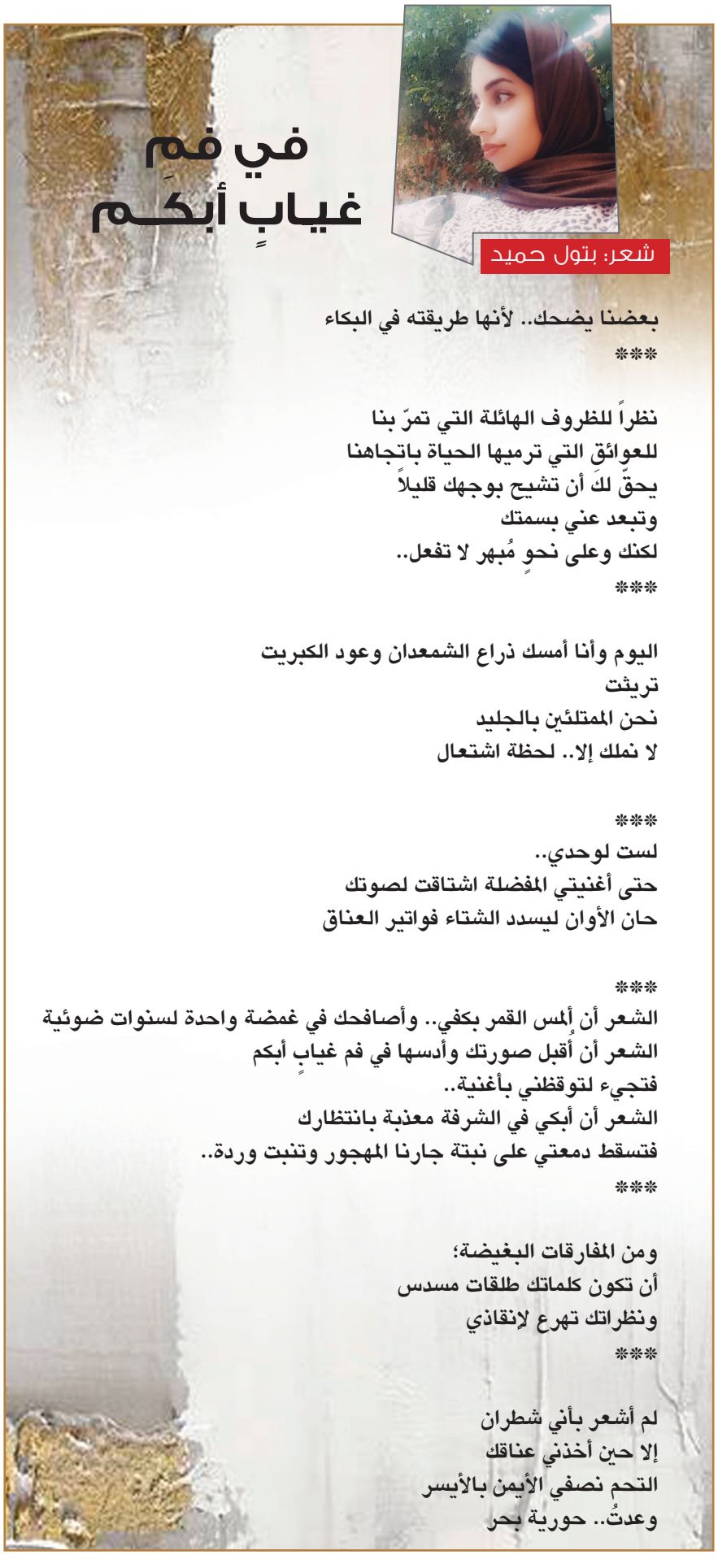

في فمِ غيابٍ أبكَـم

شعر: بتول حميد

بعضنا يضحك.. لأنها طريقته في البكاء

***

نظراً للظروف الهائلة التي تمرّ بنا
للعوائق التي ترميها الحياة باتجاهنا
يحقّ لكَ أن تشيح بوجهك قليلاً
وتبعد عني بسمتك
لكنك وعلى نحوٍ مُبهر لا تفعل..

***

اليوم وأنا أمسك ذراع الشمعدان وعود الكبريت
تريثت
نحن الممتلئين بالجليد
لا نملك إلا.. لحظة اشتعال

***

لست لوحدي..
حتى أغنيتي المفضلة اشتاقت لصوتك
حان الأوان ليسدد الشتاء فواتير العناق

***

الشعر أن ألمس القمر بكفي.. وأصافحك في غمضة واحدة لسنوات ضوئية
الشعر أن أقبل صورتك وأدسها في فم غيابٍ أبكم
فتجيء لتوقظني بأغنية..
الشعر أن أبكي في الشرفة معذبة بانتظارك
فتسقط دمعتي على نبتة جارنا المهجور وتنبت وردة..

***

ومن المفارقات البغيضة؛
أن تكون كلماتك طلقات مسدس
ونظراتك تهرع لإنقاذي

***

لم أشعر بأني شطران
إلا حين أخذني عناقك
التحم نصفي الأيمن بالأيسر
وعدتُ.. حورية بحر

قاسم حداد

لغـة الشعـر وشعـر اللغـة

ينفرد الشاعر البحريني قاسم حداد بتجربة نوعية تحلّق بأكثر من جناحين خارج السرب الشعري العربي الراهن، وعلى الرغم من أنّه خاض مرحلتين مختلفتين في صياغة تجربته الشعرية هما: (قصيدة التفعيلة) و (قصيدة النثر)، إلا أنّه داخل هاتين المرحلتين كانت له اجتهادات خاصة في مجال الاشتغال على (اللغة)، وإذا كان من الممكن الحديث عن (قصيدة خليجية) باعتبار تأثير التاريخ والمكان والزمن؛ خارج فضاء (قصيدة مشرقية) متمثلة بالشعرية العراقية والشعرية الشامية، وخارج فضاء (قصيدة مغربية) متمثلة بالشعرية المصرية والشعرية المغاربية، فإن قاسم حداد أحد أبرز روّاد هذه القصيدة من حيث النموذج والتجربة والسيرة الشعرية الخاصة بالنتاج الشعري، فضلا عن الاستمرارية في تكريس الحياة كلها لخدمة هذه التجربة عبر سنوات طويلة ابتدأت من نهاية ستينيات القرن الماضي حتى الآن.

د.رائدة العامري *

إن مأزق القصيدة الخليجية أنها تنظر بعين إلى القصيدة المشرقية وبالعين الأخرى إلى القصيدة المغاربية، وتحاول أن تجد لها موطئ قدم بينهما على نحو من الأنحاء، من خلال التأثر بالتجارب المركزية الريادية في المشرق والمغرب، على النحو الذي يبني لدى الشاعر قاسم حداد فضاء الإحساس بالريادة الخليجية والعمل عليها، وقد وجد في فضاء اللغة المساحة الأرحب للحصول على فرصة الريادة على هذا الصعيد، فهو يجتهد في تلمّس عناصر اللغة ابتداء من أدق وأصغر وحداتها إلى أكبر ووحداتها، عن طريق رصدها وتفحّصها وتقطير محتوياتها بما يجعله يحصل على لغة صافية ونقية وخصبة، يمكنه أن يتفنن في الاشتغال عليها داخل حدود قصيدته ليصنع منها النموذج الريادي خليجيا.

تمثل هذه الثنائية (لغة القصيدة وقصيدة اللغة) أو (القصيدة اللغة واللغة القصيدة) محورا مركزيا وأساسيا في تجربة الشاعر قاسم حداد، ويمكن مقاربة تجربة هذا الشاعر من خلال مرحلتين، المرحلة الأولى تمتدّ من بداياته الشعرية في ستينيات القرن الماضي وحتى عام 1980 بكل ما انتجه من تجربة شعرية، تمثّلت في أعماله الشعرية الخاصة بقصيدة التفعيلة التي جارى فيها كبار الروّاد؛ وسعى إلى ترك بصمة معيّنة تخذ ذاته الشعرية وصوته الشعري الخاص، وظلت هذه المرحلة لا تعكس رؤية جديدة وحداثية بدرجة عالية تنبئ بشاعر جديد وصوت شعري مغاير، يمكنه أن يتجاوز كثير من المحاولات الشعرية النوعية في تاريخ الشعرية العربية الحديثة ويحقق ذاته الشعرية بشكل واضح.

في حين تحرك الشاعر من عام 1980 نحو أفق شعري آخر ومفهوم أخر للشعر؛ حيث صدر له ديوانه الموسوم بـ (قلب الحبّ) وبعد ذلك بثلاث سنوات عام 1983 حيث صدر له ديوان (شظايا)، انتقل فيهما قاسم حداد إلى المرحلة الثانية التي كان يخطط لها ويشتغل عليها بحثا عن طبقة التميّز والفرادة والخصوصية، بوصفها الهدف الأساس له ولكل شاعر يعتقد أنه يمتلك موهبة كبيرة تستحق أن تكون تحت الضوء النقدي والقرائي الكثيف، ومن هنا ابتدأ مشروعه الشعري الحقيقي والجوهري على نحو واضح وفاعل وأصيل.

تحيل هذه الثنائية المتعلقة باشتباك اللغة مع القصيدة أو اشتباك القصيدة مع اللغة على إشكالية الصنعة الشعرية بمفهومها الشعري المعروف، وبمرجعيتها الشامية التي يمثلها في الراهن الشعري الحالي ويقودها أدونيس؛ في عنايته المعروفة الفائقة باللغة الشعرية وفتحها على أوسع الآفاق الممكنة، وتموينها بكثير من الرؤى والأفكار والقيم والجماليات ذات الطبيعة الثقافية والفكرية والفلسفية والحضارية، على النحو الذي تصل فيه اللغة الشعرية إلى أعلى مراحل الصفاء والتوقّد والقدرة على العطاء، ومن الطبيعي أن ينتبه قاسم حداد إلى ما تركه أدونيس في مدونة الشعرية العربية الحديثة على هذا الأساس.

ومن جهة أخرى لا بد أن يكون الشاعر حداد قد تأثر بالحساسية الروحية الجديدة التي تمثلها السياب في تكوين شعريته الخاصة، وإذا ما دققنا النظر في تعامل قاسم حداد مع هذه الإشكالية؛ نجد أنه حاول الخروج على الأسلوب الأدونيسي في التعامل مع اللغة لصالح الأسلوب السيابي، مع الخروج الجزئي المصاحب للخروج الأول على الانفتاح الوجداني المطلق لدى السياب، والاستقرار على لغة شعرية تعمل داخل القصيدة في حراك شعري نوعي؛ أو على قصيدة يتفاعل تشكيلها مع لغتها بما يستجيب لأفقها الشعري وقضيتها الشعرية، بعيدا عن التأثر بالمرجعيات مهما كانت مهيمنة على طريقة الكتابة وهوية البناء الشعري في القصيدة.

تعاني قصيدة التفعيلة بعد تجربتها على مدى الأعوام التي تمثل تاريخها منذ نهاية أربعينيات القرن المضي حتى الآن من جملة مشاكل؛ على صعيد بلوغ طبقة صفاء اللغة الشعرية في قصيدة الحداثة بما يتطلبه ذلك من إجراءات وشواغل فنية وجمالية وبنيوية وسيميائية كثيرة، ومن أبرز هذه العوائق التي وقفت في طريق هذه القصيدة هي (مشكلة القافية)، التي تشكّل إعاقة كبيرة في طريق حرية اللغة داخل كيان القصيدة وحركتها التعبيرية والتشكيلية، ولو نتفحّص قصائد التفعيلة عند قاسم حداد سنجد أن القافية في كثير من طبقاتها تحدّ من انطلاق اللغة الشعرية وتوقف تصاعدها، لذا فإنه بانتقاله الكلي إلى قصيدة النثر يكون قد اقتنع بضرورة التخلّص منها على نحو حاسم؛ ضمانا لسلامة صفاء اللغة الشعرية واستقلاليتها التكوينية على مستوى الحضور والنموّ والتبنين النصي.

إن ضرورة الانتماء الكلي إلى لغة القصيدة التي تنمو مع الحدث الشعري في تجربة الشاعر حداد، أسهمت بفاعلية أكيدة في تفتّح اللغة الشعرية داخل قصيدته على آفاق جديدة بعيدا عن المرجعيات والمقاصد والأهداف المسبقة، وكلما تقدمت تجربته على مستوى الزمن أكثر نجد أن الوعي يتضاعف لديه، ونجد أن لغة القصيدة أو قصيدة اللغة تذهب نحو آفاق أكثر حيوية ونشاطا وقدرة تعبيرية عالية، بما يجعل منها لغة شديدة الخصوصية وكأنها لا تنتمي إلا لصورة هذا الشاعر ورؤيته في صوغ القصيدة.

لقد كانت البداية الحداثية للشاعر مع (قصيدة التفعيلة) التي وجد فيها متنفسا له بعيدا عن القصيدة العمودية التي وجد أنها قد استهلكت تماماً، لكنه لم يسلّم على نحو مطلق لهيمنة قصيدة التفعيلة حين وجد أنها تسير إلى طريق مسدودة، ولهذا سرعان ما قرّر مغادرتها لأن الشاعر وجد نفسه أكثر في (قصيدة النثر)، وبدأ مشروعه الشعري الحقيقي معها حين وجد أن تجربته في قصيدة التفعيلة لم تمنحه هذه المساحة التي تتحرك فيها لغته هنا بكل حرية، ووجد الحرية الكبرى التي يمكنه من خلالها داخل قصيدة النثر، وقد وضع تجربته الخاصة بهذا الشكل الشعري المناسب لوعيه ورؤيته موضع التنفيذ الشعري على المستويات كلها.

شرع قاسم حداد هنا باكتشاف تجربته على مستوى الشكل والنوع والرؤية والرؤيا وحساسية الكتابة من جديد؛ وبدأ العمل الغزير والحيوي والنشيط والفاعل على مشروع الريادة الشعرية الجديدة للقصيدة الخليجية، ولا شك في أن هذا الوعي المبكّر ساعده كثيرا في هذا التقدم والتطور الهائل الذي حصل في تجربته، وقدّمه بوصفه شاعر الخليج الأول والأكثر حداثة مع وجود أسماء شعرية مهمة في بلده البحرين، مثل الشاعر علي الشرقاوي والشاعر علوي الهاشمي وعلي عبد الله خليفة وغيرهم، لكنه هو الذي رسم لنفسه طريقا أخرى فيها كثير من الخبرة والتحدي الذاتي والموضوعي، الداخلي والخارجي، من أجل الوصول إلى منطقة شعرية يقتنع بأنها تخصه حصرا؛ ويمكنه فيها الحديث عن نموذج شعري يخصه بوصفه رائدا من رواد الحداثة الشعرية العربية بحساسيتها الجديدة.

* كاتبة عراقية

لحظة التجلي الصوفي عند ديستوفسكي

إن قمّةَ إبداع ديستوفسكي هو عندما يتحدث في قصصِه عن لحظاتٍ ومواقفَ وأحداث حاسمةٍ صادفتهُ غيّرت مجرى حياتِه، والقارئ لسيرتِه يعرف أن الكثير من القصص التي ضمّنها أعمالهُ الأدبية هي تجارب حياتية شخصية، فمثلاً في رواية «الأبلَه» يتحدث الأمير ميشكين –الشخصية الأساسية في الرواية – بعمق عن الأثر النفسي الذي قد يتعرض له المحكوم بعقوبة الإعدام، ويمعن في وصف الحالات النفسية والشعورية للمحكوم منذ صدور الحكم حتى اللحظة الأخيرة قبيل التنفيذ، يرى أن هذا العذاب النفسي الهائل في اللحظة الأخيرة للتنفيذ أشد وقعاً من الموت نفسه. ونعرف أنه تم العفو عن دوستويفسكي في اللحظة الأخيرة ذاتها قبيل تنفيذ حكم الإعدام عليه وكان لهذه اللحظة أثر بليغ جداً على مستقبله ككل وعلى مسيرته الأدبية.

حسين آل الربيع

وفي رواية «الأبله» أيضاً سيتحدث ديستوفسكي وعن طريق أميره ميشكين أيضاً عن مرضه المزمن، فهو بحسب سيرته أنه كان يعاني من مرض الصرع المزمن وتأتيه نوبات الصرع بشكل متكرر. ولي شخصياً تجربة مع هذا المرض أعرف شخصاً كان يعاني منه وكنت أرتعد عندما أراه يسقط على الأرض وتأتيه النوبة ويرتج جسده ويفقد السيطرة، حالة تشعرك بالذهول والضعف والأسى ولكن رغم ذلك –وشه الحمد– بعد انتهاء النوبة يعود طبيعياً وكأن شيئاً لم يكن وغالباً لا يتذكر المصاب ماحدث له. ولكن دعونا نعرف كيف استطاع ديستوفسكي أن يحول هذه الحالة الى لحظة تأمل وجودية تكتنفها نزعةٌ صوفية شرقية. لا أبالغ إن قلت أن هذه التأملات واحدة من أعظم التأملات التي قد تقرأها في نصٍّ روائي يتناول حالة مرضية وهي في تصوري ذروة الإبداع عنده. تأملوا معي روعة هذا المقطع الذي يقول فيه بصوت الراوي العليم:» لقد تذكرَ أنه في أثناء نوبة الصرع، أو على الأصح قبلها مباشرة، كان دائماً يشعر –لمدة لحظة أو لحظتين– أن كل قلبه، وكلّ عقله، وكل جسمه قد استيقظَ للحياة والنور، فإذا به ممتلئُ النفْس بالبهجة والأمل، وإذا بجميع هواجسه تبدو وكأنها زالت تماماً وللأبد!». (عصير الكتب للنشر ج2 ص23)

إن التجلي الإشراقي الذي يغمر نفسه كان يمر في لحظة لا تتعدى الثواني وهي على قِصَرها تبدو كأنها الأبدية يشعر خلالها بالنور والإمتلاء الروحي هي بالنسبة للمشاهد تمر كومضة برق ولكن الأمر مختلف بالنسبة له إذ إنه لا يعود يشعر بتدفق الوقت فهو شخصٌ يمر في لحظة روحية فارقة خارج حدود الزمان والمكان في هذه اللحظة هو حُرٌّ بكامل معنى الحرية مُشرقٌ ممتلئٌ بالنور، يقول:»لقد اعترفَ الأميرُ بلاتحفّظ لنفسه أن إحساساً بذلك الجمال المركّز في تلك اللحظة الحافلة جعلها تساوي عمراً كاملاً...»، ويضيف هذه المرة بصوت ضمير المتكلم وهو هنا الأمير ميشكين:» إنّي أشعر عندئذ كأني أفهم هذه الكلمات الرائعة؛ الوقتُ يومئذ بلا نهاية(...)لا شكَّ أن بعض الذين رأوا ملكوت السماء عاشوا هذه اللحظة عندما قالوا إنهم طافوا بذلك الملكوت في وقت أقلّ مما يستغرقهُ شربَ كوب ماء». (ص23)

ويميز ديستوفسكي تميزاً قاطعاً بين هذه اللحظة الإشراقية وبين هلوسات المُخدِّر أو المخمور، فيرى أن التناسقَ والجمالَ والبهاءَ والنورَ الذي يغمر نفْسَهَ والذي تزخر به هذه اللحظة يستحيل أن يكون هلوساتِ مخدِّرٍ بالعقاقير، لأن الهلوسات تلك لاتأتي في هذا الإتّساق والترابط العقلي والإطمئنان الروحي، بل هي في الواقع صورٌ موهومة وتقاطعات عشوائية يشعر الإنسان خلالها بالخَدَر والإضمحلال تعقبها حالةٌ من اليأس وشعورٍ بالنُّفور، وهذا ماتعكسه التجارب والملاحظات التي يدونها المختصون، ويقول:»إنه لا يستطيعُ أبداً أن يشك أو أن يفكر في احتمال الشك، بأن هناك تناسقاً وجمالاً في هذه اللحظة غير العادية، وأنها مفعمةٌ بأعلى درجات البهاء في الحياة، فهو يشعر أنها لم تكن مشابهةً لتلك الرؤى والأوهام والأحلام الناشئة عن خدَرِ الحواس بالمخدِّر والخمر، كان في مقدوره أن يتبين هذا بعد أن تنتهي النوبه...» (ص 22)

إن ديستوفسكي في لحظة الوجد تلك قد وصل في سفَرِه الى لحظة رأى وشعَرَ فيها بما يشعرُ به العرفاء والمتصوفةُ في ثقافتنا الإسلامية وقد عبَّر عنها بعباراتٍ وجدانية حين تحدث عن أولئك الذين طافوا بملكوت السماء في وقتٍ أقلَّ مما يستغرقه شرب كوب ماء، وهي حالة يسميها المتصوفة لحظة التجلّي، يسافر العارف فيها الى عالمِ الشهود، وهي رُتبةٌ روحيةٌ تأملية عاليةٍ يعيش خلالها السالكُ حالةً من الصفاء والحضور القلبي تقرّبهُ من معرفة الحق معرفةً وجدانية قلبية، لذلك قالوا:«ليس الخبرُ كالمُعاينة» أي أن معرفة الله بالبرهان ليست كمعرفته بالشهود، والتجلّي هو إشراق ُالأنوار الإلهية في قلبِ العارف فيرى النورَ والجمال بعين قلبه، وهذا أقرب الى حدٍّ كبيرٍ بلحظة دوستويفسكي الوجودية الفارقة.

صحيحٌ بأنّ ما كان يمر به ديستوفسكي من لحظة فارقة وجودية هي حالةٌ مرَضيّة وهو لايخفي ذلك بل يصفُهُ ويرى فيها السببَ الملهمَ للوصول الى تلك اللحظة الفارقة التي لايتمنى الخروج منها أبداً، ذلك لأنه كما ذكَر يشعر بجماليتها وتناسقها بالرغم من أنها بعد لحظات ستنتهي بنوبةِ صرعٍ تهزّ كيانه كله، يقول:«وماذا يهم لو أن الأمر مجرد مرض فقط، مجرد مؤثر غير عادي في الذهن، ما دامت هذه اللحظة حيَن أتذكرها وأحلّلها تبدو لوناً من التناسق والجمال في أعلى درجة، إنها لحظة (وإن كانت مرَضيّة) من الإحساس العميق المغمور بفيض من البهجة العارمة والنشوة والهناء الخالص والإحساس الكامل بالحياة». 22. هل ياترى ثمةَ تلازم بين الحالة المرضيّة التي عند فيودور والتي وصفها وصفاً وجدانياً مع حالات العرفان الإشراقي ولحظاته الفارقة، أم أنها نوع من التخاطر عبر الثقافات الإنسانية المتشابكة؟!

مارسيل بروست في «بحثاً عن الزمن المفقود»

الانتصار على الزمن بالذاكرة

حميد الملا

يقول مترجم رواية مارسيل بروست (بحثاً عن الزمن المفقود) بأن بروست تساءل إن كان روائياً أم لا؟، فهل بعد كل هذا الجهد المبذول في هذه الكتب السبعة خلال الثلاثة عشر عاماً التي قضاها في كتابة هذه الرواية التي بلغ عدد صفحات ما كتب يزيد عن ثلاثة آلاف صفحة يحق له أن يتساءل إن كان روائياً؟

تتكون رواية «بحثاً عن الزمن المفقود» من سبعة أجزاء: هي على التوالي: جانب منازل سوان، في ظلال ربيع الفتيات، جانب منازل غرمانت، سادوم وعامورة، السجينة، البيرتين المختفية، الزمن المستعاد، فهي، إذن، عمل أدبي ضخم، وتعدّ من أعظم الروايات في الأدب العالمي، كتبها بروست بين عامي ١٩٠٨ و ١٩٢٢م مستخدماً اللغة والصور لتفكيك المشاعر والأفكار.

يذكر المترجم جمال شحيد بأن مغامرته كمترجم "ارتبطت بلغة بروست وأسلوبه"، ومغامرتي أنا كقارئ كانت ذات صعوبة قصوى في إنجاز قراءة هذه المتون السبعة، التي أخذت مني الوقت الطويل، فأسلوب مارسيل بروست صعب، غني بالاستعارات والمقارنات، والأحداث المستعصية التي يرويها تحتاج إلى فهم وتدقيق من ذاك الزمن المفقود في حياة الكاتب الباريسية حيث عاشها ما بين 1871 و 1922، فالزمن بالنسبة له هو ذاكرة، وهو البداية والنهاية، فالتذكر كان هاجسه في كتابة روايته المطولة هذه مهتما بكيف يمكن للحواس والتجربة الشخصية أن تسترجع الماضي الغائب عبر الفن والوعي.

استعادة الأحداث لا تتم إلاّ عبر التذكر، وهذا ما فعله وهو يصيغ الأحداث المتعلقة لا بذاكرة الزمان الذي عاش فيه فقط، وإنما أيضاً ذاكرة المكان (كومبيريه، تانسونفيل، باريس، البندقية)، حيث تقمّص الراوي شخصية بروست نفسه، وهو يعيش مراحل من الطفولة، المراهقة، الحبّ، الغيرة، الفن، المجتمع، والشيخوخة ليبدأ البحث المستفيض طوال هذه السنين من حياته عن المعنى من الحياة والزمن والفن، فالفن والأدب هما الوسيلة الوحيدة لاستعادة الحياة، على نحو ما فعل بروست.

من خلال نقده للمجتمع الأرستقراطي الفرنسي في نهاية القرن التاسع عشر والعلاقات المعقدة بين الطبقات وما تنطوي عليه من غيرة وحبّ وخلافات، إلى جانب الفن والأدب يبدأ روايته بأسلوب تأملي، طويل الجمل وبتفاصيل غنية يحفر من خلالها في أعماق النفس والذاكرة مازجاً بين الفلسفة والشعر والسرد، فالراوي يتذكر طفولته في قرية كومبري عند انتظاره قبلة أمه قبل النوم، وهو بذلك كان يُعبّر عن الحب المفقود والحنين، وكذا المشهد الذي أعاد له طفولته أي مشهد قطعة كعك المادلين بعد تذوقه قطعة منها غُمست في الشاي فنجد كيف لحاسة أو لحظة أن تستحضر الماضي كاملاً، كما إنه يتذكر أيضاً قصة شارل سوان وهو صديق العائلة عندما وقع في حبّ امرأة من الطبقة الشعبية تدعى أوديت دي كريسي حيث يتحول حبه لها إلى هوس وغيرة قاتلة رغم معرفته بأنها تخدعه، ومن هنا يتوصل بروست إلى أن الحب يمكن أن يشوه الواقع ويبدد المشاعر.

كما إنه يروي حياته في مرحلة المراهقة مع جيلبرت سوان، وحبه لها ليذهب إلى مدينة بالبيك الساحلية بعد فشل هذا الحبّ ليلتقي بمجموعة من الفتيات الشابات ومن بينهن البيرتين التي ستصبح محور حبه لاحقاً وحديثه المطول عنها، مخصصاً لها حيزاً واسعاً، يصف كل ما هو دقيق وبشكل تفصيلي.

وفي رحله البحث عن الزمن ينتقل إلى العيش في باريس

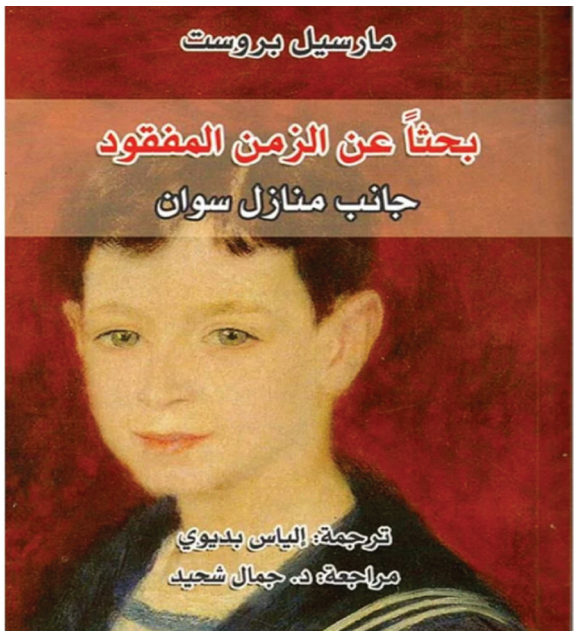

ويندمج في المجتمع الأرستقراطي ليكتشف بأن هذا العالم فارغ ومصطنع، فينتقد وبشكل ساخر أرستقراطية باريس التي يلمس زيفها، كما إنه يعيش مأساة مرض جدته ووفاتها، وهي من أقسى اللحظات العاطفية التي مرّ بها وأثرت عليه وأصبح غريق أحزانه حيث كانت الجدة بالنسبة له أمراً مقدساً.

يقف بروست على المثلية الجنسية، محللاً هذه الظاهرة تحليلاً عميقاً من خلال شخصية البارون دو شارلوس الذي يعيش في توتر بين رغباته والخوف من الفضيحة، حيث كانت المثلية الجنسية محرّمة اجتماعياً في فرنسا، وأثناء تعرفه بألبيرتين يبدأ في علاقة حب معها ليعيش في دوامة الشك والغيرة وعدم الاستقرار النفسي، حيث جمعت بينهما شقة بباريس ليشعر أنهما محاصرين فيها، كأنها أسيرة لديه، فتصبح تلك العلاقة خانقة لكليهما، فقد كان يغار عليها من كلّ شيء خوفاً من فقدانها، خائفاً أن تتركه، وهذا ما حصل لها في نهاية المطاف حيث تركته ورحلت بعد أن فاض بها الملل والضيق من تصرفاته غير الطبيعية، وبعد هربها تصل إليه أخبار وفاتها المفاجئة، ما يدخل بطل الرواية في حالة من الندم والحيرة ويحاول عبر ذاكرته استعادة تفاصيلها كما كانت ليكتشف بأن الحب ليس في الحاضر، بل في الذكرى وأن الزمن هو ما يمنح المشاعر معناها ويعيدها من جديد ويحولها إلى واقع.

بعد غياب طويل يعود إلى باريس أثناء الحرب العالمية الأولى ليجد بأن الناس الذين يعرفهم قد تغيّروا، وأنّ المجتمع الذي كان قد تبدل، من كانوا على علاقة به شاخوا، ومنهم من مات، ومنهم من انقطعت أخباره تماماً عنه.

يسترجع بروست من ذاكرته أمور بسيطة كمقطعة الرخام البارد وصوت ملعقة، خطوات على الحصى، ليجد بأن مثل هذه الأشياء تفتح في ذهنه بوابة نحو الماضي ليدرك بأن الفن وحده يستطيع أن يستعيد الزمن المفقود ويعيده إلى سابق عهده، ويركز بروستفي سرده المطول على حدثين رئيسيين وتاريخيين هما قضية دريفوس، والحرب العالمية الأولى، فقضية دريفوس هي واحدة من أشهر القضايا السياسية والقضائية في التاريخ الفرنسي في نهاية القرن التاسع عشر، هزّت فرنسا، وكان لها تأثير عميق على الحياة الفكرية والأدبية في أواخر القرن التاسع عشر 1894 – 1906م

كان الفريد دريفوس ضابطاً في الجيش الفرنسي واتهم زوراً وظلماً بتسريب اسرار عسكرية إلى ألمانيا وبعد سنوات ظهرت أدلة تثبت براءته، فتشكل فريق الديرفوسيين المدافعين عن العدالة والحق ومنهم أدباء ومثقفون فأصبحت القضية رمزاً لصراع العدالة ضد التعصب والعقل ضد التقاليد، ومن جهة أخرى شكّلت الحرب العالمية الأولى خلفية تاريخية وأخلاقية لانهيار عالم قديم وبداية عالم جديد، فقدم بروست الحرب من جانب إنساني واجتماعي ونفسي، مظهراً هشاشة الحضارة الغربية من خلال تركيزه على إنّ الأرستقراطيين الذين كانوا يبدون أقوياء ورمز القوة والوجاهة وإذا بهم أصبحوا ضعفاء أو منسيين بعد ظهور طبقات جديدة أخذت أدوار الطبقة الأرستقراطية، في تجسيد لنهاية العالم القديم.

في الجزء السابع من الرواية (الزمن المستعاد) وأثناء الحرب يصيغ بروست عباراته بنغمة حزينة ذات طابع تأملي نظراً لموت شخصيات عديدة وتغيّر آخرين تغيّراً جذرياً، عندها تتلاشى الرغبات الصغيرة أمام أهوال الحرب ومآسيها، ويصبح البحث عن المعنى أهم من البحث عن المتعة، ومثلما كشفت الحرب عن قوة الإنسان في مواجهة الدمار، فإنها كشفت أيضاً كيفية استخدام البشر الوطنية لأغراض أخرى سياسية واجتماعية على حساب الآخرين.

يمكن أن نطلق على "بحثاً عن الزمن المفقود" بأنها رواية نفسية فلسفية اجتماعية، ويمتاز كاتبها بالتأمل الفلسفي العميق، حيث استطاع كاتبها الانتصار على الزمن من خلال التأمل في الذات وانفعالاتها بين الغيرة، الخوف، الحب، الملل، الرغبة.

محاولة لفهم النكوص العمودي

ما الذي يتغيّر في مفهوم الشعر مع التغيّر في شكل كتابته؟ يمكن لنا أن نطرح هذا السؤال تاريخيا، ونبدأ بالقول ما الذي جعل أفلاطون يطرد الشعراء من جمهوريته؟ ينطلق أفلاطون في هذا الحكم من رؤيته لمعنى الإدراك، ومعنى التأمل، أو التفكّر، فحين ينتهج الفلاسفة هذين المفهومين بواقع التراكم والممارسة والتعمّق، وبالتالي فإن الأفكار التي تلي ذلك ما هي إلا نتيجة أفضت إلى الالتماع، فإن الشاعر، لا ينظر لذلك الالتماع بهذه الطريقة، بل يرى فيها، ما يسميه (شيطان الشعر)، أو (عبقريته) أو (الوحي)، إن الشاعر لا يرى نفسه مفكرا، بل قطبا يهيئ نفسه لاستقبال أمر أو كلمة ما إلهية، وعليه فإنه يحسب نفسه كما يقول أفلاطون: (الأكثر حكمة بين البشر) ولا يتوقف عند هذا الحدّ، بل هو يسعى لتثبيت ذلك ونشره، وقد شبه ذلك الأمر بحجر هرقل (المغناطيس) الذي يجذب الآخرين لتبنّي نظرته نحو ذاته.

مهدي سلمان

ربما بقي الشاعر هكذا فترة طويلة من الزمن وفي أرجاء مختلفة من العالم، بانحرافات طفيفة في الفكرة، أو تصويرها، وقد رصد العرب هذه النظرة، في مواقف مختلفة، كما رصدها القرآن الكريم في توصيفه للشعراء ومن يتبعهم، لكن ما الذي تغيّر؟ لم يبدأ التغيّر من الشكل كما قد يُتوهم، إنما حدث ذلك بتدرج متمهل في المضمون أولا، عربيا حاول مثلا بعض الشعراء الصعاليك في الزمن الجاهلي، حاولت بعض نصوص امرؤ القيس، ويمكن القول بأن لحظة الفصل بين النبوة والشعر التي أحدثها ظهور النبي محمد (ص)، أحدثت أول الشروخ في جسم هذا التصوّر، لكنها لم تلحظ إلا على المستوى الدلالي للمفردتين، (شاعر – نبي)، لكن هذا الشرخ الدلالي بدأ يكبر، ويكبر، مع ظهور مجالس تداول الشعر بعد ذلك، وبدء تشكّل نظرية بدائية للشعر العربي من خلال هذه المجالس قسمّت الشعراء إلى ما يشبه الطبقات بناء على مستوى (الإلهام) في شعرهم.

راكم اللغويون والنقاد على هذه النظرية بعد ذلك وبنوا عليها، وهذا النموّ في الشرخ الدلالي، وما نتج عنه، لم يتم بسهولة، إنما طوال تاريخ الشعر، والشعر العربي على وجه الخصوص، كان ثمة شعراء يحاولون العودة إلى الدلالة الأولى لمعنى الشاعر (الملهم/ الفحل)، واتخذ هذا الصراع الدلالي، أشكالا أخرى، منها الأخلاقية، أو القيمية، ومنها الشعوبية، ومنها القطعية، ومنها الشكلية فيما يخص أدوات البلاغة والبيان، لكن كل تلك الصراعات، التي حاولت تطوير مفهوم الشعر، أو القطيعة مع المفاهيم السابقة له، وبناء مفاهيم جديدة، كانت تنطلق من نقطة تكاد تكون خفية، هي ذلك الشرخ الدلالي بين المفردتين، أو المعنيين، ربما لذلك بالذات، كثيرا ما نظر نقاد الشعر العربي نحو شعر الحكمة على أنه قمة الشعر، وهو ما وضع الشعراء الحكماء في خانة الفحول غالبا، وكان أي شاعر يخترق هذا النموذج، إنما هو يخترق مفهوم الشعر القائم على النبوة، بل ويحاول كما يظهر ذلك جليا في شعر مثل شعر عمر بن أبي ربيعة، وبعده أبي نؤاس، الانفلات من هذا النموذج لتأسيس نموذج آخر للشعر.

حتى جاءت فترة الخمول العربية، التي ثبّتت تغلّب المعنى الأول لعقود، وما حدث أولا، حدث تاليا وإن بشكل أسرع فيما يسمى بشعر النهضة العربية، وما تلاه من مراحل، انفلت الشعر من فكرة الحكمة إلى الفكرة التي طرحها أفلاطون عن الفلاسفة، السؤال، أو التراكم في مقابل الوحي، وبمساعدة التحوّلات العلمية والمعرفية في العالم الحديث، شرع الشاعر العربي في كسر مفهوم الشاعر القطب، صار ميّالا أكثر للبحث والاكتشاف، للسؤال والبناء، لكن مع هذا، كان هنالك كثير من النكوصات نحو هذا الشاعر القطب، حتى داخل أعتى المدارس الشعرية الحديثة، سواء تحت شكل التصوّف أو تحت شكل (الشاعر الرائي) الذي استقي من نظرة رامبو للشعر، حتى جاءت قصيدة النثر اليومية، التي قدّمت الضربة الأهم للشاعر النبي، فقدّمت قصيدة الفرد العادي، المطحون، الجاهل أحيانا، المُستغفل، ذلك الشعر القائم على التواضع، في كل من الشكل والفكرة والمضمون.

هنا بلغ الشعر أقصى حدوده في القطيعة بين النموذجين (الشاعر النبي القطب) الذي يأتيه الشعر وحيًا، الحكيم القادر على اختلاق الجملة العظيمة المدهشة الفريدة، والفهم الملهم غير القابل للنقض، والشاعر (المتسائل الإنسان العادي واليومي) الذي لا يسعى في شعره لغير محاورة الأفكار والأحداث وفهمها كما يفعل أي إنسان ينظر في حياته ويقلّبها، القابل للخطأ والاستغفال، والمعرّض لسوء الفهم، أو لقلة الفهم حتى، لكن خلال عقود بسيطة بعدها، وربما بفعل شبه مقصود من أقطاب العودة نحو القيم القديمة، وبفعل الانكسارات المؤلمة في الواقع العربي أيضا، وغياب أي مشروع تحديثي يضفّر بين السياسي والثقافي والمعرفي، رأينا كيف عاد الشعر العربي سريعا، نحو القصيدة العمودية ومن قبلها التفعيلة أيضا كجسر لهذه العودة، لا كنموذج وشكل شعري قادر على حمل الحداثة، وإعطائها زخما جديدا كما يُتداول، إنما وكما هو متوقع في هذا الصراع الطويل، كعودة نحو الشاعر النبي، تلك الصيغة الآمنة من الشعر، حيث يمكن جعله قائدا، أو مسليا، حيث يمكن جعله إلهاءً أو بوقا.

في ظنّي أن فهما للشعر منطلقا من فكرة طرده من جمهورية أفلاطون، هي التي يعوّل عليها لبناء نموذج شعري مختلف، ليس في شكل القصيدة كما يتم صرفنا نحوه، إنما في بنية النظر نحو أنفسنا، أن يقول الشاعر لنفسه، أنا إنسان، ولستُ نبيا، أن يقول لنفسه، أنا جزء من الكل، لا قائد له ولا قطب ينتظر أن يدور حوله الجميع.

في ظنّي أن فهما للشعر منطلقا من فكرة طرده من جمهورية أفلاطون، هي التي يعوّل عليها لبناء نموذج شعري مختلف

التقدمي

التقدمي العدد 217 ـ ديسمبر 2025 السنة 23 SDPA 499

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي. سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

وطنٌ في الظلال

سوسن دهنيم

كلما حاولت أن أكون عابرًا
أغرقتني التفاصيل
فتشتُ عن وطن في القاموس
فوجدتُه بين قوسين:
كلمة قديمك، تُستخدم في الشعر.

كنت أظن أن الله يمرّ على قلبي كل مساء
ليتأكد أنني ما زلت أصلّي بصمت
لكنه، على ما يبدو
صار يرسل ملائكته لأبوابٍ أخرى.

حاولتُ أن أحبّ
لكن الحب جاء على هيئة لغز
كلما فككته، فقدتُ شيئًا من نفسي.

أجمل ما فيّ أنني ما زلت أُصدّق الأشياء
رغم أن كل شيء كذّبني.

أقف أمام مرآتي
كأنني أبحث عن وجهٍ أعرفه
ولا أجد سوى شرخ في الزجاج.

تقول أمي:
"إذا خفْتَ من الليل، نمْ على جهة القلب"
لكن قلبي الآن جهة مهجورة.

صار حزني بلا صوت
كأن الألم خجلَ مني
فتركَ لي الصمتَ على هيئة جملة لا تنتهي.

حين كتبتُ أول قصيدة
كنتُ أظن أن اللغة تُنقذ
لكنني الآن أكتب
لأتأكد أنني لم أختفِ.
لم أكن شاعرة
كنت مجرّد طفل

يريد أن يشرح للكون
لماذا لا ينتظره أحدٌ في المساء.

الفراغ لا يُؤذي
ما يؤذيك هو ذلك الأمل القديم
الذي يقول لك كل مرة:
"ربما ليس هذا كل شيء "
لكنه كان كل شيء
وكان ناقصًا جدًا.

ها أنا ذا،
لا أنتمي إلى أي مكان سوى اللحظة التي تُنهكها
أنفاسي
حيث تتشابكُ الأيامُ كأغصانٍ بلا أوراق
وأصواتُ الذاكرة تهمسُ:

الفقد ليس موتاً
بل بذرةُ وطنٍ لم يُزرع بعد.